



Copyright © King Saud University

٥٢٥.

في اربعين سنة
من اربعين سنة
في اربعين سنة

٢١٧٢

ش. د.

شرح مختصر خليل ، تأليف الدردير ، أحمد بن
محمد - ١٢٠١ هـ . بخط عبد الله بن محمد
الملولي سنة ١٢٦٤ هـ .

٢٣ × ١٦ سم

ج ٢ (٣١٥ ق) ٢٨ ص

نسخة جيدة ، خطها مغربي مقروء . طبع
بمصر سنة ١٢٨٢ هـ .

٥٣٥٠

دار الكتب المصرية ٤٨٥:١ الاعلام (ط ٤) ٢٤٤:١

أ - المؤلف ب - النسخ
ج - تاريخ النسخ د - شرح الدردير على مختصر
خليل .

الحق تعالى
محمد بن عبد الله
سيد

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابك

باب ذكر بابه البيع وهو اول النصوص اثنائه من هذا المختصر ينفع
اي يحصل ويوجد البيع وهو كما قال ابن عرفة مفعة مفعة على غير منافع ولا منفعة
لذا يخرج الاجارة والكراء والتملك وتدخل هبة الشواء والصرف والمراحملة
والسليم اي لانه تقرير للبيع الا اعم كما قال والغالب عرف اخر منه بزيادة ذو
مكايضة احد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العيني بيه فخرج الاربعة هـ و
والكايضة المتقابلة واركانه ثلاثة الصيغة والعاقبة وهو البيع والعشتر والعقود
عليه وهو الشئ والشئ وهي في الصيغة خمسة وصريح بالاول مبتدئ بانه لفظة
الكلام عليه بقوله **بما** اي شئ او بالشيء الذي **يدل على الرضى** من قول او كتاب
او اشارة من هـ او من احد هـ **وان حصل الرضى بمعاذ الله** بانه ياخذ العشتر البيع
ويخرج للبايع الشئ او يدفع للبايع فبيع له الاخر ثمنه من غير تكلم ولا اشارة ولو
في غير المحقرات ونزوم ابيع بيهما يا شفا بخر الشئ والمشق واما اصل البيع
لا يتوقف على ذلك الا بالمايو هذه المص بيه اخذ ما علم ثمنه من مال له ولم يد
بيع له الشئ بفعة وجد اصل الفعة لا لزومه ولا يتوقف الفعة على بيع الشئ يجوز
ان يتصرف بيه بالاك ونحوه فبيد بيع ثمنه بلو قال المص **ولو كان احد** اي
واكان اذ كان على الرضى المكساة ولو من احد الجانبين اذ كلامه في الانقضاء ولو سالا لزوم واما
حصل الرضى بقوله العشتر للبايع **فمن** ونحوه صيغة الامر ابتداء **فيقول** له ابيع
بشئك ونحوه واذا انقضى بيهما اذا كان القول بصيغة الامر المستفدة من الايجاب
فاولى اذا كان الايجاب بصيغة الامر وهو مستفد من ان يقول البايع اشترى اسد
منه لكذا او خذها بكذا ونحوه ويقول له العشتر اشترى بئ ونحوه لان الايجاب
وقوعه محله وظاهر المص انقضاء البيع ولو قال العشتر لا انا رضى وكنت هـ لا ولا
يمى عليه لانه قد مرها على السبيل التي يحلف بيه وهو قول راجح لا كذا الاربع
المعول عليه ان عليه اليمى كما في مسئلة التسوف الثانية لانه قول ابن الفلا
سم في المجدونة **فيبيد** بمثل ان انقضاء هذا اذا استمر على الرضى به او خارج
وامر يحلف واللام يلزمه الشراء **واجيب** من المصنف بانه لما بين انه

لانه

الله اعلم
الاستدلال
سيد

انه يحلف مع صيغة المضارع الثانية فاولى مع صيغة الامر لان دلالة المضارع على
البيع اقوى من دلالة الامر عليه لدلالة المضارع على الحال بخلاف الامر وينفع
بقول العشتر **اشترى** واشترى بئ ونحوه الا بصيغة الماضي او يقول البايع
بشئك او **بشئك** ونحوه الا كذلك **ويترضى** الاخر **ببهم** اي في الصوري وهو
البايع في الاولى والعشتر في الثانية بانه شئ يدل على الرضى وظاهره ان انقضاء
ولو قال البايع لا ارضي وانما كنت هـ او خذها مثلاً وهو كذا عند ابن الفلاس حيث
جوز في بيع الماشي والمضارع المشار اليها بقوله **وخلع** المتكلم بالمضارع ابتداء
من هـ او لا يلزمه البيع واللام يحلف لزوم البيع ولا ترد لانها يمين تهمة يحلف
البايع ان قال **اي بعهكها** بكذا بقرضى العشتر فقال البايع لا ارضي لانه ما اراد
البيع وان لم يحلف لزمه او قال العشتر **انا اشترى بها** اي بكذا بقرضى البايع
بقول العشتر لم اراد الشراء وان لم يحلف لزمه بمحل الحلف بيهما حيث لم يرد
بعد رضى الاخر وان كان قد علم الرضى قبل رضى الاخر فله الرد ولا يمين او تسوف **بها**
تصرف على ان قال اي وخلع البايع واللام لزمه البيع ان تسوف **بها** اي بقرضى
بها له شخص بكم تبعتها **بها** له بمانية مثلاً **بها** ان الشخص اخذها **بها**
بها لم اراد ابيع **قال** الحجاب مفهوم تسوف مفهوم حواذفة
محكم ما تسوف وما لم يتسوف سواء وهو ان قامت فريضة على عدم ارادة
البيع بالقول للبايع بانه يمين او لم ارادته بيلزمه ابيع كما اذا حصل تماكس وتردد
بينهما او سكنت مرة ثم قال لا ارضي فلا يلتفت لقوله وان لم تقم فريضة لاداء
منهما بالقول للبايع بيمينه وانما الحلف قد مضى ببيع ومشتريه كشره بيمينه بقوله
وشره حجة عقود عاقبة اي ابيع **تميز** بانه يكون اذ اكلم بشئ من مصاد الفلاء
بهمه واصسى الجواب عنه **تميز** بغير ميز لصفرا وانما اوجنوت ولو لم احد هـ
واستثنى من المجهوم قوله الا ان يكون **تميز** بسكر حرام اي بسببه **تميز**
اي طريقتان كبريئة اسد واربعة انه لا يصح اتباعها وكبريئة ابن شعيبان
انه لا يصح على العشور جرح الامر المحدث عنه اما اتباعها او على الفلاء
لذا ان ترد لاسيما وهو يوههم خلاف المراد اذ يوههم انه في الصحة **تميز**

وانه يكون قد ربحه نجسه من الارض على البايع ايضا وعلى المشتري خلاف وعلى الاول بضمها له
 ان تطلب حال الفلح من البايع وعلى الثاني من المشتري وجاز بيع هوأى بالمدة اي قضاء
 بوقوعه وان يقول شخص لصاحب ارض يبيعني عشرين نخلة مع مثله بوقوع ما تنبيهه بارضك
 ان وصف البناء الاسفل والاعمال بلوحة او عمادة او لقروم من الجص والفرور ويملكه الا
 على جميع الوضوء التي بوقوعه البناء الاسفل ولاكن ليس له ان يبيع غير ما دخل عليه
 الا برضي الا سيقول ان يبيع هذا قوله الاك وهو مضمون ويجوز قوله وعرض
 جدد الخ قوله وهذا ان وصف البناء ببيع اختيارك وجاز عقد على غير ذلك اي
 جنسه بمشتمل العقد في قابلية لا خريجه او اجازة خرق موضع الخدع على
 المشتري او المشتري وهو مضمون اي لازم البقاء مضمون فلا يتايبه بيلز في البايع
 او وارثه او المشتري منه اعادة الحايك ان هدم ويستعمر ملك موضع الخدع المشتري
 او وارثه واما ان حصل خلل في موضع الخدع فلا صلاحه بل المشتري الا لا يخل في الحايك
 بيلز الا ان يترك الخدع في حيز العقد مائة معينة لاذ لا يجرى اي يوصى ابا
 رة الموضع القرز في الحايك تنفسه بان يهدم اياه الحايك قبل تمام المدة ويرجع
 للمداسبة وتشرع للمنفوق عليه كدخ حرة لبيعه وهو مستحق عنه بقوله
 وعدم نهى وذكره ليرتب عليه قوله ولو بقضه وبقيده البعض بما اذا خلاه
 او اذ رها على علم حرة الحرام لا ان جره اليه الحكم كما اذا اشترى عبدي و
 سخر احد هما او فليختر احداهما خسر او دار بين متبين وفج
 احداهما او شاتين في موهبتين متبين ان احداهما ميتة وان له ان يمسك
 بالبايع على تفصيل سيان في شركة له عدم جهر منهما او في احد هما بمشهور
 كبيع بزنة خمر او ضجة مجهول او شئ كان يقول بعتك بها بغيره او الشئ
 بين الناس اليوم وقوله ولو تفحصا مبالغة في العوض ما جهر في الشئ
 او المشتري ضرر لو كان الجهر في التفصيل وعلقت جملة واما ان يعلق بـ
 لعملة وفك وعلقت التفصيل فلا يفسد البيع بغيره بتمامها بحصول الفدية
 كل صاع بمذاكها سيان ومثل التفصيل بقوله كقصة في رجلين مثالا ليركبا
 واحد عبدا واحد رها لو ادد والاخر مشترك بينهما او مشترك كان بينهما
 بالتفاوت كثلث من احد هما وثلاثين من الاخر لانهما مبيعان بصوفة

كبيع

واحدة بكذا اي بهاية مثلا فهو كتابة عن الشمس بالثلاث باسدية الجهر بالتفصيل
 الا لا يدرى ما يقتضيه كل واحد فان مضى بالشمس مضمون على الفهم والمنع
 في الصور الثلاث مفيد بها الخ يمتنع الجهر والاجاز كفاذا اسما لكل عبدة
 ثمن او فوما كل واحد بانفراد او دمثا على المساوات قبل التفويت او بعده
 او بعدا لانهما جزءة معينة في الشمس الخ ذكره المشتري قبل العقد وكره
 في الخ شاة مثلا قبل الخدع او السلخ وهذا الضل الجهر الضعة لانه لا يدرى ما
 صفة الحكم بعد فروجه واما بعد السلخ فجاء بيزو على كذا المص اذ الخ يكن المشتري
 للرجل هو البايع ووقع الشراء بمقرب العقد ولو قبل الخدع فهو زوك ثراب
 حانوت حايك او عكسار وهو مثال لما جهر تفصيله ان ربحه فيه شاة او ضلة
 وتعيضه ان لم يربيه شاة وورثه تشتريه ولو خلسة ولا يكون تخليصه بوقوعه
 رده وله الاجتران لم يزد على قيمة الخارج فان لم يخرج بياضه له لا يبيع ببيع ثراب
 مقدون ذهب او فضة بغير ضيقه واما به يمتنع المشتري في التماثل ولا يبيع
 شاة مذبذبة جزا او قبل سلخه فيا ساعا على الخ لا يبرأ الا للذبح واخرى بعده
 واما وزلا يمتنع لما يبيع مبيع لحم وكره في ثرا و جاز ببيع حنكة بعد بيعها
 بالمراد كل ما يتوصل الى معرفة جودقه ودراته بربوينة بفضه بغيره او نحوه
 في شئ بل حصاده او بعده اذ الخ يتاخر تمام حصاده ودرسه وذروه الكثر
 في خمسة عشر يوما وبعثه بعد الدرسان وفع بكتيل رابع له ما كان وقع
 على غير كيل لم يجر كما لو اشتراه مع تبينه مالم يكن راءه سنبلة وهو فاسد
 وخراره فانه يجوز لبايع الزرع فايها في ارضه بغيره بيبسه وكون ثمرته
 في ارضه كفتح وان يكون جزا مع ما يخرج من ثمنه لا بالعدا بل باخر ولا جزا
 مجردا عن الثمن وجاز بيع ثمن في خوف فمع ما ثمرته في راس فضيته جزا
 لا مكان خزره لا خوف بل مما ثمرته في جميع فضيته لا يجوز بيع الزرع بعد حصاده
 منقوشا اي مختلها بفضه بغيره الجري او في موقع حصاده اذ الخ يكون راء
 قبل حصاده فايها وخراره والاجاز و جاز ببيع ثمنه في خوف اي قدر معلوم منه
 قبل حصاده بوزن كبيع عشرين اكرال من ثمنه بثلثين بكذا او جميعه بثلث
 ركل بكذا الخ الخ خروجه عنه ان يبرأ من راءه لا يبرأ من حصره الا بغيره نصف

قوله ان لا يمتنع اي ان كتاب عند افاصة لا يمتنع في الجوهرة والقبول والفقور بين
 والبايع والبيعت المراد بالكثر في الغلة الخ لا يمتنع اذا رجع كمن اشبع الكحل
 او خدر املح ما سقى

5

من نفع شهر وان اختلف خروجه لم يجر بيعه قبل عصره الا ان يجر البيع في شهرين
 او اذ اراد بعد العصر وان لا ينفذ بشرك ولا يستثنى من المعلوم وجاز بيعه في
 خمسة قبل نكته كبيع صاعا او كل صاع من دقي هذه الخمسة بكذا انه لا يخلو
 خروجه وان لا ينفذ الحرس الاكثر من نصف شهر وان اختلف صاع الا ان يجر بيعه
 به ما جري في الزيف ولو قدمه على الشراء كان احسن ليرجع الشراء والاستثناء
 اليها وجاز بيع صاع مثلا او كل صاع من صيرة اربعة شرا جميعها ان علمت
 صيرة ان يكون لا يجوز بيع كل صاع بكذا انما هي في الصيرة او كل دارم
 من الشفة وكل رطل من الزيت او شفعة للزيت او رطل من القمح او رطل من
 ذكر ولا يجوز سواء اراد كل منهما او احدهما للجهل بالشئ والعشيم والاولم
 يعتبر العلم بالحال في الملاء وجزا جاز بيع شاة مثلا واستثناء عقول معه
 اربعة ارجال منها مثلا وكون الثلث واستثناء الثلث ممنوع ولو كان
 قدر اربعة ارجال ان يبيع قبل الثلث او الثلث وان يبيع بعد صاعه اسد
 استثناء قدر الثلث فان استثنى جزءا منها بعد جله استثناء ما شاء ولا يخلو
 المستثنى الا اربعة ارجال لم يجر غير ذلك بدلا عنها ولو فادها خذ بدلهاء الا
 رضال كشمس اخذ بدلهاء او غيره كدارهم لها فيه ما يبيع الصاع قبل قبضه
 بناء على ان المستثنى يشتري واصلا على انه مبيع ولما فيه ما يبيع اللحم المفيد
 وهو ممنوع لا كما هذا التحليل لا يضر فيما اذا بيعت بعد السخ مع ان الحكم
 المنع وجزا بيع صيرة وثمره جزا ولو استثنى كيل قدر ثلث وافر الاكثر وانه
 واشهر في قدر ان المستثنى كيل ولو كان جزءا شرا بها جاز بكل حال
 والحد في جاز بيع حيوان واستثناء جلد وسافل في السخ كارع
 الاكثر شرا وكبح وحقان وانها من اللحم فيجرى بها ما جري به وقد صرح
 بسبع بقية رابع للجلد والسافل كما هو مذهبنا في نقل فانه يبيح وانما
 جاز استثنى وهدا في السخ بقية ثمنها فيه دون الخضرو جاز استثناء
 جزءا منها يبيع مثلا من حيوان او غيره سبع ارجل او خضر او اقل او اكثر
 وسواء اشترى الحيوان على الفسخ او الحيوة ويكون شرا للشركاء بقدر
 ما استثنى وتولية المبيع في الفسخ او سلف او سفي او جعة او غيره

مقبول

وليس يعطى فيه
 المستثنى من المبيع
 كما في المبيع
 المستثنى من المبيع

والحد في جاز بيع حيوان واستثناء جلد وسافل في السخ كارع
 الاكثر شرا وكبح وحقان وانها من اللحم فيجرى بها ما جري به وقد صرح
 بسبع بقية رابع للجلد والسافل كما هو مذهبنا في نقل فانه يبيح وانما
 جاز استثنى وهدا في السخ بقية ثمنها فيه دون الخضرو جاز استثناء
 جزءا منها يبيع مثلا من حيوان او غيره سبع ارجل او خضر او اقل او اكثر
 وسواء اشترى الحيوان على الفسخ او الحيوة ويكون شرا للشركاء بقدر
 ما استثنى وتولية المبيع في الفسخ او سلف او سفي او جعة او غيره

او غير المستثنى لان الشراء مضمون ذلك ولم يجر البيع في ذلك في مسألة
 الجدة مع السافل ومسألة الجزاء اما في الاولى بغير مضمون مسألة ومما
 الشاكية فانه شريك بخلاف الاستثناء لا يخلو فيجب على الذبح اذ ليس له
 اخذ غيرها وخير المشتري في دفعه شرا او سوا فيه سافل ومثل جلد
 وفيه شرا في خمسة ارجل او الاولى في خمسة ارجل او سوا فيه سافل ومثل جلد
 اقل الموازنة الفواخذ في انها مضمونة وسلامة من بيع اللحم بالحم
 وهذا التحريم لانه صاحب الحق هذا لا يناسب قوله دفع لانه يجرى ان
 التحريم للمشتري ولو خذ في دفعه لا يستفاد قوله هذا وهو ان لا
 يجرى انما يربى على خير هو دفعه لا ضمير المشتري وقيل التحريم لا على الذبح
 في دفعه الخ او المشتري وهو المضمون قولان ولو كان ما في حيوان المشتري
 مئة شاة مبيع من جلد وسافل او ارجال ضمنى المشتري للمبيع من المبيع
 جلد او سافل لانه لا يجرى على الذبح فيهما الا انه دفع مضمونهما فانهما
 ذمتهم لا كمالا وهو ما عبر عنه قبل بالارجال ولا يضمنه في استثناء الجزء
 لتعريفه بالبيع في كلبه بالذبح وجري عليه وجزا بيع جزا في مثلهما
 النجيم وذكر المص لجواز سبعة شرا في قوله ان رطل من القمح او رطل من
 واستمر على المعرفة لوقت القصد وكعبت روية بعطف المتصا به كما في
 مبيع الاصل وصيرة في روية ما خسر منها ومحل شركة التولية
 ما لم يلزم عليها تلف المبيع كظان خرافة يفسدها بفحها ولا جاز
 ان كانت مملوكة او علم المشتري قدر نقصها ولو من اضرار البيع ولا يجرى
 من بيان صفة ما فيها من الخن ولم يجر المبيع جذا ان يكون كثيرا
 لاجد او ان كثر جدا بحيث ينعذر خيرا او اقل جدا بحيث ينفذ
 معه لم يجر جزا واذا اقل جدا من كيل او موزون يجوز بيعه جزا
 وبه لانه يستثنى منه اذا علمه احد هما فذلك لا كمالا اذا علمناه لانه
 في هذه الحالة يخرج من كونه جزا واكثر المبيع جزا بالبيع واستثنى
 شركة مائة من علم او كثر الاستواء والافسدة ثم اوجد الاستواء

في بيع روية

والراهم من الجاني كذا بيع له عشر لانا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 معا جبر كان عيبي احدهما وكان هو المبيع وان كانا لانا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 او حصل اقرارا ولو غفرت انقص القرض على التخصيص لان في قوله وحيث انقص الخ
 ان قام واجبة العيب به اي بالعيب اي بغيره فيه بان كذب البه او تشييع التناقض
 اي واخذ البذل بالبيع وان كانا لانا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 انقص وشبهه انقص لا يفيده التخصيص قوله كنقص القرض ولو يبيع المخلع عليه بعد
 حلول او مارة وان لم يذم به ومثله انقص القرض فيما يتبعه قوله ولا وحيث انقص
 عا تشييع ولو من اشد الجاني كذا لانا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 به او لا ينقص بل يجوز ان يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 اشد هما بالراجح انقص وحيث انقص القرض اي مكلفا بنفسه وحيث انقص القرض
 وكبارا ففقره بغير هو الخ ينقص ولا يتجاوز ولا كسر منه الا ان يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 انقص ولو به رهم قد انقص انقص كسر منه فان تقدمت وتساوت به انقص او رهم
 والحق انقص وانقص مكلفا بالراجح وسوجب انقص ولو به رهم بالثاني وهكذا
 بالجميع على المشهور وهل ينقص الا صغر الا ان يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 ولو لم يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 الجميع ترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 المتحدة الرواج بان اختلقت بالثاني اليه بقوله ولا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 المختلفة التوافق انما هما ايه اجودها صغيرا او كبيرا ولا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 الامراض السكة المختلفة وهو الراجح قولنا لا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 عا تقدم بقوله واجبر عليه ان لم يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 ضل المقنوع فلا يجوز اخذ قطعة ذهب بدل درهم زاييف لا يقول الذهب وبقية
 من ذهب ولا اخذ عا رخصه الا ان يكون العرض يسيرا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 ولا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 او اوزن او انقص وشركه له تقييل للسلافة من ربي النساء ولما كان الخارج
 على الصواب اما عيبا وفيه تقدم الكلام عليه واما الاستيفاء فقد شرع به بانه بقوله
 وانما استيفى من اشد المظروف شيئا مقيلا من دينار او درهم وكذا غير مقيلي المظروفين
 على الراجح وانما في قوله لا يدل قوله وهذا ان تراخيا الخ لان التردد في المعنى والما فيه

قوله بالكلية عا رخصه
 قوله بالكلية عا رخصه
 قوله بالكلية عا رخصه
 قوله بالكلية عا رخصه

الاشد

والراهم من الجاني كذا بيع له عشر لانا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 معا جبر كان عيبي احدهما وكان هو المبيع وان كانا لانا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 او حصل اقرارا ولو غفرت انقص القرض على التخصيص لان في قوله وحيث انقص الخ
 ان قام واجبة العيب به اي بالعيب اي بغيره فيه بان كذب البه او تشييع التناقض
 اي واخذ البذل بالبيع وان كانا لانا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 انقص وشبهه انقص لا يفيده التخصيص قوله كنقص القرض ولو يبيع المخلع عليه بعد
 حلول او مارة وان لم يذم به ومثله انقص القرض فيما يتبعه قوله ولا وحيث انقص
 عا تشييع ولو من اشد الجاني كذا لانا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 به او لا ينقص بل يجوز ان يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 اشد هما بالراجح انقص وحيث انقص القرض اي مكلفا بنفسه وحيث انقص القرض
 وكبارا ففقره بغير هو الخ ينقص ولا يتجاوز ولا كسر منه الا ان يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 انقص ولو به رهم قد انقص انقص كسر منه فان تقدمت وتساوت به انقص او رهم
 والحق انقص وانقص مكلفا بالراجح وسوجب انقص ولو به رهم بالثاني وهكذا
 بالجميع على المشهور وهل ينقص الا صغر الا ان يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 ولو لم يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 الجميع ترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 المتحدة الرواج بان اختلقت بالثاني اليه بقوله ولا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 المختلفة التوافق انما هما ايه اجودها صغيرا او كبيرا ولا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 الامراض السكة المختلفة وهو الراجح قولنا لا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 عا تقدم بقوله واجبر عليه ان لم يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 ضل المقنوع فلا يجوز اخذ قطعة ذهب بدل درهم زاييف لا يقول الذهب وبقية
 من ذهب ولا اخذ عا رخصه الا ان يكون العرض يسيرا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 ولا يترنما يترنما رهم ارجي السالم فان عيشتا
 او اوزن او انقص وشركه له تقييل للسلافة من ربي النساء ولما كان الخارج
 على الصواب اما عيبا وفيه تقدم الكلام عليه واما الاستيفاء فقد شرع به بانه بقوله
 وانما استيفى من اشد المظروف شيئا مقيلا من دينار او درهم وكذا غير مقيلي المظروفين
 على الراجح وانما في قوله لا يدل قوله وهذا ان تراخيا الخ لان التردد في المعنى والما فيه

المظروفين

لشهر الخليل شيخ عراقي جمعت في كتابه
 في علم الفقه
 (هو كوفي)

بان انقضاء لانه يبرأ للقلب لا لكل جازي انما غير ضرر الطبع واما الزهراء فبعد
 من سمر من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
 بل هو من سمر من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
 الجنسية انما هي من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
بالتفصيل لا يخرج من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
 لانه سمر من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
 ضما، يجعل ترويب المنع والاملاء في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
 الجندس الواحد جنسي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
لغة فيق واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
 منها امر صله بالافق ليس جنسا مجردا من اصله لانه تعريفه اجزاء والعجين
 مع انه فيق والقمح جنس واحد والمطلوب مع غير جنس لانه لا يباع مصلوفا
 بحله بعد تحقن المماثلة واما هو فهو من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
 على اصله وكذا العجين العجين مع القنب واما هو فهو من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
 الجوز واحد من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
 الاول ينقله **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 من المقتضى **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 بغيرها والجمع ليس بمراد هذا المراد الجنس الصادق بالواحد وكذا بالاحول
 اي بالانفراد فانه نافي لا يجمع ونزله **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 والافق **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 والمطلوب به حلقه فانه ينقل لا يجمع امر به واما هو فهو من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
 بمراد من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
وحا رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
 قدس بحدس لعدم تحقن المماثلة واما هو فهو من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
 بحله بشم الرائع وبنش الرائع واما هو فهو من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
بش بحله واما هو فهو من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
 بحله جازي في كل واحد ان كان بالانفراد كما تفادى والامنع مع المشوي والافق

نحو
 والتشديد

حلق
 في الحلق
 جندس واحد
 والجمع

في حلق ربي واما هو فهو من سمر

في حلق ربي واما هو فهو من سمر

في حلق ربي واما هو فهو من سمر

في حلق ربي واما هو فهو من سمر

والفدية مكلفا لانه رطب يباع مع المصروف متبعا فلا يفقد واما المشوي والفدية
 والمصروف بما يجوز بيع واحد منها بواحد من باقية كان الناقض كل او لا فان
 يبعده ولو مشوا لكان الناقض با حله بفقه جازي ولا متبعا فلا يفقد وهو
 ما تفسر لحكمه من اللحم بمثله ومفوت بمثله ان قدر الفدية **بش** بمثله وهو
 هو رطب محبوس بمثله **وان** كبر من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
 للجمع اي كل واحد منها بمثله **كبر** من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
 رطب يباع او با يسير **الحلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 لا رطبها يباع بها بضمير المؤنث لانه يباع على الخشمة التي هي عليه لا يكون
 من رطبها لعلها على المصروفات فيز الكاها **ولا** **بش** من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
 في ينشهر رطب لا يباع فلا لا يباع ولا وزنا لانه لا يباع المماثلة في البذل
 الجوز ان احدهما ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر واما هو فهو من سمر
 اللبس لا يخرج رطب **لا** **بش** من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
الافق يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 كل ولو لا التمر **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 من ضمير رطب يباع **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 واما هو فهو من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
 على اي شعير لا يباع سران ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر
كحلي يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 الجاني في الاولى ومن الجاني في الثانية ان كان اصلها من جنس واحد
 رطب والاحاديث غير محروجة **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 غير نافي **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 بالوزن الكيل او مكلفا وهو المعتمد **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 في الرطبوات **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 لهما ثلثه فيه بالكيل بالوزن وهذا مما يضعف القول باعتبار الوزن
 في السلسلة فيسرها ما ورد عنه **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
 فيه بالوزن لا بالكيل **حلق** يعني تحليل البنية فانه ينقل من اصل البنية والبنية بندش
ولا **بش** من رطب ينشهر في حلق ربي واما هو فهو من سمر

في حلق ربي واما هو فهو من سمر

في حلق ربي واما هو فهو من سمر

14 (13)

LY

1861

(2.ii)

فصل

21

وَقِيلَ لَهَا
فِيهَا خَيْرٌ
لِمَا أُتِيَ وَأَخْرَجَ
النَّارَ وَاللَّوْطَ
وَالْأَوَّلَ وَالْأَوَّلَ

622

حضرت نصرت

الزيف

الغاية

ایں القبط
اولی

[illegible]

مجلس

والا رخص ان له الرجوع بغيره **وقد اختلف** الخاتم على وجوه ان الضمان فيما ليس له فيه
 حق توبة شرعي ببيان ضمن ما فيه حق توبة وما يشترط به ضمانه بقدر اوجبه بالبيع
 مبيعا مكيلا او غايبة ضمانه **مستأنف** كمال متعلق بمكيلا والباع خريفة اي ضمن
 البايع المكيلا في حال كسبه ال فبضه وفضه بغيره او كسبه المشتري واللا فخر ان الباع
 سببية متعلقة بفضه كموتون ومعد وادانه بفضه البايع ان يفضه المشتري بالو
 زن او بالعد والاجر للكيل او الوزن او بالعد الخا صر به التوبة عليه ان البايع اذا لم يحصل
 الا التوبة بخر له حيث لم يكن شركة او عرف بخلافه كما ان اجرة الشئ اذا كان مكيلا او صو
 زون او معد ود امل المشتري لانه بايع له بخلاف الافاقه والتوبة والشركة فلا اجرة له على
 لانه بعد معرفته وانما هو على العطار والمولى والمشتري **على الاثر** فلا اجرة على
 سائل ما ذكره على مسئوليها بخلاف العطار داخله على معرفة وافي بها اجرة عليه لانها
 كما افترضت مبيعة عليه بتمام المعروف بامو افترض ارد با مثله فاجرة كسبه على المشتري واذا
 رده با جرة كسبه عليه بل انرا على حمل التوبة الاول واستمر ضمان ما فيه حتى توبه
 على البايع بغيره او الشرعي ما مكيلا او ميزان حتى يفضه المشتري او كسبه منه ولو تولد
 اي صا ذكرى مكيلا والوزن والعد **المشتري** بباية عن البايع بملو سفك المكيلا اي يده قبل
 وصوله لغرض المشتري **والضمان** باي البايع بخلافه البايع اونا بغيره اونا وله للمبتاع
 بملكه بغيره بمبيعة من المبتاع لانه قد تم القبض فلا فدية ولا يرد البايع فيسببه
والضمان بباية حتى توبه او شئ قبل امي جازمته او مواضعة او غايبة **بما سئل**
بما سئل بباية من انه تفل لا بمحابة احد **بمسح** الفقه ولا يلزم البايع الاتيان بغير المبيع
 المفقود عليه بخلاف تلف المسلم فيه عند اضراره وقبل قبض المشتري فيلزم مثله لرفع
 الفقد بغيره على ما به الدمة لا للمعيب وخرج بقوله لا زما ببيع الخيار وقد تقدم حكمه وسيدكي
 ان لا يبيع او المشتري او الا جنبه بقوله وان لا يبيع المشتري قبض الخ وان كان لا نسب ذكره
 هنا لانه من تمتته **وخير المشتري** بباية بين البسوخ لعدم تمكنه من المبيع والتمسك به ويرجع
 على البايع بالتمسك او القيمة ان **مختب** بغيره بجهة اي ان اقمى البايع المبيع وادعى هلاكه
 ولم يثبت ولم يصدقه المشتري وبكل البايع بل المبيع والا فليس الا بسوخ او **مختب** بالموتة
 بان جعله بايعه ما يفضه بغيره المشتري بين الرد والتمسك بالار شربه الفقه وبغيره
 به الحاصل كالسماوي او استحق من المبيع جزء شايع وان قبل بغير المشتري بين التمسك
 بالبايع ويرجع بمصدة ما استحق وبما ارد بغيره بجمع الشئ ان كثر المستحق كثلث
 ما كثر مستحقا بغيره او لا تحق للفلة او لا كان فل عن اثلثه ولم ينفكس كجوان وشعره

جان الضمان

به او العجوة **لا شهاده** على تسليمها للمشتري **بما سئل** بباية بغيره البايع ضمانه ان
 هان وهو مسلم به الثانية واما به الاولى فعمل المشتري من قوله واي الفاسم وقوله الثاني
 وهو راي جميع الا حكايا ان ضمانها من البايع وهو لا ربح والا المبيع الغائب غير العطار
 على جهة اوراقه متقدمة بها القبض كالباسد مكرهة لغاها او غير **والا المواضعة** بغير وجهها
 من الجبضة بضمضه المشتري والمعتد انهما بجمع من روية الدم تخرج من ضمان البايع خلافا
 لظاهر النص **والا الشار** المبيعة بغيره بجمع على حصوله بغيره الكيب بضمها على ما يفسد
 للبايع **بمسح** اي الوقت امن الجابحة واضحا بتمسك الكيب كما ياتى ولها هره ان ضمان
 نه على ما يفسد به كل شئ ولو من لما حب حتى تامة الى اجرة وبغيره كذلك وانما هو بالنسبة
 للبايع بمسح بملكه واما غيرهما بغيره بجمع المبتاع بغيره العقد ولو قال كل من المصدا يفسد لاصحه
 لا انفسك ما يبيد حتى افترضا ببيد كسبه في المشتري بجمع الشئ انفسه جبر التنازع اي عند
 اي اذا كان المبيع عرضا او مثليا لانه ببيد ببيد كسبه في المشتري بجمع الشئ انفسه جبر التنازع اي عند
 عقد والالم بغير واحد على التبعة بجمع ان كسبه العقد على نقد ببيد ببيد كسبه في المشتري بجمع الشئ انفسه جبر التنازع اي عند
 تلاخر قبضه كما ينظر العقد وان كان مثليا بغيره ذكر او عرضي تركا حتى يفسد كما ان
 كانا محضرة خكم وكل من يتول ذلك لهما والتلف للمبيع بغيره بجمع لا زما لهما الامور وخرجت
 ضمان البايع بان كان معا فيه حتى توبه او شئ قبل امي جازمته او مواضعة او غايبة **بما سئل**
بما سئل بباية من انه تفل لا بمحابة احد **بمسح** الفقه ولا يلزم البايع الاتيان بغير المبيع
 المفقود عليه بخلاف تلف المسلم فيه عند اضراره وقبل قبض المشتري فيلزم مثله لرفع
 الفقد بغيره على ما به الدمة لا للمعيب وخرج بقوله لا زما ببيع الخيار وقد تقدم حكمه وسيدكي
 ان لا يبيع او المشتري او الا جنبه بقوله وان لا يبيع المشتري قبض الخ وان كان لا نسب ذكره
 هنا لانه من تمتته **وخير المشتري** بباية بين البسوخ لعدم تمكنه من المبيع والتمسك به ويرجع
 على البايع بالتمسك او القيمة ان **مختب** بغيره بجهة اي ان اقمى البايع المبيع وادعى هلاكه
 ولم يثبت ولم يصدقه المشتري وبكل البايع بل المبيع والا فليس الا بسوخ او **مختب** بالموتة
 بان جعله بايعه ما يفضه بغيره المشتري بين الرد والتمسك بالار شربه الفقه وبغيره
 به الحاصل كالسماوي او استحق من المبيع جزء شايع وان قبل بغير المشتري بين التمسك
 بالبايع ويرجع بمصدة ما استحق وبما ارد بغيره بجمع الشئ ان كثر المستحق كثلث
 ما كثر مستحقا بغيره او لا تحق للفلة او لا كان فل عن اثلثه ولم ينفكس كجوان وشعره

على احواله

البايع

او شئ

وغيره ولم يتخذ للثمنه بل انقسم او اتخذ للثمنه منفصلا لا بالاختيار ويلزمه ان يلف بمحضه من
الشيء بل لا يورثه وانما يتخذ بالثمنه من الشيء فانه قد يلف به قوله ولا يجوز التمسك بالثمنه المستوفى
وتلج به في البيع المصيب وهو ضمان البيع بسماوي او استغفاه اي البعض المصيب كما به ضمان
البيع لم لا كغيره بل يلف به بعد التلج والاستغفاه فان كان النصف فالكثير لزم اليافه
بمحضه من الشيء ان تعدد البيع فان اتخذ خير المشتري وان كان اقل منه حرم التمسك بالاول
اليافه لا اختصار البيع بخله او استغفاه بتمسك المشتري بها فيكون كاشاء مفعلة بشئ
مجهول ان لا يعلم ما يخدم اليافه الا بعد تفويض الجميع ثم التمسك فيها بغيره كجزء من اجزائه
والا فالحال ولا يحرر التمسك بالاول بل يفسر لاي التمسك بالاستغفاه والتلج في البيع
والتمسك بالبيع بمحضه من الشيء وفي التمسك بغيره جميعا وبيع التمسك
بجميع الجميع لا بالسالم فله بما يتوهم من الشيء والكلام **واجب** فيما في مثلي في ميزان او موزون
او معدود قليل عيبه بان لا يبريه عن الزيادة **لا ينبغي** عنه المثلي بان يقول هذا العرفه
انه ليس من الامور الحار كقفاه كقفاه مخزن الطعام او لا يخرجه بل يفسر فلا يملكه عنه
شئ في الشيء وان **انبعك** العيب الفيل عنه عادة لا يخلو بفضه بغيره او ندى ولم يلف الثلث
جلبا في التزام الربع المصيب مراده به ما دون الثلث **بمحضه** ويلزم المشتري السليم بها
بنوبه لا كشيء من الربع بالمعنى المتقدم بان يلف الثلث باكثر وليس للبايع التزام المصيب
والزامه المشتري السليم بما يتوهم من الخيار للمشتري بالتمسك بالجميع او بالبيع **وليس للمشتري**
التزامه اي التزام السالم ويلزمه ان يلف المصيب **بمحضه** واما جميع الشيء فله ذلك **وكذا**
كل الربع باقل او الثلث باكثر اذ من جهة البايع ان يقول ايضه ليعمل بفضه **هكذا**
عنه التزامه واما عنه التلج بلا اشكال ورجع فيما اذا كان البيع مفعلا متعددا كقشرة
اشواب كل ثوب بقشرة **للقيمة** للتسمية لجواز اختلاف افراده بالجوذة والرداءة ويتسامح
عنه بيع القيمة بيسرى القشرة لها بساويها اكثر منه واما سواها فلو بيع ان شتر لها
عنه القدر الرجوع للقيمة **بل لو سكتا** عن بيان الرجوع لها والتسمية لان **شتر الرجوع**
لها بالتسمية بلا وجه الا ان سكتا عن اوضاعه مرفعة للقيمة **هكذا** فدم ان التلج
بسماوي وقت ضمان البايع يفسخ بغيره ما اذا حصل من مشتري او بايع او اجنبى ولو قد
من شتر كما اول فقال **وانتاج** المشتري وقت ضمان البايع بغيره التلج مفعلا او مثليا
ويلزمه الشيء وانتاج البايع المبيع من التلج **والاجنبى** بوجوب القرم اي قيمته المقوم ومثلي

ومعنى التمسك بالبيع

ومثلي المثلي لى الضمان منه وكذا الانتاج اي من ذكره او انتاج بفضه بمعنى تقييده ولو قال
تقييده لان اصرحه في المراد تقييد المشتري بغيره وتقييد الاجنبى بوجوب القرم لى منه الضمان
وتقييد البايع بما به ضمان المشتري بوجوب غرم اشر العيب للمشتري **وان اهلك** بايع **مفعلة** من
مثلي يعني كل الكيل او الوزن او العدد فكل صاع او كل كحل كذا بالمثل يلزمه قريبا ليوهمه للمشتري
ولا خيار له يا مشتري رد البيع او التمسك واخذ القيمة ولو مع رضى البايع لما فيه من بيع الطعام قبل
قبضه لانه لما وجب له المشتري بفضه قبل ان يقبضه او اهلكها **اجنبى** بالقيمة يوم التلج او جهلت
القيمة ولا يملكها شئ الا القرم القيمة للبايع **المشتري** بها البايع ما يوجبه قد يخرجه ما يوجبه من
ما اشترى **وان يفسد** ما اشترى بالقيمة يعرفه بغيره ما يوجبه من العيب ان حصل غلامه **وكذا**
استغفاه بان كان النقص الثلث باكثر فالمشتري البصير او التمسك بسماوي بغيره ذلك من الشيء وان
نقص عن الثلث سقط عنه حصته من الشيء **وجاز** المشتري موضوع شيئا **اي** **البيع** **في** **النقص** من
البايع والواهب **المطلق** طعام السع او خذ الي الخ بفضه ولو كان طعام المعاد **كزق** **فاخر** واطام مسجدة ومؤذن
او كنعان بيع بلا يجوز بغيره ولو كان طعام المعاد **كزق** **فاخر** واطام مسجدة ومؤذن
وجندى وكذا ثوب مما جعل لهم به بينت اهل العائنه جعل له به بغير التلج لاي وجه العدة
ومحل المبيع حيث اخذ باي اشترى ككيل او وزن او عدد لا جزاء يجوز بغيره قبل قبضه لدخوله
به ضمان المشتري بمجرد القدر وهو موقوف حكما وليس به تنوي عقدتي بيع لم يتخللها
قبض او بولوكا ان الطعام **كلين** **ثلاثة** مشاي يصنع بفضه لان بفضه الطعام المكيل او جاز
اشترى بغيره كونه جزاء وسماوي السلم جواز بيع لى شاة او شبيهة بالعدة ان علم قدرها
تطلب قويا وكانها حيلة شبيهة معينة كثيرة كقشرة ولو كان النقص الضيق لا يجوز جواز
بيع الطعام اشترى بفضه ولو لم يفسد **نفسه** لى بفضه كما اذا وكن على شراء طعام واشترى
وصار بفضه او كل بفضه من الموكك لبيعه بفضه لاجنبى يصنع به الصورة ان يبيعه
لنفسه ولو اخذ له موكك ويصنع ان بفضه لنفسه اياها بفضه موكك ولو باذنه لانه كذا
وجهى بفضه لنفسه ونفسه بفضه بفضه بفضه لنفسه وليس ممن يتولى الشربى بفضه
كلا بفضه مفعلة اربع صور تتبادر به وكيل البيع وتنتاب به وكيل الشراء الا ان يكون انفا بفض
من نفسه ممن يتولى كرمى القدر **كوصي** **يتميه** ووالد لولده بفضه بفضه وسبب بفضه
يجوز له بيع طعام احد هذا لاخر ثم يبيعه عليه لا حتى قبل قبضه لى اشتراها وتامل شمع

٤٢

نصاب

واراد

— 12 —

فبفقد

محل

بالسوم ووجهه بغيره لا ما يشترى المزايدة ولا لا يستعان اذا لا اول ترك هذا ايضا لما به الاول من
 المصوم من سوم انما في ولها به الشا من جهة المشتري لا الشئ والجواز ولو على ثمن مضمون
 موصوف كما لو اشترى ثوبا بدينار او عرض فيجوز بغيره بجواز وعرض مثله على المصوم
 لا القيمة بغيره من محله معلوم عند ابر القاسم ومنعه اشبه به الجواز عند ابر القاسم
 مطلقا سواء كان المضمون عند المشتري او لا حمل الكلام ابي القاسم على هذا هو وجعل الجواز
 عند ان كان المضمون عند المشتري من جهة ابي به ملكه والاصل يجوز ان يشتري من جهة وعلية
 بجواز اشترى من هذا التنا وبلا تانا وبيان محلهما به مضمون بغير عند المشتري
 ولا كما يفرض على تحصيله والاصل منع اتها فاما كما يتفقان على المنع به معي به ملك الغير لشدة
 القرار واما مضمون او معي به ملكه فيمتنعان على الجواز بغيره والصور خمس وحسب على
 المشتري اذا وقع البيع على المزايدة من غير بيان ما يربح وما لا يربح بل وقع على ربح المشتري
 احد عشر مثالا ربح ماله عيني فابينة او مثالا مضمونا بحسب خمسة اربعة البصر كبيع الاجرة
 عمله ان استأجر عليه كان مضمونا بغيره لا بحسبه ابي لا يحسب ربحه بل محله بحسبه
 او عمل له مما نالما بحسب ولا يحسب ربحه وكذا ما يربح به وما يربح له به فانه لا يحسب هو ولا ربحه
 ان كان من عند ابي ربح ولا يحسب ربحه وكذا ما يربح به وما يربح له به فانه لا يحسب هو ولا ربحه
 البقية اية بغير المبرور والفرز وكذا ما يربح به وما يربح له به فانه لا يحسب هو ولا ربحه
 جعل الثوب به الترافة ليلين وبذره ما به من خشفونه واما ما يربح له عيني فابينة بربح
 له بغيره وحسب اصل ما زاد به الثمن مما لم يربح به فابينة ولا كنه انما يربح به انما يربح
 بغيره ليلين واما ربحه حيث استأجر عليه كحرفة بضم الحاء ابي الا حلالا كرا هذا ويحقق
 انما انما تملكها وقد يملك على غير الاجارة فلا يحتاج لتفدية بربحها ابي ان كان قد تفرج
 به الثمن بان تنقل من بلد اخر الى بلد اخر لا على ما في هذا الا اشتراها بغيره مثالا واستجره حملها
 بخمسة او على ثمنها او حياها فانه يحسب ما خرج من يده بغيره واما ربحه كما اشار به
 بغيره وحسب كرا ثمنه وحيث استأجر عليه كحرفة بضم الحاء ابي الا حلالا كرا هذا ويحقق
 بل بتولية الغير لهما وكذا اذا كان لا عادية اصلا وحسب اصل كرا ابي لا يربح بغيره
 لانه ولا لهما ولو كانت غير تبيع ولا يملك الثمن والثلث مطلقا ابي اولم يكن كرا ابي بيت
 للسلعة خاصة لم يحسب امله ولا ربحه كسهم سائر لم يملكه بغيره محلهما اذنه ولا ربحه
 بغيره كرا ابي بيت لا تشتري السلعة الا بمواصلة كان من الجواز او غيرهم
 حسبت الاجارة منه على المذهب ان يربح ابي بيت ابي جميع شركه به جواز المزايدة ابي محله

والبيع بالسوم او الزيد كذا
 ما ربح واستهان كذا
 احسنه السوم بغيره
 اهلها انما ربح ما بهم والتمها كونه سراجة والاحب خلافه جلا لهما الجواز خلافه الا وما ربحه بغيره بغيره بغيره

محل

بالسوم ووجهه بغيره لا ما يشترى المزايدة ولا لا يستعان اذا لا اول ترك هذا ايضا لما به الاول من
 المصوم من سوم انما في ولها به الشا من جهة المشتري لا الشئ والجواز ولو على ثمن مضمون
 موصوف كما لو اشترى ثوبا بدينار او عرض فيجوز بغيره بجواز وعرض مثله على المصوم
 لا القيمة بغيره من محله معلوم عند ابر القاسم ومنعه اشبه به الجواز عند ابر القاسم
 مطلقا سواء كان المضمون عند المشتري او لا حمل الكلام ابي القاسم على هذا هو وجعل الجواز
 عند ان كان المضمون عند المشتري من جهة ابي به ملكه والاصل يجوز ان يشتري من جهة وعلية
 بجواز اشترى من هذا التنا وبلا تانا وبيان محلهما به مضمون بغير عند المشتري
 ولا كما يفرض على تحصيله والاصل منع اتها فاما كما يتفقان على المنع به معي به ملك الغير لشدة
 القرار واما مضمون او معي به ملكه فيمتنعان على الجواز بغيره والصور خمس وحسب على
 المشتري اذا وقع البيع على المزايدة من غير بيان ما يربح وما لا يربح بل وقع على ربح المشتري
 احد عشر مثالا ربح ماله عيني فابينة او مثالا مضمونا بحسب خمسة اربعة البصر كبيع الاجرة
 عمله ان استأجر عليه كان مضمونا بغيره لا بحسبه ابي لا يحسب ربحه بل محله بحسبه
 او عمل له مما نالما بحسب ولا يحسب ربحه وكذا ما يربح به وما يربح له به فانه لا يحسب هو ولا ربحه
 ان كان من عند ابي ربح ولا يحسب ربحه وكذا ما يربح به وما يربح له به فانه لا يحسب هو ولا ربحه
 البقية اية بغير المبرور والفرز وكذا ما يربح به وما يربح له به فانه لا يحسب هو ولا ربحه
 جعل الثوب به الترافة ليلين وبذره ما به من خشفونه واما ما يربح له عيني فابينة بربح
 له بغيره وحسب اصل ما زاد به الثمن مما لم يربح به فابينة ولا كنه انما يربح به انما يربح
 بغيره ليلين واما ربحه حيث استأجر عليه كحرفة بضم الحاء ابي الا حلالا كرا هذا ويحقق
 انما انما تملكها وقد يملك على غير الاجارة فلا يحتاج لتفدية بربحها ابي ان كان قد تفرج
 به الثمن بان تنقل من بلد اخر الى بلد اخر لا على ما في هذا الا اشتراها بغيره مثالا واستجره حملها
 بخمسة او على ثمنها او حياها فانه يحسب ما خرج من يده بغيره واما ربحه كما اشار به
 بغيره وحسب كرا ثمنه وحيث استأجر عليه كحرفة بضم الحاء ابي الا حلالا كرا هذا ويحقق
 بل بتولية الغير لهما وكذا اذا كان لا عادية اصلا وحسب اصل كرا ابي لا يربح بغيره
 لانه ولا لهما ولو كانت غير تبيع ولا يملك الثمن والثلث مطلقا ابي اولم يكن كرا ابي بيت
 للسلعة خاصة لم يحسب امله ولا ربحه كسهم سائر لم يملكه بغيره محلهما اذنه ولا ربحه
 بغيره كرا ابي بيت لا تشتري السلعة الا بمواصلة كان من الجواز او غيرهم
 حسبت الاجارة منه على المذهب ان يربح ابي بيت ابي جميع شركه به جواز المزايدة ابي محله

محل

وهو انما يربح به
 بغيره بغيره بغيره

محل

کتاب

1901

والصحيح البعد او فاضل بشيها وليس هو كذا او لم يقبل ان لم يبين ماله الربح من غير وهو
راجع لما قبله ايضا واذا قلنا بعدم الجواز في مختلف هذه هو اي لا يباح بيعه كذا بل لا بد له
من الشيء حلالا بحسب بيده وقوله الربح حلالا بحسب جملة او غش لا نه لم يكد ببيما ذكره منه
وانما ايهما تاولا وعلى الاول لزوم المصداق او حكمه عنه الزيادة ونحوه وعلى الثاني لا يلزمه ببيد ما
ايح. فان كانت الصلعة مضت بما بقي بعد حكم ما يجب حكمه من الشيء وهذه المسئلة فحاشا
لغة لما ياتي للمص في حكم الغش لا نه لم يكد في مع القيام بتحتيم البيع ونحوه وذكر انها
مع اليهودي يلزم المشتري اقل الشئ والقيمة وهذا يلزم المصداق ما بقي بعد اسفله ما يجب
اسفله بقوله او غش جميع نظرا لموافقا وهو كذا ب او يفسح الا ان يقول ببيد ما بقي بعد
اسفله ما يجب اسفله من الشيء تاولا لان الحكم ما ذكره ووجب على ما يبيع من جهة وغيره
تبيي ما يبيد في ذات البيع او وجبه المصلحة عليه المشتري ولو لم يكن كذا كذا ب من جهة
او جرب فان لم يبيد ففسد او كذا ب فان تحققت له مكرهته ولو كرهه غير لم يجب عليه ان يبيد
كما يجب على ما يبيع من جهة جبان ما نفده وعفده عفا عليه حيث اختلف مع ما نفده
مكلفا سواء كان نفده بذهب ونفده بفضة او عكسه او ما ارحه هذا ونفده مرضا او عكسه او ما ارحه
نفده ما عفا عليه ولا يحتاج لبيان وجبه على ما يبيع من المصلحة جبان الا بالذلة التي تشتري الربية
لان له حصة من الشيء صفة انا خلا من الذلة الجبل لينة كذا ب بيع البيع على النفقة ثم اجل
مرضها مما يجب على ما يبيع من المصلحة نفقة ايمان الا بالذلة المضروب بعد النفقة لان اللاحق حقا
والا رفعه ووجب جبان حول الزمان اي من مكث البيع عنه ولو عفا لان انما هو من غير
في النقص لم يتفاد مع هذه في ايديهم وان اشترى بشئ زاييف كله او بعضه واراد ان يبيع
من المصلحة ووجب عليه بيان تمام الزاييف او انما فسر من الذلة او العنا ليس المراد بتمام
وزنه الرضى به ولو كان له يبيد كذا ب كما يبيده النفق ووجب بيان حصة بعض الشيء
الاعتدات يبيد انما هو بان تشبه حكمية انما هو فان لم تقف او وجب له جميع الشيء قبل النفقة
او بعدة لم يجب لبيان وجب بيان انها ليست بلدية اذا كانت تلتزم ببلدية
مرفوعة في هذا المش وكذا يجب انها بلدية ان كانت الرغبة في غير هذا المش او هي التركة فتمثل
حكمه على ليست له يجب بيان انها التركة اذا كانت الرغبة في غير هذا المش او هي التركة فتمثل
على بلدية ايا يبيد انها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في التركة اكثر من ان يبيد
ففسد في المصلحة ووجب بيان ولادتها عنده وان باع ولدها معها لان المشتري
يشتري انما هو المشتري مع ولدها بالحق عليه لبيان انهم لا يجب لبيان كونه بغير النفس

او انما ذلك بالينة رد المشتري السلعة اليه ذلك واخذ ثمنه او دفع ما يبيى انه ثمن الصبح
ورحمه ان كانت السلعة فاصحة وان كانت باهية او انقص لا حول الا ان يكون الزمان
ايضا يبيى دفع الثمن الصبح ورحمه دفع ثمنه في المفهوم ومثله في الفلاني يوم بيعة
لان العقد صحيح لا يوم قبضه مالم تنقضي بيعته عن الفلاني ورحمه فلا ينقص عنه ولا يحا جري
في كلامه في الكذب والفش شرس في بيان حكمهما مع قيام السلعة وموتها بقوله وان كذب
انما بيع اي زاد في اخياره كان يغير انما انقضى انفسه وقد كان المشتري لم يبيع وسواء كان
عمدا او خطا لزم ابيع المشتري ان حله او دفع اليه ابيع الزايدة المكذوب به ورحمه وان لم يملك
لم يلزم المشتري وخير بين التماسه والرد **مخلاف الفش** فلا يلزمه وبثت له الخيل يبيى
التمسك به والرد ايسر من رقة الفلاني ورحمه وجود مفقود مفقود اي وجوده
في الصبح او يكتفم مفقود موجود مفقود مفقود منه انفسه كان يرفع عن السلعة اكثر مما
ثمنها فيبيع بالثمن الاصل ليؤم المشتري انقلبه من نفسه اي يبيع الصبح ليؤم
انه سحبي او جعل الصلاح في يد العبد او ثوبه لا يملك انه كاتب وكان يكتفم حول اقلها
مكذبة شتم يبيع مراحمه في غير بيان حول الاقالة مفقود كتمم بيان موجود مفقود مفقود
هذا كله مع قيام السلعة وان كانت له بحالة شوق **مخلاف الفش** يلزم المشتري ان يبيع
الشيء بيمينته والقيمة يوم قبضه ولا يخرجه من عليه **مخلاف الفش** خير ابيع يبيى اخذ
ورحمه او الكذب ورحمه كلام انتباه في التفسير للمشتري هو الصواب وتسا كان الفاش
اشتم على المد لس لان حال من ابيع بيمينته ولم يبيى غلظ ولا يقال بيمينه مد لس او ما ع
على غير ما عفا او نقد ولم يبيى غلظ عند سحنون وليس بيع لس او مد لم يكتفم بمحضه بقدر
مد لس يبيع لس او مد كغيره كالمدة لس في غير ما عفا ان المشتري بالخير بين المد والبيع
عليه وانما سكر ولا شيء له الا ان يدر عند عيب ويحتفل كغيره من المد يبيى السنة
المتقدمة في قوله بالخير وسرف يبيى مد لس وغيره ان ينقص ونقص في المراجعة وغيره
بيما لو ملكت السلعة في مسألة الكذب من يدا في الشيء بيمينه او الفش قبل قبض
المشتري خطا منها من يدا يبيع لانه فان يبيى تشبيه ابيع ابعلا سد **مخلاف**
في بيان ان العقد على شيء يتناول غير ما يتبع تناول البناء والشجر **العقد**
عليهما يبيع او رعي او وحيمة ويخفي ان اربعة والصدقة والحبر كذا في الاخر

ثم

ايضا

فما

اغفلها

لما تقدم ووجب بيان جد ثمنه ان كانت ما بوقت وقت الشراء فاخت ثمنها واراد يبيع
الاصل مراحمه فان لم يبيى بمكة ب واما غير المد بوقت فلا يجب ابيلا لان يكون الزمان
يجب الطوله ووجب بيان جز صوفي شح حيث الشراء اذا اراد يبيع الفلاني مراحمه لان يكون
في الشراء الموروث والصوفي حصة هي الثمن ولا مخصص لثم على المعتمد يجب بيان اخذ
الصوفي ولو لم يكن تاما وقت الشراء ووجب بيان اقله مشتريه اذا باع بالثمن الخ وفرض
عليه الا اقله في الشراء ببيعته خمسة عشرة نفقا عليها ما اذا باع مراحمه على خمسة
عشر ملا بد في بيان الا اقله عليها **مخلاف** في باع مراحمه على العشرة فلا يجب على المشتري
ان ان يكون الا اقله من يدا او ينقص فلا يجب بيانها لانه يبيع ثمنه ابيع عليه مراحمته
ومثلهما اذا وقعت مع بعد ووجب بيان الركب بالداية والبيع للشوب اذا كانا
منفصلي ووجب بيان التوجيه وهو توزيع الثمن على السلعة بالاجتهاد ولو كان
الصبي الموصف عليه متبعا في العدة كغويي جنسا وصفا لانه قد يخل في تركيبة
وبزيرة في بعضه الرغبة فيه وبهذا التعليل في الفلاني فلا يجب فيه ابيلا اذا باع
بعضه مراحمه على التوجيه حيث انتفعت ابيلا وان كان لم يبيى في مسألة المص وفش على
اخراج المشتري من العبد لغير عليه مفقود لانه ان كان ابيع من سلم متبعا فلا يجب ابيلا
لان احادته غير مفقود وانما المفقود العدة ولهذا اذا استحق منه ثوب رجع بمثله
لا يفيضه **مخلاف** الصبي في غير السلم ومثله لان يكون السلم تعا ومن السلم اليه
باخذ اذني مما في دمه لا ثمنه يبيع مشتري **مخلاف** واراد يبيع مراحمه فلا يجب ابيلا
والبيع المنزل والمراد به ما يشتمل الارض وما اتصل بها من بناء وشجر ولو عجز بفار
كان احصى ومثله الحيوان وهل يدر في ذكره لقصمه بالا ولا لاه الحيوان يحتاج في التبعة
في لا يحتاج اليه الصبي وشبهه في عدم وجوب ابيلا قوله كتمل شرائبه لسلعة اشترى ثمنها
بعشر مثلا شح اشترى باقيتها باربعة خمسة عشر ما نه يبيع جملتها مراحمه على خمسة
وعشر ولا يبيى انه اشترى اولا كذا وثانها كذا الا ان ورث بعضه او وهب له
بعضه واستكمل الباقي بالشراء واراد ينقص يبيع المشتري مراحمه يبيع ابيلا وانما
البيع الموروث ونحوه فلا يبيع مراحمه الا لا ثمنه له وهو وجوب ابيلا ان تقدم الارش
على الشراء لانه يبيى في ثمن النصف المشتري ليكمل له ما ورث بعضه **مخلاف** ما لو نقد
في الشراء او وجب ابيلا **مخلاف** هو المذهب تاويلان وان غلظ ابيع مراحمه على نفسه
فاخر ينقص عما اشترى به وصفا بالبناء للمعول اي صدقه المشتري في غلظه او اثبت

مراحمته

خلايا له بوجهه النسيج ولو نسيج كذا نسيج النسيج بينهما بغير سلم احد مصدا
 في الاثر كرفيق ثياب الفطى ورفيق ثياب الكنان باول غلبتهما او ثلثهما احد هما
 جرفيق الاثر لا جعل مثله او عكس او ثوب جرفيق اية متقددا مثله بالجر صفة
 لجليي مجل احد هما واخر الاثر لا جعل السلم ملا يجوز ان الشهور ان الموصل هو
 القوف والمعدل زيادة وهو سلف من يعطى او ان اجلا معا بل انهما معا يبيع جاني
 بان كانا معا اوردان بالعنفية او فعل جاز مطلقا لهما او اجلا واحدة هما
 وكذا يبيح علم منعة شرعية فيسلم الواحد في الواحد او في الاكثر في السلم وليس
 بمصلحة الجار والبقرة في غير المشتري فيها التعدد كما في تفتيح العنق
 بالبيض بخرته ولا يسلم حاجة بغيرها ولا الكوفة والاشنة في غير ادمي
 بل ولو ادمي الا الصبي والاشهر لا كس الاكثر المتأخر في كل اختلاف في كل اختلاف
 فخدمة النوبي فخدمة الكس خارج البيت والاسفار وشبهه وخدمة امانات داخل
 البيت في الهوى والقبول والحق وشبههما باختلاف الفراض الناس فانه النساء وهو
 ظاهر ولا يختلف الجواز بسبب قول وطبخ لست لهما والواو بمعنى او ان لم
 يخلق لهما منه انما ياتي بان يعوق نظايرها فيه وزاد المواق وان يكون القول
 هو المقصود منها والمثل تراخي ما ذكره في السلم في القول وانما المخرج
 في المعتمد انه لا يقل من خلاف لانه حجة معتبرة ببلغ النهاية ام لا ولا يمتثل في الر
 وفيه بغيره في السلم وكتابتة لا يسلم حاشية في اكثر منه ولا كاتبة كذا لانه
 علم لا حجة وبنسبة تقيدها بما اذا لم يبلغ النهاية في المعتمد انهما لا ينقلان
 ولو لم يمتدعا وكذا الفرية بخلاف النية والاشابة والتمارة ونحوها فانها
 ناطقة ورشيعة لمعاصلة في نفعه او عكسها او حيوانا اذا سلم في مثله حقة وقدر
 فطر سوا وقع ببلغة البيع او السلم او غيرهما في العوق والميواف وحينئذ اذا قص
 نفع المفترض جاز والافلا وانما الحرام والنقد بلا يكره فخر الا اذا وقع بلوون
 الفرض بان وقع ببلغة البيع او السلم او الحلف فانه يمتنع والشرع انما ان
 بوقر السلم بمعنى السلم فيه بطلان ما جعل معلوم للمتعاقدين ولو كان
 كما العلم عادة بوقت القبض والامساة وانشا لا قل الا بان بقوله زايح في
 شهر كاهن ان تصف شهر لا يبيع ويسود كذا ما لوجه ان يقول ان له تصف

والصحيح

على الشرع الدال

نصف شهر واحد لا كثر الا لا يجوز ان يبيع اليه وان شئت بقوله كما ليس في ان الا يبيع انه معلوم
 كالمتصوغة وهو اول يوم من السنة الفلكية ومقتضى اليوم الجوهري وسابقة ولادة
 عيسى عليه السلام والحاصل ان الذي يفتح اولهما وكسرة وقت ومالحاج والصبي والشاة والعدو وزرعه الله
 والمشتري الحاصل وما معه جفانت مقلصه وسواء وجد ان لا يعلق او يمتنع بما المراد
 وجود الموقن الذي يعلق به الوقوع شئ استثنى من قوله زايح في قوله الا ان
 يشترط ان يفتح المسلم فيه ببلغة غير بلغة العقد على مسابقة كيو مبيح في اكثرها بل
 وقوله ما يشترط تصف شهر بخلاف ما اذا كان في اليومين كما يجوز ويشترط
 ايضا ان يفتح ببلغة كما اشار بقوله ان خرم العاقبة الشاه لهما في حاشية
 العقد ببلغة فيهما او بغيرهما ولا بد من الشتر في الخروج وتحويل بغير راس المال
 لجلس وان يكون السعر في اليومين ببلغة او بغيره ببلغة او بغيره ببلغة او بغيره
 السعر ببلغة والمعلوم ان لا يجوز لعدم الانضباط لجواز فلعن النساء في الكثير
 ساعة وجود السلم المال بقوله ببلغة او بغيره ببلغة او بغيره ببلغة او بغيره
 ان خرم كان احسب والحاصل ان الشرط خمسة من اقل من شرط
 وجب ضرورة الاجل والاشهر اذا ضربت اجل السلم فبالبالاهة او وقع العقد بما
 لها بان وقع في اشياء شهر من الثلاثة مثلا حسب الثاني والثالث بالطلال وتتم
 الشهر الاول انما يكون ثلاثين يوما من الرابع وان كان تسعة وعشرين مثلا يوم
 وان اقل من الرابع مثلا في قوله ايا بول جزء منه وهو اول ليلة منها وهو السلم
 ان قال افنيك فيه اية ببلغة مثلا لجهل باقتال اوله ووسطه وءاخره على القول
 وهو ضعيف جدا في المعقولة قول من لا يبيع في الفاسد لا يفسد بفضله وسعة
 ومثله العلم بان قال افنيك في اليومين ببلغة ببلغة او بغيره ببلغة او بغيره
 على كل نوع مخرج واشار الى الشرط الرابع بقوله وان خسر اية ببلغة السلم فيه ببلغة او بغيره
 اية عادة اهل حلة اية حل العقد من كيل كقبح او وزن كالحجم او عدد كشياح وجوان
 وقوله كما لو كان يبيع ان يكون مثلا للوزن والعدد لانه يجوز في بعض المواضع
 ويعد في بعضها ونفس الرضوان بخلافه ويبيع في الاختلاف الا في الرضوان الجاهل
 والقبول انما يبيع فيه عند العقد لانه يفسد بالقبول اذ هو في الذم
 غير موجود عند العقد والقبول في بعض المواضع كذا او على عادة قوله

وهذا ما وجدنا
 صاحب المنع وغيره
 من العلماء

في الشهر الرابع

أو جعل كغيره الخاء قال الصريحان يقال الملعون فيما يقع فيه أو جبرته بضم
الجيم حزمة من الغث في كفضيل ما يفصل ما يبرهن وأدخلت الخاف البقا والفرق بضم
الفاف والغث بفتح ط لا يفضله كالفصل بفتح الفاء لما فيه من الجهل أو يفضله بضم
مع عدم عالة الوزن لا مع وجودها في المعتد وهو مفسد النظران يقول عافة منك لعمدا
بشلا ما إذا خرو كان بفتح كذا في عشرة الحلال مثلا أو معتدا أن يسلم بفتح ط وباءة به
أي بالقدرة بان بانيه بفتح او بفتح مثلاً يقول اسلمك في كخوة وزاوية فلا حصل
الاسلم فيه تحرك مما ألت يوزن أو يقال والابسة للجهل غايلان فخرهما الأول
ومسند السلم ان قبله مجهول وان نسبة لمعلوم كعلم هذا المولود وهو
أرباب أو وزن هذا الجبر وهو كحل الفم المجهول واعتبر المعلوم وجزان ان يفيد
بغرام رجل معني اي عظم ذراعه قال في الهدونة اذا راكع ثم شبع
في الجواز قوله كونيعة وجنة اي مع جنة معينة ليسارة الغرير في هذا اليا
فيما وشره بفتحها فولا ووج التوحيات والمفتحات فولا ان هذا اذا كانت
الجنات بفتحها لا لبيات وافر جاء اراد ان لا يات بالفتح والشر في الخامس
ان يبيح صلاته في السلم بمعنى المسلم فيه ان يفتلج بها القيمة في السلم
عادة ببلد السلم ومكانه فان القيمة تختلف باختلاف الثبقات كما في البحر
بري والرومي والفت والعراق والبحر والمصر نعم لو قال اني تختلف بها الثبقات
كان او فتح كالتوحيات الضيف كزوم ورومي والجمدة والنداء والتوسل
ينتهي وقوله واللون الاظهر انه بالجر كلف للون والفتح دخلت الكاف الطو
ل والعرف والفلة والرفعة والجر والمفرو ليس بلانم ببلات الجميع في كل مهور
في مما سيدرك المص وانما المراد بها محتاج لبيان اللون وما دخلته الكاف
متلايلان اللون في الحيوان انما هو بفتح كالا في والجيل لاجل الخير ومحوه
كما اشار به بقوله اني تختلف بها القيمة وقوله في الحيوان اني متعلق بشيبي
صفاة جان اختص نوع شبي كخبة عليه بالواو كقوله ومرعاه بانه خاص بها
لفصل في الحيوان والشرب والفصل يربطه علم بيان اللون وما قبله من
غافلي مري الفصل مري فله من قوله انه غير وكذا يبيح ما ذكر في الشجر
والخوخ وبزيد الناحية والفت كالبير والمفرو وكذا في الشرب وبزيد

لا أحد

الاسلام

عليه

كرومي

والخوخ

وبزيد فيه علم مري الا وحدها الخمسة قد ثقت او قد منه وطفة او خامر وانما انما
الشحن والابسة وسفارة ومفولة ببلد في هذا الاسم والجمع في قوله ان
توحيات بل ولو لم يفتلج اليها من غير هذا المعاني لان قولك لا انت لانه الفتيل
بفتح ط لا في هذا المعنى يكون معا ببلد بل احد هما فهو مصر والفتيل وهو الفتيل
ونحو الشمام والسمرة اي وهي التي يفتل بها يده ولا يحتاج الى بيان ان يفتل
في هذا النسبة للزوم المشغوم والابسة في منشا في كمنها ببلد في
البيان ان يفتل في الابسة والفتيل في الفتيل بفتح الفاء بفتح ط
البيان وحمل على الغالب ان كان والابسة الفتيل كما يفتل في نسخة من غير الفتيل
ينوب وجاء مصدر مضارع للفتل اي يفتل في الفتيل بفتح ط بفتح ط
جان لم يفتل كرم على الغالب ويبيح ما ذكر في الحيوان وبزيد سنة والفتيل
والسمرة وفتيلها ويبيح ما ذكر في اللحم وبزيد خبيثا وراعيه ومفولة
لاختلافها لا لمراد في ذلك لا يشترط ان يبيح في اللحم من كخبيثا في اللحم يختلف بينه
الا لمراد والابسة في يبيح ما ذكر في الرقيق وبزيد الفتيل في الفتيل
طول او قصر وموهبة والبكر في اللون انما هو ككونه شديدا في البيه او
مشوبيا بالحمرة فالمازني وكذا في اللحم وهو شدة سواد العين مع سعتها
والحملة وهو المور في شدة بياض العين وسوادها وتوحيات التوبة وهو كثرته
لحم الفتيل والعوج في اللحم وهو كثرته في عيون وكذا في الشرب وبزيد
الرفعة والعجاف في رفة يبيح في الرقيقة النوع انما هو شدة في الترتيب
او الاسم او حب الجمال في الرقيقة وبفتح ط بفتح ط بفتح ط بفتح ط
وما قبله مستغنى عنه بما تقدم وقيل في الخلاف اني في الغالب
ان كان والابسة في يفتل بالفتيل بفتح الفاء في الشرب والاسا
در كونه اي السلم بمعنى المصلح فيه لا يفتل في دمة السلم اليه والا كان معينا وهو
مود ليح معني يتناقص فيقه وهو مصنوع والدمعة في اللفظ معني شرعي
مقدور في المكاف قبله التنازع والنزوم ونقصه اي ما صلح به قوله
والشرح للدمعة وصف فاما لا يقول ان التنازع والالتزام

15

والانكسار

تكرار

الاسماء

والالزام

الالزام
 اية وجوب فام بالانضمام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 قبول الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 حلول الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 قال وان انقطع قبله ومحل الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 فيكون الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 انتهى عنه وتبع في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 ظاهر امدونة النفع كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 لانه الاول عليه ويقتضيه السلم كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 يكون ذنبا في الغنة وتكون الحايكة كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 السلم الحقيقي والعقد المتعلق به انما هو بيع خفيفة في غير محله غير انه
 تارة يقع العقد على تسمية سلما وتارة يقع العقد عليه كذا في قوله الالزام
 امة كورة ولكل منهما شروط لا انهما يتفقان في معضد كذا في قوله الالزام
 بل لا يعرفه نظر العقد والاب هو بيع في الحقيقة لان العرضان الحايكة معصية
 وهي احدى المواضع التي عرفها فيها بين الالزام كذا في قوله الالزام
 لا اضافات بين قوله او حايكة اي لا يسلم فيه سلما خفيفا وبيع قوله وشروط
 لشراء تسمى الحايكة المعصية اي تسمى في العقد سلما لان سمي بها انما
 قوة لان تسميته سلما مما لا خفيفة واشارة الى ان لا يشترط فيه كذا في قوله الالزام
 سلما شروط ستة فان سمي ببيع اشتراك فيه ما عدى كبيبة قبضه بل انه
 شرك في السلم خاتمة خلافا لما يجيده كلام المصنف من انه ان سمي ببيع لا يشترط
 فيه شيء منها الشرط الاول ان لا يكون له للشيء على بيع الثمرة قبل وصوله
 والشرط الثاني ان لا يكون له في بيع الثمرة كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 منه بلا بناء في كونه صغيرا والثالث ان لا يكون له في بيع الثمرة كذا في قوله الالزام
 متوالي او مجترقا وقد ما يوجب خفة منه كل يوم وهذه الثلاثة هي معنى
 كبيبة الفخر فلا سمي ببيع اشتراك ذلك وتعمل على الملوك لا اية اية يفتقر
 المناجزة وبيع السلم التاميل والشرط الرابع في بيعها سلما كذا في قوله الالزام
 كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام

التمسيم والتمسيم ببيع شرط في الاخذ في العقد او بعد زمان قريب كتمسيم شهري
 بغيره لا يزيد واليه اشار بقوله وان تاخر الشروع في قبضه شهرين او سبعة اشهر
 او سنة او اكثر كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 وهو المعتمد بلا يوجب الاخذ من غير شرك ولا الشراك من غير الاخذ كذا في قوله الالزام
 بلا يجوز له ما بينه وبين المشتري في الاخذ من غير الشرك ولا الشراك من غير الاخذ
 ونوع العقد عليه بغيره كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 يتناول له العقد بطلما هو عليه وقد دخل في ضمان المبتاع بالعقد ولم يكن له ان يبيع فيه الا
 ضمان الجوايح وان اشترى وكان في العقد عليه ربحا لا يضره شرك في العقد تتقرر الركب
 شركا اخرهما او التزاما كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 يوجب لانه ليس من الرام اليه في المدة ومثله اذا ابيع من قبل الا حلال عليه وبيع هو
 بقبضه انه ان اخلع عليه في الفخر ببيع وهو كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 وهو مال بركب بيشتمل اليسر ان شرك بقبضه كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 او هو كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام
 بيه ببعالا سلما خفيفه وبيع المثل المعصية ببيع بقبضه او بعد منه بقبضه لانه ليس
 في الغنة اشارت الى بقوله وان انقطع ثمر الحايكة المعصية الفخر وسلم في كمال معلوم
 في شركة بجهة او تعيب بعد قبضه بقبضه لزمه ما قبضه منه بقبضه من الثمن ورجع
 السلم بقبضه ما عدى له في السلم على الاطلاق فلا يجوز ان لا يبيع بقبضه بقبضه
 ولا اخذ به له ولو لم يخلع ما هو ببيع السلم على حسب القيمة فيقبضه لقيمة كل
 مما قبضه وما لم يقبضه وفاته وبيع السلم على الاطلاق ما عدى بقبضه ما عدى
 وسمي من الثمر الحايكة المعصية ثم قبضه من ذلك فمسي وسمي وانقطع فاذا كان
 قيمة الماخوذ ما بينه وبينه في ختمه في ختمه في ختمه في ختمه في ختمه في ختمه
 ثلث الثمن فلا او اكثر وعلية الاكثر او يرجع على حسب القيمة فيرجع بقبضه
 ما بقي منها في غير تقويم يرجع بقبضه الثمن في المثال تاويلها ومحلها
 حيث لم يشترط عليه اخذ في نحو ايوه في مال تخلف فيه القيمة عادة
 والا رجوع بحسب القيمة انما في الفخرية الصغيرة وهي ما ينفذ في شركها
 في بعض اربانه من السنة كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام كذا في قوله الالزام

خلاف ما قدمه في قوله **وتجاوز العرض** مختلفا الخ وتفسيره لا خلاف بما ذكرنا هو ما ذكرنا
 كونه الشارح وهو خلاف المقول عليه انه عند اختلاف الاجل لم يجر الا على تفصيل وهو انه
 انما يتحقق الرضخ والتجمل او حكم النقصان وان يرد كي منع **وتجاوز العرض** كما انه يبيع او من فرض واحدة صما
 انما يتحقق به **الاجل** باب الم اطلع ان النقص قسمه اليه الثلاثة افساح لانه اذا كان يجر
 بجمله او طعا ما او عرضا وكل من هذا الم يبيع او فرض واحدة صما يبيع والاخرى فرض واحدة
 تسع صور في كل منها انما يتحقق ان يبين في النوع والصيغة والفرد وانما ان يتحقق
 في النوع او في الصيغة او في الفرد **فصل** في اربع صور تسع بمت وثلا
 ثين تنصرف في ثلاثة احوال الاجل اما ان يجمعا او يترك احداهما بقوله او لا يجر واحدة
فصل في اربعة صور وثمان صور ونظم ذلك الشيخ
 سبيد محمد بيارق فقال
 يا دعي المخاصة لبي ينفسم يا وجمعان والعرض قد يجمع يا من هذا الى الجدول
 يا وكلها يتحصل من فرض او يبيع ورد يا او من كليهما بعد تسع نفع يا في كل من صنف الشيخ
 يا في كل واحد يحصل الاتباع يا بنسب وقد رتبة فلتفتي يا الذي يرد ويردنا هو
 يا او كلها مختلف به الذي يا اربع حالات بنسب فلتفتي يا منقول النسخ
 يا بخروج ست مع ثلثين نفع يا تنصرف في احوال اجال تنوع يا انضم اليه ثلثا ولا
 يا خلا مع واحدة او لا مع يا يعلت صا حقا كما في السهم يا الجدول والجدول
 يا تفصيل تنبيه اية نماز لتفصيل يا كذا معا في جدول بليغ تنبيه

او ان
 ص هو انظر

صا يبيع

مفرد			
لعمام			
متعلقان جنسا او	متعلقان صفة	متعلقان قدرا	متعلقان جارية
صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية
متعلقان جنسا او	متعلقان صفة	متعلقان قدرا	متعلقان جارية
صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية
كسنان			
متعلقان جنسا او	متعلقان صفة	متعلقان قدرا	متعلقان جارية
صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية
كرضان			
متعلقان جنسا او	متعلقان صفة	متعلقان قدرا	متعلقان جارية
صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية	صفة وفردا جارية
مسيح			
لعمام			
متعلقان بيع	متعلقان بيع	متعلقان بيع	متعلقان بيع
المتعلق	المتعلق	المتعلق	المتعلق
فرد قبضه	فرد قبضه	فرد قبضه	فرد قبضه
كسنان			

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ق

كيفية

والتي خلاف ما وجهه له بعد احاطة بلهم رة ثم يبيع ماله من تعجيل واستيناء
بقوله ويجعل جميع اقيوان اية لا يستثنى به كما يستثنى ببيع عفاة وعرضه بلا استيناء
انه يترجمه اليها ببيع البسيرة طلبا للزينة رة ثم يبيع ماله ببيع عفاة وعرضه بلا استيناء
نفة وجهه نعم لعل الغرماء بغير امراد انه يبيع بلا تافيرا ولا خيارا ثلاثة ايام
والاستثنى بغير عفاة وعرضه لطلب الزينة رة كما استثنى وادخلت الحراف ان يبيع
البسيرة بلا نظر كما يبيعها انفسا واما ما يبيعها بغير عفاة وعرضه بلا استيناء
يستثنى به الاكساعة واما نحو سوة ولا يبيعها عفاة ولا يبيعها مال المبلس المتحصل
بنسبة الدين بغير عفاة ولا يبيعها بغير عفاة ولا يبيعها بغير عفاة ولا يبيعها بغير عفاة
ولم يبق ذلك الا بجمع الدين ونسب كل دين الى المجموع بياخذ كل دين من مال
المبلس تلك النسبة واذ كان تقريظ عشرة وعلا اخر ثلاثون وعلا اخر خمسون
للمجموع مائة ونسبة العشرة لها خمس ونسبة الثلاثين لها خمس وعشرة ونسبة
الخمس مائة نصف فلا ذلك مال المبلس عشرة اخذ صاحب الخمس نصفها
عشرة وصاحب الثلاثين خمسا وعشرة ستة وصاحب العشرة خمسا اربعة
والمتحصل خريفا عشرة هي نسبة مال المبلس لمجموع الدين فلو كان تشقير مائة
وعلا اخر خمسون وعلا اخر مائة وخمسون ومال المبلس مائة وخمسون بنسبة
للمجموع الدين نصف لكل دين بياخذ نصف دينه بلا يثبت خسران ولا يكلف
ان يفاضل غرماء المبلس وكذا غرماء الميت ان لا يبيع غيرهم واستثنى به اية
للمس ان يترك الدين في الموت فله لا يبيع الا لغيره وغيره اخر والدة قد خربت
موت المبلس ولا يستثنى له من خراب الامة لكان ذلك مال المبلس الحاضر او قريب
الغنية او يبيعها حيث لا يثبت عليه دين والا استثنى كما الموت ببيع موهوما
تبيع والظاهر ان المراء بعد الغيبة ما فبالا الغيبة جشم المتوسك وقوة
دين المبلس فغالب الثقة منه من موقوف او موقوف بالدين ما عليه عرضا او حراما
منه في الغيبة او منتهى بغير امراد بمخالفة انفسه من مال المبلس الا لا يبيعها
به تقويم بغير الحاضر اية نفس ابدال بغيره ولا لومو حلالا لانه حلال للمبلس واشتري
لذا اية صاحب مخالفة انفسه اية من جنس دينه وصحته من حرام او حرام بغير
الحصة في المصالح من مال المبلس ان يكون مال المبلس مائة دينار وعليه تسعة مائة
دينار وعليه ايضا مائة وتسعة مائة وثمانين وثمانين وثمانين وثمانين وثمانين
مائة اية المبلس ويشتري لها حب العرو عرض صفة مرضه اشك الشاة رها حب الصالح صفة

لشعر

مرتبة بقوله ان عرف
بالكيفية لا بقوله
الموت

صفة لحامه بالثالث الثالث رجا مع التراضي اخذ الشمن ان خلاصه ما نزع كماله سبانه ومضى
الفهم ان خسر السعر بالضم ككرم منه الشراء كان يشتري لصاحب العرض مائة
ما يترجمه الى الثالث ولو جمع دينه او غلا كان يشتري له به سدة مائة بلا رجوع للمقر
ما عليه في الرخص والماله عليه في الغلاء ويرجع مال الدين في بيعها بها بغير له وان زاد
ما اشترى له على دينه رة الميزان من الغرماء وهو يشتري له دينه بخلاف انفسه
كان اسلم للمبلس في عشرة اشواق او ارباب في يشرى جيبه لشرحه المتسلم عليه عند
عند التسليم انما اية اية الجيد وقفا بالمبلس في ستة ايام لانه العدل بينهما فولا
له بغيره اية الا اية او وسعه فولا اية ايضا وجاز له اية دينه مخالف الشمن
اية اخذ الشمن التي تارة في المصالح الا لما نزع شرعي لا اقتضاء اية له نزع المتسلم
في الاقتضاء بقوله وبغير جنسه ان جاز بغيره قبل قبضه ويبيع بالمسلم فيه من اجرة
وان يسلم فيه راس المال فلو كان المال قرضا كعبه اسلمه في عرض كثره في المصل
له في المصالح فيمة شوب جاز له اخذ تلك القيمة لانه مال امره الرانه دفع له عجا
في عبيد وثوب ولا مانع في ذلك خلاف مالوك راس المال خالصا وتارة في المصالح
او بالهكم فلا يجوز اخذ ما تارة لانه يوجب البيع وصرف متاخره ببيع الصالح قبل
قبضه اياها بالمسلم فيه لمعنا ما وحاصت الزوجة بما انفتحت على زوجها حال يسر
زوجها لا حال عسر بقوله في النفقة وسفقت بالهسر وبعد افها كله ولا يملك
قبل البناء لانه دينه في دمه حل بالمبلس كالموت اية كما تحاصر بنفقتها ومداها
في الموت ولم يات قبل الدخول لا تحاصر بنفقة الولد في بفساء موت لانها
مواسات لا كمالها الرجوع بها عليه ان انفتحت حال يسر لانها فاصت عنه
بواجب وكذا لا تحاصر بنفقتها على ابويه الا ان يكون حكم بها عليه حاكم واستفت
وانفتحت عليه مائة وهو قولي بفتحها صروا ان ظهر دينه لغيره بعد القسم او استفت
بيع من مال مبلس او ميت وان يبيع قبل بفساء رجوع الغريم الطارئة او المستفت
منه بالحق اية بما يتوبه في المصالح على الغرماء ولا يخذ ملكا عن مقدمه وباحضار
عن غدايب ولا حيا عن ميت فلو اخذ غريم سلعة في نظير حذته باستحققت
صاحبها رجوع بنفقة الغرماء بما يتوبه ويويعت سلعة قبل الفس لا يبنى
بالاستحققت من يده رجوع على جميع الغرماء بالشم ولا يرد على المبلس قبل
ولسه لانهم اقتسموا ما كان يستحقه ولا يقال انه لا يرجع عليه لانهم
لم يمشوا لولا في ماله شيئا فلا يملكه في المصحة في حصة خلاصه ما نزع كماله سبانه

يستثنى
المتسلم
الدين

نظام

۱۵۱

خبر
من غیر
مشتبه

62151

الحادثة بعد

الحكمة بعد الشراء كما ان العبد اذا انتزعه وكاللعبة اذا اخلبه والا فلا يبيع الا **بما يشاء**
يوم شراء الفسخ **وتصرفه يوم الشراء** لا يصح ان يبيع بغير يوم الشراء فيما اخذ اليه اصوله
والصوف ولو جاز كان يات بيده **البيع** خاصر شفعه وكذا الشفعة ان لم يهد لها ما
جدد خاصر اليه ببيع بما يخصها من الثمن ولو كانت فدايفة عنده بغيرها على المشهور
والعرف بين الشفعة والصرف ان الصوف لما كان تاما يوم ابيع كان مستغلا بنفسه اذا جاز
بيعه منه دأبى اصله **فكره** لا يبيعه نظاير الشفعة واذا بطلت أكثر دابة او رواد ورفل
المرء اخذ **المكسر** وجبة **دائنة** وارضه ودور من المكسر و بطلت نيل استعجابه منه
ما ذكره وبسخ فيما يفرق بها صم كراء ما مضى ان شاء بتركه و خاصر لحلوله بالبيع بجميع الكراء
والا بان مات بمتعبي الترك والخاصة بجميع الكراء حالا كما تقدم وبهذا يفتح انه لا يملك
بغير ما هنا وبقي ما مر في قوله ولو دأبى كراء لان ما هنا في الجلس خاصة وما مر في بيده
وفي الموت مع ارادة المخاصة لا مع ارادة الالف في الجلس وقد مر ان الارض بغيرها **بما يشاء**
تتم يستوفي منه حصة السنة المزروعة وما قبلها وكذا ما بعد ذلك اذا كان يباخره
والا لم يكن له فيما بعده شيء **في الجلس** بغير المكسر لانه نشأ عنها وهي خارجة
محوزها كحوز رطلها فكان بغيره من باع سلفه و بطلت مشتريها قبل قبضها وسواء
باعت الزرع ام لا ومثل الزرع الغرس او انه يشمله وما في الموت بهر والنفقة اسوة
الفرماة ويقدم عليه عند الموت **تتم** اذا استوفى الكراء يقدم على الفرماة فيما
بقي من الزرع **سلفه** اي الاخير الذي استوفى على سلفه باجرة معلومة في الدمة اذا لم يلا
ما يتبع بالزرع **تتم** سلفه فيما فيه بطل منه متهيئة لما ينزله ثم يضل شيء
بلفرماة وتقدم ان الموت تهيء يقدم على السلف على الارض الموت **والنفقة** اصف
من الفرماة بغير بطل شيء المصنوع ولو **موت** له **بما يشاء** حتى يستوفي اجرة
منه لانه وهو تحت يده كالمهرج ان يوزن احق به بغير صوت ولا يكون مصنوعه بيده
بان مسلمة لربه او لم يجره كالبضاعة او كان بيده ام يبي فلا يكون احق به بالاسوة بالفرماة
ان **تتم** يصف **لصنعة** شيئا كالحبل والقصار والبضاعة **الا** **النسج** بكا **النسج** اي
لا يضاف الى النسج في الصناعة حكمه في الجلس من حكم ما اضاف لصنعة شيئا من غيره
كصباغ يصبغ الثوب بصبغه ورافع يرفع الجراء مشا برفاع من عنده وبقي حكمه
بقوله **يشترك** **في** **صناعة** اي في صناعة النسج كما يقال ما في صناعة الثوب بلا صبغ وما في صناعة
الصبغ والشركة بنسبة قيمة كل شيء ما ذكره المصنف من النسج كالمزج فلو عي

والمعشاة
والمعشاة
والمعشاة

64

فصل دوم

ایک لکھ پندر

شعبه

لا يمين تحقيق ما لم يجب والصبي لا يجب عليه شيء **أو وقع الموضع** لمصرف عن مقتضى قوله
 بعد رثته الخيار مرد تصرفه وانضايجه ولو وقع تصرفه الموضع أي الأصول وهذا إذا انفصل
 الحال بزيادة فيما باعها وانصرف فيما اشتتره فإن استمر فلا ركة كما يبيعها ابن رثته
 والتفريق الأول خلاف كما يبيعها المصنف والفئة الحاصلة فيما يبيع تصرفه ورده وكان
 الرد منه أو متى الولي للمشتري أن لم يعلم أنه مولى عليه والرد الفلة أيضا بخلاف بيع غير
 المميز بقرارة الفلة مكلفا لعلم المشتري أو لم يعلم لبطان بيقه **وَصَمِي** الصبي ولو غير
 مميز ما **أو سكت** أي بالقبضه ماله أن كان له مال فلا يتبع بالقيمة في دمنه فالأب
 عرفة الأبى شهر فلا ضمان عليه لأنه كالجماع وحل ضمان الصبي إن لم يلم بما
 على المال الذي أوجسه فإن أمن أي استوفى عليه لم يضمن إلا أن يحوك به ماله بما
 يشعق على نفسه بما أمر عليه في الكل أو كسوة أو نحو ذلك يضمن في المال الذي صونه أي
 احتفظه خاصة فإن تلف وإما لا يضمن في ما أمر عليه وصورته ماله **وفي**
 بيقته ما يضمن من ماله الأقد وما صور الأمان السلفه يرجع على مشتريها بها وبقيته
 والمشتري يرجع على الصبي بما ذكر وإما العنونا فلا يتصور تأمينه وبما اتلجه ثلثة
 أقوال الأول أن المال في دمنه والدية على العاقلة وفي المال ضرر وفيل كما هما **وَصَمِي**
وَصَمِي أي المميز **كالسعيه** تشبيهه في صحة الوصية أو في جميع ما تقدم من قوله
 مولى رد تصرف مميز الرهائن أو رد بالمميز الصبي **أو لم يخلط** من ذكره وصيته بأن
 لا يتناظر أو بأن يوصى بقرينة تاويلان كما يات في الوصية **أو في الألب** وإن لم يملكه
 أبوه عنه **بمقتضى** أي بعد البلوغ وحفظه ماله بالانحصار في شهوره أن يبيعه مع رد
 البلوغ ثبت رثته **والجواب** **أو مفعول** من فاضر والمحال أن الأب لا يحتاج إلى ملك
 من أبيه بخلاف في الوصي والمفدح محتاج إليه ولا يحتاج إلى ملك من الأب فاضر وهو
 العكس أن يقول للعقد ولأنه هذا **أو فمقتضى** الحجر على من يجوز والصلف له النص وبطلان
 أمره لم يفلح عند من يندد **أو فمقتضى** والدونما احتياج ذو الوصي إلى العكس بضاف الأب
 مع أنه الأصل لأن الأب الجاني إلى خلو ولد له ولابنة الوصي سار بمقتضى ما هو حجر عليه وهذا إذا حجر
 عليه سار لا يستقل الأب خلافه وهذا يقال في المفدح فإن ملك الوصي قبل أن يوصى عليه ولم
 يزوج لا يجدد له على الحجر وأبدم في حاكم **أو يقال** سار **أو لا يخلط** فيه **أو لا يخلط**
 يرمي الأب الوصي لأنه فمقتضى عليه ومقتضى حلف الوصي الخ منقول بقوله بلوغه **أو لا يخلط**
 مع وصية اشتق أباه **أو لا يخلط** من الحجر بالبلوغ وحذف المصنف بعد عدل من
 عند الدلالة الأول عليه وأخرج من قوله **أو لا يخلط** من قوله **أو لا يخلط**

29

م. ج. ج. ج.

عبدالله

جازية عند ابر الفاسم واصغ ومشار ما يقتض على دعواه على عليه بعد ارفع وللعام على
 بيع بعينه باللعام وبكره ارفع بصلحه على العام موجب اكثر من كفايه او بعينه
 بالاربع وبعينه بعد ثلثين مائة او درهم اكثر من درهمه على ايت رتبة الاتفاق
 على مصادره وبعينه لما يجرى من المصنف بزيادة او الصرف الموصوف ومشار ما يقتض على دعوى المدة
 على وثيقة وان يدعى عليه بعينه ثلثين مائة او درهم اكثر من درهمه على ايت رتبة الاتفاق
 بعد ما يقتض على دعوى المدة وحده للفرق الموصوف يجوز على انكار المدعى عليه لانه
 انما صالحه على ان لا ينداء من اليمين الواجبة عليه بعد ما يقتض على الامام
 مالك وابي الفاسم واجاز اصغ اذ لم تنجف دعواه على مصادره ومشار ما يقتض على
 دعوى المدعى عليه وحده اية على عليه بعينه اريد بفتح في فرض وقال الآخر انما
 لك من خمسة من سلم وادان بصلحه على درهم ونحوه معلقة بصفة جازية على دعوى
 المدعى لان العام ان فرض يجوز بغيره قبل قبضه ويقتض على دعوى المدعى عليه بعد
 جواز بيع العام ان سلم قبل قبضه بصفة مقتض عند مالك وابي الفاسم واجاز اصغ
 اذ لم تنجف دعواه على مصادره ولا على العام لظالم به نوب الامر بل منه مشغولة
 للمظلوم بفعله يجوز الصلح على كذا وكذا في مال قال ابى عمر في جواز انكاره اعتبار
 بصفة واما في اية على ما كان انصافا العنكر لما خود منه حرام والامثال بل وبى
 بالحق برفق والافضل ص ب اياه وقوم على قوله والامثال لظالم قوله **قلوا** اقر الظالم
 منهم بالحق بصفة اية الصلح للمظلوم بصفة لانه كما المقلوب عليه او شهدت بيمينته
 للمظلوم منهم على الظالم لم يقدمه حال الصلح فربما او بعدت بصفة بصفة ان كلف
 انه لم يعلم بها اولا بيمينته بصفة بعد ايعلمها واشهد عند الظالم **وأعلى** بانى نيت
 انشهادة عنه حاكم انما يفتون بها اذا حضرت وكذا ان لم يعلم بها سيد كره بفعله
 كما لم يعلم لان عندها وكان نيت خاضرة او فريضة او بيمينته لا يجد ابليل له ارفياح بها
 ولو اشهد **وأعلى** او صالح على انكار المدعى وجود وثيقة ثم **وجد** وثيقة التي صالح
 بعينه بصفة اية الصلح ونحوه بعد الاول انما هي اية بصفة بصفة في الاربع مصادره
 بل وله امثالها على نسبه حال الصلح ثم تذكرها بصفة بصفة ايضا والقيام بها مع يمينته
 انه نسبه كمن لم يمين عند حاكم واكتفى بالشهادة سران له بيمينته بيمينته بيمينته
 وانه ان حضرت قام بها بصفة بصفة او بغير المدعى عليه **سرا** بيمينته بيمينته بيمينته
 بيمينته المدعى بيمينته بيمينته ثم صالحه على التاخير ليمينته مثلا يستدعى
 اقراره بالعلانية واشهد بيمينته قبل الصلح لم يعلمها المدعى عليه انه انما

على

لنما

انما صالحه على التاخير بغيره بالحق علانية بصفة بصفة اذا اقره علانية وبها خذ في ما جاز
 على الا خمس بيمينته المستلبي وتضمن هذه اليمين بيمينته استمر عام قال ابى عمر وشرك
 الاستمر على نفسه على الصلح بيمينته بيمينته وشركه ايضا انكار المملوك ورجوعه
 بعد الصلح الى الفوار والالع بعد ثلثين مائة او درهم اكثر من درهمه على ايت رتبة الاتفاق
 تقدم مقوله لان علم المصلح على انكار بيمينته الشهادة على انكره ولم يشهد قبل صلحه انه
 يقوم بها بيمينته الفيلح به ونوعا بيمينته غيبة بيمينته بيمينته لانها كانت على انكره
 الصلح او ادعى ضياع الصلح الى ثبوت الشهادة له بيمينته بيمينته اية قاله المدعى عليه
 خذ ثابته ان اتيته به وهو مشك في العقيقة جازية اية بالصلح وخذ حقه وصالحه ثم وخذ
 بعد الصلح بلا فيدم له بيمينته ولا يفتقر المصلح الى اقراره لانه انما صالحه على اسفله حقه ولما دخل
 بيمينته الصلح على غير المدعى به بيع صلح احد الورثة بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 بمسئلة المدونة على سبيل امثال فقال وجاز صلح بغير الورثة على ايت رتبة مثالا
 من ترك التتملة على عرض وورثه ذهب حاضرة بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 قدر حوزتها بوزن بيمينته اية من الذهب حاضرة بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 ثمانون عند ابرع الورث او ارفع عند عدمه والذهب حاضرة بيمينته بيمينته بيمينته
 معية التركة وحضر من التما بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 حضر ما عند اية او غلب كره حظهها من ارفعها بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 كذا الا ان اخذت حظهها من التاثير او بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 قبل موتها تحت الرتبة والابحلت وكان لورثتها الكلام او اكثر من ارثها من الذهب
 كلفها بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 وفلت ارفعها الى قصصها من التركة بحيث يجمع ابيع والصرف في دينها واذا كان
 حظهها من التاثير عشرة وصالحت على احد عشر دينارا حاز ولو كثر من ارفعها
 او بصرف او العرض لان العرض التي اخذتها بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 ارفعها والعرض بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 الزايدة على ما يخصها على دينار فلان ارفعها من ارفعها بيمينته بيمينته بيمينته
 دينارا وفلت بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 منع لانه يودع الاجتماع بيع وصرف في دينار واما صلحها بالعرض فهو مكلف
 كره في موصوفها منه او قل او اكثر لان صلحها بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 كره الصلح به ذهب او مائة او عرضا في التركة او بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته
 من غيرها يجوز شره ذكرها بقوله ان عمر بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته بيمينته

العرض

انما هو معلوم وحضر جميع التركة خفيفة القية وحكما في العوض بان كانت فريضة القية بحيث
يجوز النفع فيه بشرط وجود حكم المأذون وعلية الشرط الثاني السلامة من النقص بشرط
انعدام ما يوقر القية بها عليه ومضروفت المصلحة وكان من شرط خفة الحكم ان كان في التركة
حيث ما ياب من جميع شروط بيع الدين كذا يبيده قوله وان كان في بيعه حبيبه وجاز صالح
الزوجة مثلا غير انهم اودعوا من شرط تركها في بيع من عند المارث كبيع وصرفه في الجواز
بيع وصرفه فان كان خضرا من ارضهم فليبا اقل من صرفه في ارضهم فان كان في التركة دين
وان كان خضرا منها صرفه دينها كثر منع وان كان في بيعها لغير التركة دين للميت على غير
بيع له فكيفه اي الدين يجوز حيث يجوز ويمنع حيث يمنع فيصنع صلحا بعد نأير اودعوا
من عند القاصب نفعه ان كان الدين نأير اودعوا فان كان الدين حيوانا او عرضا من
بيع او فخر او كان له حكمهما في فرضه لهما اولاد غير انهم اودعوا نأير اودعوا بحولها
من عند جاز ان كان انقراضا حضورا مغريا وهم من شرط خفة الحكم وهذا الجهر
في جميع امور المعاملة من غيرهما وكما انهم الكلاخ على صالح الاعمال انتقل للكلام
على صالح الدماء بقا و جاز الصالح حتى دم القصد ينقص او جرحه بغيره على الدية
او كثر غنمه لان دم القصد لا دية له لا يجوز الصالح من دم عقد ولا على تحريمه على غير دين
او غير كثر غنمه او ارضها من لحم شاة صالح ما حبسها به الذو و هي حية كما في المذونة
او قبل الصلح كما قال ابو الحسن في ذلك جاز كما يجوز الصلح به حية او مذونة
فقبل الصلح وهي انظر ثمرة له بعد صلاحها فان وقع الصلح بالفرار انقضى انقضاء دفعي
بدية عمدة ولي ديني حبيبه منعة اي منع المدين من الغنائم او الجوارح حية او الصالح
بمال لا سلفه القصاص من نفسه او غنموه لهما فيه من اطلاق ماله كل صالح يعامله عليه
ثم ما و كنهه و كنهه و كنهه كان الصلح كالباع بقتله العيب والاستحقاق والاخذ
بالشبهة شرع في الكلام على ذلك وان منه ما يوافق البيع وما يخالفه فيتمتع بها
فيه قوله وان كان الصلح من دم القصد مكلفا او في الخصام من انك رصالح به فمكون
معين كعبه او ثوبا معين صولح به بغيره او استحقاق او اخذ بشبهة رجع الصلح
على اوجه يفيقته يوم الصلح به سلبه كمالا بها صولح عنه اذ ليس للدم ولا
للخصام في الدين قيمة يرجع بها واما على اقراره في غير الدين يرجع في الغنم به ان لم يفت
وهي موضوعة ان مات ورجع الدم يرجع للدية فلو كان المفوم غير معيني فان كانا هو
صولا رجع بمثلته مكلفا كذا في دفع صدقه بما ذكر في موجدات الزوجية بها عيب
او استحقاق او اخذ منها بالشبهة وقيل على مفوم موجد الزوجية به عيب رجعت
في كذا ورجع في الخلع بالقيمة لا بما خرج من ايد الا لقيمة له وان قتل جماعة رجلا

نصاب

او اكثر او فله عوايد امثلا جاز صالح كل من غير انفراد والعقود عنة جاز او انقضاء او
يعود عن بعض القصاص من الباقي او صولح او صلح بعض القصاص من بعض القصاص من بعض
وان صالح مقلوب عمدا بدليل قوله والقتل بفسامة والمراد بالنقص ما يشتمل الجرح ونقص
يحمل فله لان من لازم الفسخ الجرح بها على الفسخ ثم نأير بالبناء للجهل به سلفه الجرح
ومما في المقصود قبله اي ولي الميت لا اله الا الفسخ رجا ان الصلح به انما الصلح به انقضى
بفسامة انه مات من ذلك الجرح لا الصلح انما كان عن نفع فكيف القية انه نفس وانما
انفسوا لشرائح الموت من الجرح وهو الرض بها صالح به المقصود كذا في اودعوا الجرح
الدية في جناية الخطا كمالا لوصول الجرح وخصا ثم نأير ومما في هذه الدورية والصلح الصلح
ويفسبون ويأخذون الدية من العاقلة ويرجع الجاني الصلح بما دفع من ماله ويكون
في القتل الواحد منهم وهم ترك الفسامة واخذ المال الصلح به وان وجبت اي ثبت بمينة
او اقراره لغيره ولو من ضا غنمه على رجل امثلا جرح عمدا ارضها المضر واما المضر والمضر
على الجرح بسبب ما به وان فيه خلافا فصالح المضر جرحه في مرضه با رضاه
المسمى فيه او غير المسمى ان لم يكن فيه مسمى او باقرص دية ان كان فيه شيء معيني ثم مات
من مرضه او فيه جاز الصلح ابتداء ونأير بعد وقوعه و هو الجوارح والفرق في كل صالح
من الجرح فله او عنه وعلى قول اليه او انما يجوز ويلزم ان صالح عليه ان الجرح فله
لا عليه وعلى ما يستول اليه فلا يجوز ولا يلزم نأير ان جرحه اثناء عيب با اطلع عليه
وعلم ما يستول اليه بخبره حكمه حكم ما اذ لم يقع صالح بللا ولها انفسا عنة
والقصاص وان صالح اشد وليتي كما فيه فصام بقدر الدية او اكثر او اقل من جميع
الدم او غير حصته فله باكثر مما يتوبه من الدية او اقل مما لا خير الا خول معه جوارحه
خذ ما يتوبه ولو صالح بغيره انقضى له عدم الدخول معه فله نصيبه من دية
عمدة كما لا يخفى الجراح بلا دخول الصلح معه وله العفو فلا دخول له مع الصلح وشبهه
في سفوفه انقضى قوله كذا عوايد اي الدية حلية اي الغنائم بمال فانكر بسفوفه انقضى
وكذا المال ان خلع الجاني فان نكل خلف مستحق الدم واستولى المار وانما سفوفه انقضى
والمال لان عوايد الاولى تضمنت امره في اقراره على نفسه بعدم القصاص وانه يستحق
مالا باخذ باقراره ولم يعمل به عوايد المار وان صالح فمقتضى ان يقتل خصا بماله
متعلق بالصالح لزمه الصلح ولا رجوع له عنه وهو يلزمه مكلفا فيما دفع وماله يجمع
يلزمه دفعه بناء على ان العاقلة لا تحمل الا كثر اقراره ولا يلزم من بناء الشاة على فدية
والباقي على العاقلة بناء على ان لا تحمل الا كثر اقراره ولا يلزم من بناء الشاة على فدية
ان يكون هو ضحيته لان ثبت القتل بمينة انه قتل فحله هو منكر وجب له

كذا عوايد

لزوم ان الزوم المال الذي هو الدية بصلح شيء فلا يلزمه ولا بد من ثبوت البطل او ان مثله
 يجوز ان يكون انما صالح كضمانه لزوم الدية له وركب ما دفعه من المال المصالح به
 لا اشد من المدفوع لهم بل اشد من المدفوع فلا يلزمه ولا يلزمه ان نصيبه هو لا يلزمه الا انما
 لا انفقون وهو كمنطوق بنهجه ولا يقدح في الجواز ان نصيبه اي بالصلح من اولياء
 القتل كمنطوق ما وجد ما صلح به بايديهم ام لا ويرجع بالمشي وقبضته المفهوم ان
 من صاحب عينه او طلبة هو ووجه ما دفعه لهم بايديهم كذا او بقضا وما ذهبا
 فلا رجوع له به عليهم وان صالح احد **التي** مثلها وارثي شخصاً خليفاً لا ميراثاً
 ادعى عليه هذا الوارث المصالح به لا ميراثاً وثبت بينه او اقرار بل وان كان
 الصلح من الخارج المدعى عليه بصلح جبه الذي لم يصالح الا دخول معه في صلح
 به من نصيبه وله تركه الا دخول معه او بصلح جميع نصيبه او بعضه او بصلح كذا
 صالح اخوه او باقر او اكثر او يشركه له وان ادى المدعى عليه ان يدفع له شيئاً ولا يثبت
 بالبرهان عليه الا ان يثبت ثبوت نصيبه او يشترط بغيره مثلاً ما لم يثبت
 لما يثبت على ما تقدم باختيار المدعي لا بما اعتبر الوصف بالولاية والارثية كذا
 انما في كتابه او وثيقته او منتهى بان لم يكتب في كتاب او فضاء او بلاء به سبعة
 او دفعاً به اسبعمائة وهو الذي كان من قبضته شيئاً منه فلما اخرج الا دخول معه
 فيه الا الصلح والادام من بيع وقبضته ترد كذا هو كذا انه اذا طام احد الشتر
 يكتسب من الاخر الا دخول معه الا في الصلح وفي دخوله معه ترد وليس بمسار او انما
 مراد ان يثبت على انه في المدونة استثنى الصلح والادام لهما ان كان كل واحد من
 بقوله غير الصلح والادام بشرط الاستثناء في وجه استثنائه بقوله انما في
 انه مستثنى من اخر المسئلة وهو جواز ان الشتر يكتسب لصاحبه في اقتضاء نصيبه
 حقا سمة والمقا سمة في الصلح كقبضته قبل استثنائه بيلزم عليه بيع الصلح
 وحقه قبل قبضته وهذه اجنبى عن ان القسمة بيع والمقتضى انما يميز حق كذا
 بان في المصنف في باب القسمة وقال عبد الحفيظ ابو يعقوب انما استثنى من اول
 المسئلة وهو جواز ما اشتهر ان الشتر يكتسب من قبضته لانا انما اشتهر من الصلح
 بيعه في قبضته الا ان هذا مستبعد من قول المصنف انما على غير المدعى بيع ومن
 قوله وجاز انما في بيع ما يباع به من ترك قوله الا ان الصلح انما كان احسن فحصل
 ان الشتر في مضمون مرجع الى استثنائه وهو هو اول الكلام وهو ان صلح احد الشتر يكتسب
 على نصيبه جاز في الصلح والادام من بيع فلا يجوز او هو اخر الكلام وهو جواز ان
 ان احد الشتر يكتسب لصاحبه في اقتضاء نصيبه الا الصلح والادام من بيع فلا

خ
 لا يثبت

انما

الصلح

فلا يجوز الا ان له في ذلك لا بد من خروج معه او تركه لا ان له في ذلك سمة
 والمقا سمة بيع وبيع الصلح في قبضته ممنوع واستثنى من قوله بصلح جبه الا دخول
 الا ان يثبت من قبضته الشخصية والحق المأجدة اي يخرج بصلح جبه اي انما يثبت من قبضته
 من باب علم او ضرب الا ان يخرج بصلح جبه اي مساهرا او المعنى ان له الا دخول مع صاحبه الا
 ان يكون المدعى بصلح غير بصلح ارباب الذين يمساهرون له انما لا اقتضاء نصيبه ويقتض
 اليه اي الشتر يكتسب من قبضته بصلح جبه اي يخرج بصلح جبه اي انما يثبت من قبضته
 لا اقتضاء نصيبه او الوكالة له او لغيره في اقتضاء نصيبه فيقتض من ذلك الا دخول
 لصاحبه منه في اقتضاء لان مقتضاه في ذلك دليل على رضاه بانما في الاخر من الغايب
 وانما يكتسب المدعي غير المقتضى منه وغير بالرفع ويكتسب تامة بوجه والصلح
 مفاد تقديره فلا يثبت من مدعيه في قبضته الشتر بصلح جبه الا دخول مع صاحبه
 بل انما اذ دخل كذا من او الا ان يكون الحق المشترك بينهما بكتاب بيني كتيب كل منهما
 نصيبه في وثيقة على مدته فيما اقتضاء احد هما الا دخول مع صاحبه لانها صار
 بيني مستقلين وفيما ليس مشترك بينهما اي بينهما بكتاب بينهما بكتاب بينهما
 في الساقان جنسا وصفا كتيب او عبيد او صاحبي ولاءهما معا بكتاب بينهما
 صفة وان اختلف فذكر كل واحد في كتاب واحد فلو كان في دخول احد هما مع
 الاخر يكتسب قبضته بناء على ان الكتابة الواحدة تجمع ما في بيعتكم وعدم الا دخول بناء
 على عدم الجمع وان يبيع كل واحد منهما او اختلفت جنس الجمع او صفة كبيع وشتر او شتر
 او كل باع لملعته من غير ان يبيع في قبضته الا ان يبيع بكتاب بينهما بكتاب بينهما
 لا احد الشتر يكتسب من الاخر في قبضته من الاخر في ان اقتضاء ما في الاخر في قبضته
 فيما اقتضاء وان هذا في الاخر او ما يبيع من المال لان اقتضاء ما في الاخر في قبضته
 ولا رجوع له بعد ذلك وان طام احد الشتر يكتسب ما يبيع من ثوب او ثوب او ثوب او ثوب
 خمسة اية به لها وفيها بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه
 وبيع ثوبه بصلح جبه او اخته بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه
 وارثي ثوبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه
 لانها بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه
 خمسة اية بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه
 فيه شيء بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه
 الا انما اقرار بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه بصلح جبه

سماع

او حيوان او معدن لانه بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 انما ستره كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 جنسه او به جنسه با كثر من ستره كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 بطلحه بسف ديبه موخره و هو كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 حسي انتفاع او عمل كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 لا ينفذ كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 بسف ديبه او بسف ديبه كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 المستلزم بقوله و هو كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 او كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 نظري و لا نظري و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 عنه شيئا موخر لانه بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 يتلزم به فيمة السم و هو كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 ليس مستلزما لانه بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 لانه و لا يجوز ان يبالغ عنها بقرض موخر و لا يبالغ عنها بقرض موخر لانه بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 يجوز و ليس هذا بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 المستلزم و المستلزم و هو كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 به الشبهة عن موضع في كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 الشبهة و فيمة السم و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 عنه بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 و المعروف هو دية النكاح و المعروف هو كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 الشبهة بنصف فيمة السم و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 الشبهة عن قدر فيمة السم و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 فيمة السم و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 في شدة الحوالة و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 في حصة النكاح و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم

في مقابلته
 في شدة
 الشبهة

حضوره و افراغ من احد القولين المرصين و انشاء بشتر و نشوت في الله عز وجل فيمة السم
 عليه و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 حصة النكاح و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 حصة و سبعة و رفيف و غير ذلك و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 سبعة مبيعة باليار و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 فلا العمل لا ديبه في حصة العمل عليه و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 انما العمل من الذي عليه و رضى العمل و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 حيث رضى بالتمويل و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 يرجع العمل على العمل و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 انما العمل و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 و هو شامل الخوصة و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 به و هو الذي على العمل لانه لا العمل كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 بالديب و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 عينة الا ان يكون العمل عليه خلا و يفضله قبل ان يغيره و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 شركه في العمل و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 سبعة على ديبه على غيره و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 العمل به و عليه فخر و وصية مراد به بالتساوي و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 اكثر من الذي العمل به و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 في القول الافر يفرح على المعروف و ليس المراد انه لا بد من تساوي ما عليه لهاله حتى يمنع
 ان يعمل خمسة من عشرة و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 خمسة خمسة و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 الخمسة فلا حاجة لزيادة و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 الجواز بانه معروف و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 الا في المذهب المنع بكون الاولى الافتصاح على قوله و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 العمل به و عليه كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم
 انما العمل و كذا في الله عز وجل بسف ديب و ديبه اذ با ستره كذا في الله عز وجل فيمة السم

فان اوجبت فيه على حقي ولم يوافق ولا شيء عليه هكذا بهضه
 النسخ بالي بعد الواو من الصوائف وهي المضافات وهي بعضها اؤفك بدون الي مع
 تشديد الباء من الواو وانما لم يجعل افرار افرار لان قوله بالغ فيه على حقا يصل
 كونه افرار واما نظم على الصلح واركانه وشروطه ذكرها يرجع به الضامن انما لم
 بفار ورجع الضامن على اصله بها الذي عنه اي بقتله ان كان مثليا بل ولو موقوفا لانه
 كالسلف يرجع بالمثل حتى في المقومات ان ثبت ان يقع من الضامن بينة او باقرار
 رب الحق لسقوط الدين بذلك وجاز صلحه اي ان يحالض الضامن بغير الدين عنه
 له على الذي بما جاز للفريسي اي المديي الضام به صلحه عليه لتزله من لثته على الاصح
 بما جاز للفريسي ان يدعه عوضا عنه عليه جاز للضامن وبلا بلا يجوز الصلح بعد
 الاصل من دنائير جيدة با دني منته او مكسنة ولا يجوز عن كعاهم فخر قبل ان
 جل باكثر وكذا بعده ولا يجوز عن كعاهم سلام با دني لان فيه ضم وتجهل او خود قبل
 الاصل وكذا يجوز من سلم واستثنى مستثنان من كدامه الا ان يصرح به في دواعي
 وتكسبه حال الشائفة صلحه عن كعاهم سلم جاز دني منه او خود بعد الاجل
 المستثنى من ذلك الاجل للفريسي لا الضامن لان له على الاجل بغيره **رجع** الضامن
 الضامن بالاعراض من المديي بالافل منه اي الذي اوفيه صلحه اي ما صلح به اي يرجع بالافل من المديي
 من وها الذي اوفيه صلحه ما صلح به وايضا **الضامن** بغيره الذي له او مو
 ته مليا ورثته الذي وارثه او خود الذي بغيره الضامن لانه كالحبة فزرع ثبوته على الاجل
 لا على شئ اي ليس كعاهم بغير الضامن بغير الاصل بل قد يبر او فقه لا يبر كبراع في
 الضامن من الضمان بالانضاء صفة ضمانه وكما اذا ورثه الذي دنيه للضامن
 من ماله الا ان يكون مملوكا له **وتجوز** الذي الموجب لانه اصل من **موت الضامن**
 او ماله قبل الاجل ويؤخذ من تركته وان كان المضمون حاضرا عليه ولا يؤ
 خذ منه بعد حلوله عليه **رجع وارثه** اي وارث الضامن على المديي **بعد**
اجله او موت الفريسي اي المديي بغير الحق ايضا ان تركه الميت من ماله
 وهو راجع للصوريين وقوله ان تركه اي كماله او بعضه بمومات المديي ولم يترك
 شيئا مما طلب من الضامن حتى يحل الاجل لا يلزم من حلول الدين على المديي حلوله
 على الضامن لانه دنيه بموت المديي ولا يلزم ولا **يطلب** الضامن اي لا يحل
 لينة لرب الدين عليه ان **خسر الفريسي** فوسر ان خذ انما كماله غير **يطلب** بغير
 الذي ائتم شئت اخذت بحقه كما سبقت ولم يشترط الضمان في الحالات اربست
 الفريسي

لا بد من صيغة الكسبة
 في الاول من صيغة فاعلة
 واختلاف في الصيغة

السرور التي منها اليسر او غا بالفرس ولم ينفذ اثباته اي اثبات ما ان الغايب والنظر
 فيه عليه اخل الضام بل ليس عليه الا فلا مضافه له على الضامن والا كالحبة والقول
 له اي للضامن عند الشان في غايبه اي ملاء الفريسي بغير ريب الدين مضافه
 المعبور والمديي لانه افره منه ماله ثبت عنه به واجاز شتر اي اشتراك اخذ
 اي حكم الفريسي او الضامن بالحق واجاز شتر تفديمه بلا خذ على ايه او اشتراك
 الضامن انه لا يؤخذ منه الا اوقات الفريسي معه ما بلانه بغيره وكذا ان افرار
 او خود فيعمل بشتره وشبهه افاضة اشتر فوله كشر في الوجه او ريب الدين
التصديق بلا يبيي شتر الا خضار في شتر دعوى الضامن احضار المديي ودعوى
 ريب الدين حصة ولف اي للضامن كلب المستغنى وهو ريب الدين **بغيره** من الضمان
 عند حلول اجله اي الذي ولو يموت المديي او ماله حيث كان المضمون ماليا
 بان يقول له انما ان طلب حقه من المديي او تسلفه عن الضمان وكذا له كلب المضمون
 بدفع ما عليه عند الاجل ولو سكت ريب الدين لا عليه بتفصيل المال اليه اي الضامن
 ليؤمله لربه بغيره لانه لو اخذ الضامن شئ المديي او ماله كان ريب الحق مضافا
 المديي به **وصفة** اي ضعي الميزان عينا او عرضا او حيوانا اذا اطلب او ضاع منه ولو غير
 تجريكه منه او فاقنت على صلاكه بينة لانه منتهى لغضه له بغير اذن ريبه ان افتضاه
 اي قبضه على وجه الانتضاء بان عليه من الاصيل بدفعه له او دفعه له بلا عليه وقال
 انما بركة منه ومنى قبضه على وجه الانتضاء صار ريب الحق غير مدين المديي يلزم
 ايضا شتر لان ارسى الضامن اي ارسى المديي ريب الدين بوايه بالدين المضمون بضم
 منه او تلف بغير تجريكه فلا يقضه لانه امين ح وبقضه الفريسي وعلامة الا رسال
 اي بدفعه للميزان **استدعى** بلا طلب له ولم يقل المديي حثرت ريبا ومثل الا رسال او هو
 ارسال حكما ما اذا دفعه له على وجه الوكالة عنه فيبر الضامن بغيره **الضامن**
تاخير اي ريب الدين مدينه **المفسر** لوجوب التظاري ولا كلام للضامن الا ان
 خير ريب بالضامن فان كان المديي موسرا للضامن لا يخلوا من ثلثة اوجه
 ان يفتح وسكت او لم يفتح حتى يحل الاجل ان في النظر اليه المديي او يفتح وينكر الشان
 لا ولا بقله او تاخير ريبه المديي الموسر يلزم الضامن ان يفتح بالتاخير وسكت
 بقله عليه ونشانيه بقله او لم يفتح حتى يحل الاجل ان في النظر اليه وفقه الفريسي
 من الضمان لازم للضامن ان **خلف** ريب الدين انه **يؤخر** **مفسر** الضمان الضامن
 ماله لكل سلف الضمان وانشاء لثا شتر بقله وفي انكر الضامن التأخير لم يفرق بين

فصل

منهم **أخذه خمسة وعشرين** أصالة يفي للثالث خمسون بيساويه فيها أربع
وبأخذه بمثلها خمسة وعشرين ثم ان في هذا الرابع خامسا **أخذه بالنسبة عشر**
ونصف أصالة لانه يقول له دفعت خمسينا نصفها خمسة وعشرون منك ونسي
صاحبك بيساويه فيها **وبأخذه بسنة وربع** ما ذاق الفخام من اسناد شراذم
بسنة وربع لانه اذا جاء عنه وسكنه عنه لم يزل يوضحه ولهم في السراج على
بعضهم بعضا يستوفى كل حقه على رطل بطلب في المحولات ولما ذكرنا راجع
الحملاء الغرماء ذكرنا راجع الحملاء ففيه اذا اشرك حملاء بعضهم عن بعض فقال **وهل**
لا يرجع الفيل بما يخصه ايضا ان كدم رجوعه بما يخصه فيما سبق في الحملاء الغرماء
ع اذا كان الفاعل غيرهم وهم حملاء ففيه بعضهم بعضا ولا يشترط ان يكونوا مع
اشترط في اية ابتداء اية اصالة وعليهم بغير الفاعل وانما فيه في ذلك ولم يصب
يسكون الواو مع لا النافية لاجل قوله **وعليه الاكثر** من اهل العلم وهو المعتمد ومقابلته
التي عليه الاقل بغيره تفيد بوجوب ربع بنصف ما شرمه وفي بعض النسخ وفي ربع
بما يخصه اذا كان الفاعل غيرهم او لا وعليه الاكثر لا بد من اية وايضا ويكون
قوله وعليه الاكثر راجعا لقوله او لا يسكون الفاعل ولا يرجع وعليه الاكثر هذه النسخة
في الاصوب تاويلها فلو فعل ثلاثة من شخصين ثلاثمائة واشتركا حملاء بعضهم
عن بعض وفي رواية اخرى هم مفرم له جميعا ثم في اقراره آخر وعلى الاول
يفاسمه في ما يتيسر على كل ما ثبت اشتم برجع على الثالث بما يثبت كذا في راسم
ابن المواقف لما تقدم انه ياخذ منه مائة هي التي عليه بالاصالة ثم يفاسمه
في الاخرى فيما خذ منه خمسين ايضا فالحملاء مائة وخمسون فاذا انفق احد
الثلاث اخذه خمسيني ولا قول الاقل يفاسمه في الثلاثمائة على كل مائة وجم
وخمسون لانه يقول له انما اذيت ثلاثمائة انت خفيتم في مائة خذ منه مائة
وخمسين فاذا انفق احد هو الثالث فاسمه فيما ديعه وهو المائة والخمسون
فما خذ منه خمسة وسبعين فراجع الامر في العبد الى توافيق القويين فيما ذكرنا
وتخصر ايضا ما يدينه القويين فيما اذا غرم الاول مائة فاقبل لقدم وجود غيرهما
كمنه فلو قول الاكثر لا رجوع له على من فيه شيء اذا لا رجوع له بما يخصه وعلى قول
الاقل يفاسمه فيما غرمه وهو غرم الاول مائة وعشرين لقدم وجود غيرهما وعلى
قول الاكثر ياخذ من المظفر مائة وعشرين ولا يقبله ياخذ ستمين وثم انفس
السلام على ضمتان اما ان شرع في هذا ضمتان الوجه وقال **ومح** اية الضمتان بالوجه

نصاب

بالوجه اية الديات اية ضمتان التي التي منه اما جهة ولا يحل الا ان كان على المضمون
ديني لا نحو نصاب والزوج رده اية ضمتان الوجه اذا صدر من زوجته ولو كان ديني
في ضمانه لا ينفك لثبته لانه يقول قد تضمن او تضمن المضمون وهذا الذي معناه وعدم
تضمنه منها ومثل ضمان الوجه ضمانها الضمان وهذا اذا كان بغير اذن الزوج والامارة
له **وبرجع** انما هي بتسليمه له اية بتسليم المضمون للمضمون لانه في مكان يفر على
خلاصه منه **وان يسجد** بان يقول له صاحبك في العصى بغيره او بتسليمه **نفسه**
للمضمون لانه امر اية اية اية بتسليم لانه يصير بامر كوكبه بانه يفر من
او سلمه اية بغير امر لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر
او كوروا ما قوله ان امره به وهو شرك في تسليمه نفسه منع توارى على واحد بلذا
تروا لعلطف ورجع ضمتان الوجه بتسليم المضمون **بغير مجلس الحكم** ان لم يشترط اذنا
فيه والامير بين الامم وتسلمه بغير طاعة اية ضمتان لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر
في بغير امر لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر لانه امر
بغير خفيتم تلوم ومحل التلوم الخفيف ان فريقت خفيتم تلوم وهو المضمون كما يتلوم
ونحوه فان بعد ان غرم الفيل مكانه بالتلوم ومحل فريقت القيمة في التلوم الحاضر ولو
فلا ان حضرا وفريقت خفيتم تلوم لومى بضا في المدونة **ولا يشترط** الغرم من ضمتان الوجه
بالضمان اية المضمون **حكم** عليه **اي** بالفرق في الضمان لانه حكم مضمون وهذا اذا لم يثبت
الضمان عند ما افرغ عند حلول الاجل **ان ثبت عند** عند حلول الاجل ان ثبت انه
كان مفسرا عنه فلا غرم عليه وبحكمه الحاكم لانه حكم تيسر خصاؤه وهذا هو قول القوي
وهو المعتمد وما قدمه انهم في قوله بفرم ان لم يثبت به ولو ثبت عند ما بفرم ان لم يثبت
رشد وضيع بما تقرر عند رجع من نقد في قول اية رشده على قول القوي اغلبى او ثبت
موت اية ثبت الضمان من انه مات قبل الحكم عليه بالفرم فلا غرم له لغير المضمونة
فهذه مات ثبت انه مات بعد الحكم غرم وقوله **في غيبته** رجع لقوله لا ان ثبت
عند ما بفرم وان شرب عماله اثبت عند ما بفرم في حضوره مع حضوره لانه لا يثبت
عنه الغرم اذا لا بد في اثبات الفاعل من ميسر من شهادة له السنة بعد ما حضر
فاذا لم يلف انتهى ثبوت الفاعل بخلاف القريب فلا عند ما ثبت بالسنة فقط وقوله
ولو بغير طاعة راجع لقوله او موته بفرم ايضا في اذا غرم به اية بما غرمه عن
الدين اذا ثبت ان الغرم قد مات قبل الحكم وكما عند ما وفيت حلول الدين
وصح الضمان **بالضمان** وهو التيسر على الغرم والادلة عليه وفيل يشترط مع ضمان

ك

بالتلوم

2. 2
25. 1. 18

مجلسه اول

نہما

يملزم مطلقا ولا يعرفه فان قيل في كل حين ان الله خلقه اية الا امره وقدره مطلقا
 الحق في الامور او ليس او انما يعرف الحق في الامور عند عسره لا عند يسره ولا في كل موضع
 متبع وفيه صفة يمينه بالمعنى بقوله ما في يمينه لا في يمينه ولا تعلمه من در
 انصافه في نفسه بناء على ان الصانع لا يخلع اية الا امره وقدره مطلقا ولا يخلع
 لم يخلع الا امره ولم يعرفه في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه ولم يعرفه
 من دراهم موكله وشاع في شدة الامام فاعلمه البليغ والمجهول مع ما في اية ما في يمينه
 من الامور والوكيل يعرف وجه الشبهة في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه
 خلف البليغ واشترطه ولا من قبله الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه خلفه
 وليس من قبله الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 بالخلف وان نكل في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 الحسنى كذا في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 لانه ثابت عنه في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 لو قيل او لا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 اذا كان البليغ عنه خافرا بطلت موكله في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 بل في اية ما في يمينه في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 به وهو لا يخلع في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 الوكالة مطلقا وفعت باجرة او بغير او لا اذ هي من القود الجارية في القضاء او في غيرها
 كوكيله على كل مسمى باجرة معلومة او بغير معلومة في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 فدي او عينه ولا كماله في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 بغيره في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 فعت بغيره في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 قيل ان ما اشتراى لنفسه قبل قوله **باب** في الاقرار في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 كونه غير محصور عليه اقراره في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 وكذا في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 الا في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 غير ما في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 وقابل ان يملك ولو لم يملك في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه

لا يخلع

لو قيل او لا يعلمه

في كل حين

في كل حين

عينه او استغفارا كالموت والسبب في الاقرار على ما في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 لم يخلع في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 من كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 لا يخلع في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 اقراره في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 بما له في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 بقوله كذا في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 من كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 وما زاد في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 كان في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 لا يخلع في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 بينة واما فلعنه في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 الشارة في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 اقراره في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 وجوده في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 السير في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 او اقراره في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 ما في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 والا في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 او اقراره في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 له في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 باقراره في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه
 في كل حين الا في اية ما في يمينه ولا يعلمه في كل حين الا في اية ما في يمينه

في كل حين

ضم

تغذیر

چکلیک و لغ
بسمای و لغ
بسمای و لغ
بسمای و لغ

41

والله اعلم

درجہ اول

عالمی

تیمپین

صوابه بانکار
تقریباً

میں نے

صدقت اوصلة او سلبا او شئ مع او يستلزم له به سلبا فقال قد بعثته اليه وان كان به
الرجوع لم يجر الرسول الا بيعة اه كعليك اي كدعوى الموعود الرد عليك يا رسولا
فانه يضمن ان كانت له اي لربها فبعبه التبعات من الخطاب بينة به اي بالابدية اع
وتحتل ان ضميره للابدية اع ايضا فلا انتجات **مقصود**ة اي للشوق اليه بان يعده بها
ان لا تغيب دعوى الرد الا بينة ويشترط علم المودع بذلك فلا شيء بينة الاسترخاء
ولا غير مقصودة ولا مقصودة للشئ عاخر غير ما قد مضى في دعوى الرد لا يضمن
بذلك ان شئ او انضاع بلا تعريض ولو مع البيعة المقصودة للشوق او دعوى
عنه انتم بالانضاع **او انضاع** اي لا يضمن اذا افلا لا ادرك هل شئت بحرف او نحو
او ضاعف نحو سرفه لانه امين ادعى انه امر به هو مصدق في كل منهما ولو مع
بيعة الشوق وقيل **الشيء** دون غيره في دعوى التلب او انضاع ولم يقد
شركه فيها اي ان شركه عنه اخذها انه لا يبغي عليه في دعوى التلب او الرد
لم يبقه الا لانه مما يفوق الشهادة بلربها **تخليط** بان نكل دلت ياربها وان
منه القوم في دعوى التخليط بان جزمت بكذبه واما في الاستهزاء فيقوم بمجر
نكوله وانضاع عن الرسول ان شركه في الرب المال الذي دفع للرسول ايته بلا بينة فيعمل
بشركه ويحلف انه دفع عرضة مفيدة لقوله سابقا او للمرسى اليه المنكر ولو
فلان هناك الا ان يشترط الدفع وهذه مفيدة لقوله بلا بينة كما انضاع ونقص
بقوله لربها تلعت **فقران تلفاء** بقده منه في قوله ولو رد اذ افا منه كاستغاله
بالوجه الحاجة ولو اثبت ان سكونته عن بيان تلفها دليل على فائه
الا ان يدعى انه انما علم بالتلف به ان فيه ولا يضمن ويحلف ان انهم كفوله
تلعت **بقده** اي بعد الاقنى وامتنع من دفعها له بلا منكر ثابت بلانه يضمن
بان كان الا مقتضى هذا ثابت لم يضمن لا يضمن **ان قال لا أدون** متى تلعت اقبل
ان التلفاء او بعد كان هناك عدا راجع لا يوجب المنضم ويضمن بقوله
الذي دفع لربها **حتى** يعني انكم مضاعف انتم عليه **بينة** بالثبوت عند
ابدية اع والاولا ضمان والمراد بالالحكم ان لا يخشى منه لا ان قال عنه فليط
منه **خا** **عنه** في سبب واولى اقل وثبتت **ارحوا** بلا ضمان ولو حضر طمها
بالبلد ولم يخبر بخباياها كالتفويض تشبيه تام في قوله وبفوله تلعت ان هنا
اي ان علام الفراض حكمه حكم المودع بالفتح في قوله تلعت قبل ان تلفاء
البح لا كذا بعد انضاع المال وكليب ربه اخذها واما قبله با مقتضاها من النفس

منه باجتهاد العالم وانما ادب الصبي لانه لم يبع الفساد واصلاح حاله كما تضررت العادة لهذا
لذا كلف عليه ان كما يودع مدح الفصيح على طالع وهو يلايهم به لا خصوص الطالع مرميا
فيل ابيه منقول وقيل وهو الغايه معقول والله وعبداه حبيب انما مكاتبه لا يلهى منه عليه عارفا سقى ومجسود حال
مستأجر وقيل مستأجر بلا يودع مدح الفصيح ان لم تكن المدح بينة والابان لم يحجب ضمي ان حجب
ونصف وقيل مستأجر
فلنخرجه الى الاموال المدح وهو خفي على من خاله فلو كان فيل يملح لبس ارضي القوم وان تكل مدح المدح
الشيء ولا يظنه عليه
على الجاهل واعترضه فلو كان فيل يملح لبس ارضي القوم وان تكل مدح المدح
صاحب
اي يجرده الى ان القيمة تغيب بوقته لا يوم حصول المجهول والكلام فيكم به ضما
المدح المخصوصة وسبب له الكلام على غايب المصلحة والايك الفاص مميلا بان
كان غير مميلا وكذا الجاهل على نفس او حال الفيل المميلا ونحو ذلك في طريقه كسر رفة
ففي انقلاب بينهما بعضهم هل يضمن المال في ماله والدية على غا فله ان بلغت ثلث
ديته والا فمعه ماله ولا يضمن المال بل الدية على ما ذكرنا او لا يضمن مالا ولا دية
بل رفته هذا كالمجماع والخرصة الشاذة تحكي الخلاف في مدح النسي الخ يضمن
بيد ان كان غير نوا عترض قوله وانما بان مفعلا والايك الفاص مميلا وغير المميلا
لا يتصور منه الفصيح بحاجب بانه يشمل المجهول المصحب وهو يتصور منه الفصيح
كلاما فله فرضه على الضمي فلا عترض شمس المدح ان الصبي الفيل المميلا والمجهول
في ماله على المال في ماله والدية على الغا فله ان بلغت الثلث والا فمعه ماله
والا فميتلا في ذلك يستلزم فيكون ابي سنة وفه يكون ابي اكثر ومحمدا
ضمان المميلا اذ المميلا يضمن على مال والا فمضمون كما ممل في الحجر وسبب في
البراح ان مفعلا كالمفعول واشار مفعوله كان فان الحيوان المخصوص منه الفاص
الا انه يضمن السعواوي كانه ابي اعدا المخصوصة فيل سكتنا را او قيل غيبه مفعوله
فصا ان جنس المدح الفصيح والخرصة او رتد اعدا او رتب العادة المخصوصة فمهلك
بلا ولولم يركب او ذبح الشاة المخصوصة القيمة يوم النحر ويربها اذها
من بوقته او فحده مودع ودقيقة ثم افر بها او فامت عليه بينة ثم هلك ولو سماوي
لانه بمعد ما صار الى الفاص ارا كل شخص لم يما مفعولا بلا علم منه بان المدح
مقصوب بوب في الفاص وان اعسر ولم يفد عليه وعلى الا ان يفد اكله
او فاهب له بان اعسر اربع او فاهب ما يسر ارمي اذ منه شيء ولا رجوع له على الاشر
واما بطلع وهو الفاص سواء او فاهب غير المدح وان المكرب بالكرس مضمون لاني

الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز
الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

زواله فيسره ربح ابيع قال في المدونة ومن فصب امه بعينها بياضها ثم ذهب اربابا
 ضربه المبتاع فاجاز ربحها ابيع ثم علم بذهاب البياض ففقد الما اجرت المبيع
 او لا وانما اعلم بزوال الغيب واما آلات فلا يجزى له بل تنقبت لقوله ويلزمه ابيع
 انتهى ونوبه الغدا صب سليما بعد زوال الغيب فاجاز ربه لثبته بقاءه لكان
 الحكم كذا في الما ربح من انه ليس له ربح ابيع لان الفلة تنقبت بغير ربحه اشرار
 ولما كان الما لا تسقط له على عيب المثل اذ اوجده مع الغدا صب بغير ربحه اشرار
 لان مثله ما اذ اوجده على غير صفته مشبهه له ايضا بما تضمنه قوله وبارد له
 فقال كنفرة ايه فحقة ذهب او فضة وكذا فحقة لها سوا وجه يد غصبت وميقت
 حليا او غيرك وليس ربحها اذها بله مثل النقرة والخراس بغير انهما بالعبادة وخصي
 لشيء بضم اللام وكسر الهمزة مشددة ايه ضرب لينا ليرد لربه بل مثله ان علم
 والا فيمضيه ونفخ مثلا محي وذهبي محي وعجبي خبز بعوانه هنا بخلافه
 به الربا وبات علم بمحله فلا يمنع من التفاضل بينهما اقتبالي للربوبية
 اقتبالي للغدا صب فلم يغيرهوا كلفة محله وهو ان ظلم لا يظلم وقال الشهاب
 ان الضم غير نافذ هنا للربا وبات والضم احمى بالعلم عليه وبما
 يذرمه المبوب زرعه ويلزمه لربه مثله ومفني زرعه بغير ربحه اوجده بغير ربحه
 ابيع ويغير بغيره بل ربه مثل البيض والبراق للغدا صب اذ ان فصب ما باخرضا
 طير عند الغدا صب ثم افرخ اذ خفي بغير ربحه اوجده اذ باضت عند ربحه اذ
 ثم والبراق لربه وعصير بغيره بل ربه مثل الصغير المصوب وان تظلم الصغير المصوب
 بغير ربحه اذ خفي اذ افرخه مثل عصير ان علم فعركه والا بالقيمة كذا في المدونة
 ايه الحمرة المقصودة حال كونها لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ مثل
 القمر اذ افرخه اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه اذ افرخه
 القمر يوم الغدا صب وزميتي اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه
 منه خمير فظلم بنفسه بل وان خفي بمصادرة مملو ونوبه ميني للمحصل ايه وان
 تظلم بضعة ببيع اذ افرخه اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه
 ضمير يعود على المصروف قوله لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه
 بضع ايه انه ما باخرضا ومفني صنع غير ليحس تسليحه على ما بعده او انه ما با
 على ثمنها تينا وماء على الاول وهو ان لا يبيع الا بغير الضمير الا بكون قوله
 كقول عرفة مضاف ايه كغيره من مفسودي عند الغدا صب بغيره اذ افرخه
 وتغير على بغيره اذ افرخه بغيره اذ افرخه بغيره اذ افرخه بغيره اذ افرخه

بضائع ليس لربه اذ خفي اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه
 المقصود بطله مينة لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها
 بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها
 لقيمة يوم الغدا صب وخير ربه في ثمنه الا بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها
 صب بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها
 الزيادة له ان زادت القيمة بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره
 فيمضيه يوم الغدا صب بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه
 منه ارض او مملو او مشتبك بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه
 واذا فيمضيه يوم الغدا صب بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه
 على الغدا صب في ذور وربايع وارض سكنها وزرعها او اكرها دون الحيوان المستعمل
 نشاء استعماله ثلثة كراة اية اية او العبد او استعماله لانه من ذهب المدونة
 يضمن في الغدا صب اذ استعماله ولا يضمن في الحيوان الا ما نشاء من غير استعماله
 كسبي وصوب والاربع حمله على ربحه في القوم وظاهر قوله وغلة مستعمل
 ولو جات المقصود ولزمت القيمة بياض الفلة وفيه اذ افرخه لذي غصبت منه بربها
 ولامه الحايه وجهه هو اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه
 واخره يستعمل عما اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه
 عليه ولا يخلو لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها
 لانه في غصب المتبعة والمفني في غصب الدات ما اذ افرخه لذي غصبت منه بربها
 غصب الدات بلا كراة له عليه وان قصد غصب المتبعة لزمه كراة مثله اذ افرخه
 عبدا وبجاريه غصب منه ايه مبيد هما وللا صاحب اجرة عمله وربيته ترك الضمير
 واذا افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها
 سكتي واما جلا شئ له وسواء كان البناء انشاء او ترميمه او ترميمه او ترميمه
 بصلحها الغدا صب بيقوم الا حليل البناء او اصلاحها بما يوجب اجرة ايه بصلحها
 ويلزم الغدا صب والزيادة للغدا صب كمركب بفتح الصيم والظاف غير كسر الضاء
 المعجمة ايه بان محتاج لا صلاح غصبه او اختطسه بقرنه واصح واستعمله بغيره
 يما كان بوجبه لذي بصلحه بيقومه الغدا صب والزيادة للغدا صب بان يقال لذي بصلحه
 اجرة غير المي بغيره ويستعمله بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره
 اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره اذ افرخه لذي غصبت منه بربها لذي بغيره
 كالزيت والمشايق والفلحانة والما باله عيب فقيمة وان كان مستعملها او هو

فيما

وفا

هذا هو الغدا صب
 الذي هو الغدا صب
 الذي هو الغدا صب

13 14

فيما تقدم وغلة مستعمل انه في نصب اعدائهم وهو يضمن نكاحه اي الفاضل واخرى لم قال وهو يقدر
 غير لان العرض انه يضمن في شكواه الفاضل والمديون وهو صما ممن للشكاى عليه حق او لا في شكائه اضرع المديون
 وقوله كونه ظاهرا في شكواه مع انه له حقا على الشكوى الفاضل ونحوه انه صبر وضاع لم يظلم ولا يظلم
 يضمن له فقه في الاقتصاف من غير مذهب ولا من شكواه شكواه لم يضمن بكسر الراء
 المشددة ان شكاى الظالم بتجاوله بظلمه بان يفرمه بالاجب عليه نكاحه او لا في شكائه اضرع المديون
 مفعول بضمه على فقه اجرة الرسول المعتاد لم يرض ان الشكاى استاجر رسولا في شكائه اضرع المديون
 ارسله للفاضل بضمه عند الظالم سواء وجد رسول بان يفرم ان الظالم الشكاى في شكائه اضرع المديون
 في شكواه بان كان قدوة على غيره بضمه او عاكس لا يجوز وان لم يظلم لم يظلم لم يفرم
 الفدر الزاوية على اجرة الرسول وانما يفرم فدر اجرة الرسول فقط لانها على الشكاى
 احالة يرجع بها الشكوى عليه سواء كان الشكاى ظاهرا ام لا بضمه انه ان ظلم ففرم
 الجميع وحينية ميتجه ان يقال ما يعرف به هذا القول ويبي ما بعده وهو قوله
 او يضمن الجميع وجوابه ان يعرف بضمه باعتبار المجهوم وذلك ان مفهوم الاول انه
 ان لم يظلم لا يضمن الزاوية فدر اجرة الرسول فقط ومفهوم الثاني انه ان لم يظلم
 لا يفرم شيئا اوليا يفرم الشكاى ان ظلم واولى ان لم يظلم وانما يلزم التام في الظالم
 الاشم والادب اقوال ثلاثة المشهور في المذهب الثالث والمعتنى به بمصر الشافعي
 وهي في شكاى له حق مالي واما اذا لم يكن له حق جانه من اجراء قوله المعتد او ذل
 لها وتقدم ان لا يرجع تغريمه لانه ظالم ولا حقه له وفيه ما اذا كان له حق غير مالي
 بان قد به المشكوا وسببه او ضربه كما يقع كثيرا في هذا الزمان الذي تعطلت فيه
 الاحكام الشرعية وكثير منه تقع الناس بعضهم على بعض وجور الامراء والحق لهم

و من قول الشاعر

[illegible]

من الوجه وله جمعهما في معنى واحد على احد القولين وايضا قلت امرأه (شكرها)
 على الزنى على رجل غير لا ينفى به ما ادلت به عليه بان كان كذا هو الصالح بلا
 تعليل او بآية خلت لانه لا ينفى المفهوم من قوله ادلت استكرها بالافرا
 رها بالزنى كضربها حملها الا ان ترجع عن قولها اذ لم يضر بها حمل
 بان تعلق به لغيره للزنى لان التعلق بشبهة تدعى الحدة وتحد لفظه مطلقا
 تعلق ام لا ومفهوم غير لا ينفى امرأه بالحق بل الحدة لفظه مطلقا ولا للزنى الا اذا
 ظهر بها مضمون يتبعها به وهو حصول الحاد في الزنى كذا لفظه بان تعلقت بنفسك
 والآن نقول ولا تحد لفظها بان تعلقت به وادلت بالاولى ان يبرأ بغير لا ينفى
 ما يشترط حصول الحاد ثم انصب النصب بالتحديد وهو نصب المنفعة او الجمالية
 على شيء دون قصد تملك ذاته بفاد والتعلق بما اراد على غير غلبة به من السلعة فكر
 كحرف ثوب بالجماع المعجزة وكسر حجة اي كسر مضمونها وبما غير القالب فد
 يكون التعلق بجمع السلعة كحرف الثوب بالجماع المعجزة وكسر جميع الحقيقة
 ونقل الامة ومنه تعلق المختار والمستعير المساوية المستخرجة واستعمال دابة
 مثلا بغير اذيان رزها ورضاه لان المفصود بالتعلق انما هو الركون والاستعمال
 الذي هو المنفعة دون تملك الذات والذات تابعة لذلك لا مفصودة بالتحديد
 وليست مثل شئ اراد الاستعير بضمي فيمنه السلعة في البساده الكثر ان شاء
 القائل دون البساده فانه يضمن نفسه بها بلفظ بقوله جاءه اجات المفصود مما تعلق
 عليه والاعتبار من اجات المفصود ان الحاد كان الاول حذو الرمز في
 كلفه ثوب دابة في هيئة وحشية كأمير وفارود اية مضاف لغير والمراد
 كلفه ثوب ان تكون لغير الهيئات سواء كان صاحبها دابة في الهيئة ام لا
 لغيره بحاله لا بالمال كذا بلفظ ذنوبها معيت المفصود منها بلفظ فلفح ربه
 بعضها او تعلق شعورها او فلفح اذنها او طيلسانه مثلك الام او فلفح لبي
 شاة هو المفصود الا انضم منها او فلفح عيني عيني او فلفح يد يدي وانه اي لهما
 الا اخذه ونقصه اي مع ارش النفس او فيمنه سليما يوم الفتح ويتركه لله
 للمتعين وان لم يفته اي لم يعت المفصود بنقصه بلفظ اي ياخذ ما نقصه
 مع اخذه ويتركه واخذ فيمنه ومثله لم يفته بلفظه كلي بقرينة
 او شاة ليس هو المفصود الا انضم منها او فلفح يد عيني او عيني الا ان
 يكون لها نفع او اية بلفظ او عيني فله اخذ فيمنه وعيني عليه اي كل المفصود
 اي كل النفع

لا تحد

بما

سواء كان
 بغيره او
 بغيره

نوعه ليس مفصودا
 انما هو

اي كل المفصود ان يقوم عليه واخذ سيدة فيمنه لا اخذه ونقصه بلا ينفى وجه كل
 في قوله ان يقوم ما اذا انضما على التفويض فيمنه لا يجب فيه تفويض كناية عن عدم مبيها
 شئ في قصد ولم يفت المفصود ولا فلفح لفظا فيه من التفويض اي ليس سيدة العبد
 ان يفتع الجاني من تفويضه واختار اخذه مع نفسه في الجاني لانه المفصود
 حتى يحرر العبد من التعلق على الجاني عند ايجاب يونس بل يلزمه اخذ فيمنه لانه
 الجاني يفتق عليه فيجبر الحاكم على اخذ فيمنه ويجبر الجاني على دفعه لانه عليه
 وهذا ما يفتق لغيره فله اخذه ونقصه او فيمنه وهو خاص بالجماع على من يفتق
 بالمشقة والتمتع الاول وهو ان يبرأ به بخير في الجاني مطلقا في العهد وغيره
 ووجه الجاني في الثوب مطلقا كانت الجمالية عليه عمدا او خطأ اقامت المفصود حيث
 ارادته اخذه ونقصه او لم يفته ثم يفتق الارش النفس بلفظ وهو وجه الجاني في قوله
 فيمنه يلزم الجاني على جزا ورفيق خطا ليس فيه مال مفصود او عمدا لا يفتق منه لانه
 وليس يفته مال مفصود ايضا **فصل** في الاستحقاق وان رزق غدا حب لا رزق
 او لم يفتق في الاستحقاق اي الارض يعني فام مال كذا وليس المراد به الاستحقاق
 في المعروف الذي هو رزق ملك شاة ثبوت ملك فله اذا اللام في القاص والمفصود
 بان لم يفتق بالزنى بان لم يفتق حذو الا تنفع به كذا هو اوله يفتق اخذ فيمنه
 مقابلة ابد او العمد او ان شاء امرى بلفظ واما بان يلفح حذو الا تنفع به ولو لم يفتق
 اي المستحق فلفظ اي امرى بلفظ ويستحقه الارض ان يفتق وقت ما تراء الارض
 له مما زرع فيها خاصة كنفح او مول وبمقتضى مما زرع فيها وغيره كما قاله ابي
 زهد وهو صاحب المصنف ولاي الاول ارضه وانما النفس في قوله فله فلفظ وهو
 الشق الثاني من التخصيص بقوله وله اخذه فيمنه مقلوعا على المختار بلفظ اسفاله كلفه
 فلفظ لو فلفح ذلك اذا كان الفلاح شاة لا يتولى كما تقدم والآن بان يفتق وقت
 ما تراء له بلفظ السنة يلزم الفلاح بضم شاة في كراه السنة لا بلفظ بوارث
 الا بان قوله كحي شاة من مشترو وارث ومكسر منهما اوصى فلفظ ولم يفتق
 بالفلاح والمفصود ان من زرع ارضا بوجه شاة بان اشتراها او ورثها او اخذها
 من فلاح ولم يفتق بلفظ شاة ثم استوفى رزقا بلفظ بوارث ما تراء له تلك الارض
 بلفظ المستحق الا كراه تلك السنة وليس له فلفح الزرع لان الزرع غير متعلق بارات
 الا بان بلفظ المستحق على الزرع شاة لانه قد استوفى منه فلفظ والقلة في الشاة
 والمفصود للحكم كما يات في فلفظ علم ان الشاة في الزرع السنة بلفظ لا بلفظ بوارث

194

في احدى ايامه
التي لم يكن فيها

أو **جاء من ضالة** ما لا الزارع هل هو غاصب أم لا فكانت قبلها حلالا لأنه ذو شبهة
 إلا أن الأصل أن الناس مدعي القداء وفاتت الأرض **غشرا** قبل زرعها ومعنى البورات
 أن الكراء لا يفسخ بينهما **بيني** مكر لما رضى وتكثر منه بكراء معيني كعبه ما يستحق الكراء
 الكراء وليس للمكر إذا أخذ المستحق ثمنه من الرجوع على المكثر بكراء أرضه
 وتبقى الأرض له كما كانت أولا فإن استحق قبل الترتيب المبيع الكراء وأخذ المكر أرضه
 أرضه ولا يصح حمل كلامه على استحقاق الأرض لأنه إذا استحققت الأرض لم يبق للمكر
 كلام حرثها المكثر أم لا وبقي الكلام بين مستحق الكراء والمكر بينه بفوق
 والمستحق الكراء **أرضه** أي الأرض من المكثر إذا سلم الكراء للمكر **ودفع**
كراء المثل للمكر ومثل به **وإن** من قبل أن المستحق من دفع ما ذكر للمكر
 فيلزم أن للمكر **المثل** للمستحق **كراء** سنة أو سنتين **ولا أشله** أي حرثها **فإن**
 بلا شية وعلى هذا بقوله والمستحق لم يمتنع ما قبله واحتمل أنه استوفى به
 الأرض والاول جعله شاملا لهما فيكون أو الكلام به استوفى الكراء وقوله
 والمستحق لم يمتنع به استوفاه حيث اجتاز المستحق عقد الاجارة وجه استوفى الار
ضرب **سنتين** أي وإذا اشترى الأرض من هي به وهو ذو شبهة مدة سنتين
 أو شهرا **ويحوي** ثم استوفى وفات الأمان بلا شيء له من الاجارة بينهما **لأن**
 ذا الشبهة يعوز بالقله **ويحتمل** العقد ان شاء أو **يقتضي** به الباطن **أن** **عرق** النسبة
 أي نسبة ما ينوب اليها من الاجارة لتكون الاجارة شتى معلوم فإن لم تعلم بأن كانت
 تختلف الاجارة لاختلاف الأرض **فإن** تلك الشبهة ولم يوجد من يعرف التعديل **تعيى**
 البسح واليه من الامضاء **وإن** في المكثر **بلا يلزمه** العقد **للعقد** أي لاجلها والعمراد
 عهدة الاستحقاق **إذ** استوفى **الطاهر** بعد الاول **أي** أن المستحق إذا مضى الكراء
 بلا كلام للمكر **به** بسنه خوفا من ضرر استوفى في أرضه **لأن** **للتعدي** وهي علة
 التعدي **أي** ان خيار المكر لاجل خوفا ضرر استوفى في أرضه **منه** **بغير** ان يقول
 أن الأرض **البا حانة** الاول **لصلا** به مثلا ولا أرضه بالثاني لأنها إذا استوفت مرة
 أخرى لم اجده من أرفع عليه **لمفسر** **الاستحقاق** **والتفقد** **المستحق** حصته من المكثر
 بها **بغير** من المدة **أي** قضى له **جاء** **فإن** اجرت ما بقي من مدة الاجارة **بشرطي** **اشار**
لأن **لهم** **بقوله** **ان** **التفقد** **الاول** وهو المكر **أي** ان كان أخذ جميع الاجارة من مدة
 الاجارة **وتبين** **بلا يلزمه** **حصة** ما بقي من المدة **المستحق** **والثاني** **بغير**
وإن **الاستحقاق** **بأن** **لا يكون** **مسه** **حصة** **بغير** **الاستحقاق** **منه** **فإن** **الاول** **والثاني**

باذنه ولا يكون مملوكا له ولا لغيره اللهم الا ان يتعذر الوفاء بالهدية ولم يكن هناك ربح
 له بغيره ولم يكن اجازته بها خيمه فاذن انما يخرجه يمين او يفرسه مائة
 شاة وبعده بغيره الوفاء او لا يقصد ابتداء الوفاء كان من بناء او غيره يكون
 له ملكا وبعده بغيره الوفاء بغير الارض الموقوفة لمن يستوفيه من مسجد او
 دمي وبعده بغيره ان شاء الله تعالى وبسمي البناء والفرش خلقا يملك وبيع
 ويورث ويوفد على ما يمتي به انما هو اللغا في غير هذا مضمون وقد تساهل الناس
 في هذه الزمان تساهلا كثيرا وخرجوا عن نفع الشريعة فاحذرهم والله
 العوفي للصواب وضمي مشتر لا يقي من نفعها صاحب لم يعلم بغيره فاولدها
 قيمة الامة المستغنى منه لما كان المستغنى ويرجع بغيره على ما يرضاه
 كان قدر القيمة او افوا والكثير لا يرجع بها على انما صاحب بها بقي له من الثمن ان زاد
 على القيمة التي اخذت من المستغنى منه على ما يرضاه بمدة انما في نكته وهو
 المكافاة فيمنته فامت مائة وضمن قيمة ولدك ايضا ان كان شرايا كان
 من سيدك المرفاه كان رفيقا بالكان من غير سيدك او سيدك العبد فله اخذ
 واخذها والمقتر به القيمة يوم النكح لا يوم الاستغفار ولا يوم الكفاة وان
 قيل الولد حكمنا ضمن ابوه للمستغنى الا فل من قيمته يوم قتله ومسا
 ديت ان آخذ الاب له ذبته وكذا ان عمدا على الارض واخذ العبد فان اقتصر الاب
 ولا شيء للمستغنى وان بقي فلا شيء عليه ايضا والمستغنى الرجوع على الغافل
 بالافل من القيمة والرجية وان ضاع شيء في قدر القيمة او اكثر رجع بالافل
 من القيمة وما ضاع به وان ضاع بالافل من القيمة والرجية اخذ ورجع على
 الجاني بالافل من القيمة والرجية **لا تصدق** اخذها على انما استغنى
 وولم يرضها بغيره انما حرة بلا يضمنه لها او غلته اذا استغنى عنها او
 جرها ولا يضمنه وان **لا تصدق** فكتير من في شبهة دارا منها نفقة يا باه كان
 بغير اذن المكن لا يستوفى **بالمستغنى** على المتعدي بالهدية **النفق**
 وجه وقيمة نفق الهدية اي ما نفقه الهدية فيقال ما قيمة الدار فقيمة
 وان قيل عشرة فيل وما قيمة البقرة والانفاض وان قيل خمسة رجع المستغنى
 على المتعدي خمسة رجع اخذ الانفاض والبقرة فان باع النفر ضا دمه
 كان عليه للمالك ان شاء الله ان اخذ فيه او قيمته **وصدقنا**
 ان كانت عند المشتري والامه نفق ربيع واخذ الانفاض واجازته واخذ ثمنه

واجازته

مع ما نفقه الهدية وبالغ على ان المستغنى انظر قيمة الهدية بقوله وان ابتداء فكتير
 من الهدية فيل لخصر **الاستغنى** وشبهه **بعدم** مع البراءة قوله كسافر كسافر
 من شخص براء المسروق منه ثم استغنى العبد بالمستغنى الرجوع على السارق
 ولا رجوع له على المسرق **بالبقاء** مستغنى مدع بغيره استعمله انسان بلمى استغنى
 برف الرجوع على من استعمله با برف استعمله الا القليل كسفر دابة وشراء شيء
 ثابته فلا رجوع له به وهذا يخرج من قوله او غلته فلو قدمه عند كاه ابي
 ولا يحم اشراجه بها قبله وكذا هو المعنى سواء استعمله با برف ام لا ولو قبضها
 وان يرضها وهو قول عبد الحق والظاهر انه ان قبضها له لم يرجع المستغنى
 عليه للشبهة وله ان للمستغنى فقيمة ارضه من مستغنى بغيره ولو كان
 الزمان بالمسببة وله ابفاؤه مسجدة او اخذ قيمة عرقته وبغيره دفع قيمة البناء
 للبناء لما فيه من بيع البناء ان البناء خرج لله وفعا وسواء بناء بشبهة او كان غاصبا
 عند ابي القاسم واذا اخذته جعلت في مسجدة او اخذ او خسر وليس له بغيره ولا
 بغيرها بغيره الا وخضر الا يحسن بها اذا كان ابفاؤه غاصبا او امان كان اذا
 شبهة بغيره بغيره وبغيره للمستغنى القيمة بغيره فابفاؤه انما فيل للبناء
 اعلمه قيمة ارضه وكما في المستغنى عليه ابفاؤه واذا اخذ البناء قيمة بغيره
 حرمه في مسجدة او اخذ او خسر ورجع ما يحسن ايضا وان **الاستغنى** بغيره من متعدد
 اشترى صفقة واحدة بغيره المعيب فان كان وجه الصفقة نفق ولا يجوز له
 التمسك بالباقي وان كان من غير وجهها جاز التمسك به **ورجع** **بعدم** **النفق**
 للتسوية من الثمن فيقال ما قيمة هذا الباقى فان قيل ثمانية فيل وما قيمة
 المستغنى فيل انما رجع المشتري على ما يرضاه بغيره بغيره الثمن الذي دفعه له وقد قدم
 هذه المسئلة بغيره انما هذا لان هذا العمل محله الا ان المستغنى انما
 كما توى وتضمنه هناك وجه نفقة بغيره المعيب وهي ميسرة للمراد من المسئلة
 المتعددة قوله **لا تصدق** اشترى بها صفقة اشترى افضلها باجودها
 وهو ما جاز نصف القيمة بغيره التمسك بالباقي بجميع الثمن او ان الامم بعنى
 على جلا محال فوله في الثمن التمسك بالافل استغنى اشترى وشبهه بقوله وان
 استغنى بغيره المعيب فوله **كان** **صالح** **البايع** **على** **عيب** **قديم** بغيره مثلا اشترى
 منه ثم اطلق عليه بغيره بغيره واخره صار المشتري مالكا للعبد يرضى ثم استغنى
 احد ههنا وان كانا عتقا وبغيره او استغنى الا دنى يرجع بها ينوب المستغنى ولزم الاخر

راشترى

عن عيب

وان استغفر الاخر وحده يغفر القبة الاول مع الشاء انما خود به العيب يوم
الصلح لانه يوم تقام فيه ما او يوم ابيع تاويلان الرابع الاول واما العبد فيقوم انما
يوم الصلح فطواران صالح مغفر بشاء عطا فربه بشاء اخر من عرض ومثلي واستغفر
ما بينه وبينه اي مدع الشاء المفريه وما بينه هو السطاح به رجوع المفريه في مغفره
بشاء بيعت والابان وان وان محاولة سوف يبيع شؤنه اي قيمة ان كان مفوما او مثله
غير كسر الباء والفتحة وان كان مثليا كان انكار على الرابع تشبيهه الرجوع بالعوض يعني ان من ادعى على اخر
وباشيخ والرضي عنهما بشاء وانكلى ثم صالحه بشاء واستغفر من يد المدعي رفع بقوضه لا يعني المدعي
به ان كان فاعيا وقوضه ان وان ان لم يفرله بشاء يرجع به او قوضه لا الخصومة
بينه وبين المتكلى الى صالحه بشاء واستغفر من يد اذا الخصومة في التفتت بالصلح
بمدعي الاخضر ما صالح به وان استغفر ما بينه وبين المدعي عليه في الاشارة برفع المفريه
المتكلى عن المدعي بما يقع له ان لم يفت والابان وان بغير رجوع فيقمنه ان كان مفوما
ولا في مثله وان استغفر ما بينه وبين المدعي عليه في الاشارة برفع المفريه المدعي بشاء
باعتزله انه ملكه وان اخذ منه المستغفر كلاما **كلمة** مدعي عليه ببيع تشبيهه
به عدم الرجوع ان من اشترى سلعة وهو غالي صحة ملكه بالبيعها فاستغفر من
المشتري ما رجوعه على البايع لعلمه ان المستغفر كخالق اخذها منه وبه نسخة
لعلمه باللام يكون علة لما قبله ونسفة الكا اول اذ اذ انها مسئلة مستقلة
بايان له يعلم صحة ملكه بالبيع ولو اتى بعبارة تشعير صحة ملكه كان **قار** الزم
او عبده اشترى منه فله الرجوع ان استغفر منه على بالبيع ورجوع للمستغفر
منه في بيع عرض **بغير** استغفر احد هما بيا خرم من يد ان كان باقيا او فتمت
ان لم يوجد وصادق بالبيع فما قبله النفاذ الذي لا يقصر فيه بالقيمة فيشمله الحلبي
فان لم يقصر فيه بالقيمة وقوله في حق اي معين واما في العيب فليس له
فيه الا الرجوع بالمثل الا ان كان المدفوع فيه غير متلا فاستغفر من يدي
خلعا على فخر عيب واستغفر منه وطلبه في حق على اخر او انكر بغير اوضاف
من غير فاستغفر والا غير او شغلا فاعليه من عيبه ان ما هو امر عيب
اشترى بنفسه من سائر به فاستغفر من يد السيد والعوض في ويجمع
السيل عليه بعوضه ان كانه المفاطع به موصوف او معين ووصوف ملكه بغير العبد
واما بغير ملك العبد فلا يرجع السيل بشاء اذا استغفر لانه كمال انتم على
منهم ثم انقذه او فاعليه بغيره **مكاتب** فاستغفر او مفاطع به عن عيبه

لما

لما اراء ان المحرم بالكرسي حلت العمى بالبيع عيبه مثلا بغير العيب واستغفر من
العمى بالبيع فلا رجوع للمستغفر منه في حق العيب المستلزم للبيع بالانفراج منه فلا يبيع
الا وحينئذ يفتقر بان يصحح الفلاح في الاول ولا الرجوع في العيب في الثانية ولا العيب
الفتاح في الثالثة وهكذا بل يجوز ما استغفر من يد المدعي وان يبيع العبد عن حله
الخطا بشاء واستغفر من اخذ في ان يبيع للدين ومثلك الاستغفر في هذه السبع
خلاف السبعة والى ما لا يبيع في الحور احدى وكثير من خفي الثلاثة في البيع ومعنى
الرجوع في السبعة او السبع ياخذ الشفيع فيمنع ويدفع له الاخذ منه الشفيع
كان وحينئذ الاول والزوج في الثانية وهكذا وان اقرت وحينئذ ميت مستغفر
بفتح الحاء برفاء استغفر رفته بعد موته برفاء وكذا اوصى بوجاهة النقة هذا
وجبه بل الاستغفر فالتعظيم وصي صرف افعال فيما امر بصره فيه والاخصا
ولا حاجة جمع عنه باجرة من تركته كما اوصى ان يعرف الميت ايام حياته به اشهر
يحيى الناس بالحرية ولم يظهر عليه شئ من امارات رفا بل ولو جرحه على الارض
لان امارته الناس بالحرية والشرط رجع للوصي والحاج لا كرجوع ان الحاج اذا عينه
الميت لم يقصر وان لم يعرف بالحرية وعليه بمحضر قوله وشايع حر ما اذا عينه الوصي لا
لا الميت لم يقصر واخذ السيد المستغفر للميت خال باقيا على تركته لم يبيع وما يبيع
وهو فاصح بعبء المشتري لم يفت بالشئ الذي اشترى به المشتري ولا يقصر ابيع ببيع
السيد الذي المشتري ويرجع به على الوصي الذي باعه به اياها ببيع او صرفه في
غير ما امر به شرعا واللام يرجع عليه بشاء كما تقدم كمشهور بقوله تصرف وانه
او وصيه تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حيا انا ماتت بنبذة الشفعة بموته
في بيع لعمد الكفاي عنها بانه راته صرفا في المهركة بفتنت موته او موقوف
فيها ولم يتبين لها حياته او نفقت من غير ما بانه ياخذ ما وجد من ماله وباشاء
ما يبيع بالشئ ان كان فاعيا بعبء المشتري لم يفت والابان لم يعرف الاول بالحرية
او لم تغر بنية الشاء **بما** لفظ صاب ايا بالاشاء شئ كلفا صاب بياضه ربه ما وجد
ان شاء وان شاء اخذ الشئ وسواء مات او لم يمت وترد الشفعة له زوجته
ولو دخل بها غير شئ في فسيم قوله لم يفت فيها بل الا بقوله وما جات بعبء
المشتري في المستقيم فاشترى يرجع به المستغفر للميت والمشتري بموته
على الوصي والوارث ان لم يصره فيما امر به شرعا وانفراد بالبعوث هذا با
الحي او غير صفة كما اشار له بقوله كقوله بغير المشتري العبد واولا اعلمه

فصل في
الشيء على الخبز

الاربع والثانية الشريعة والثالثة الفصاحة والرابعة
بعض ان الامة هي الامة من الابل وسببها في البراح **وقد علم البصر**
الشريعة في اخذها بالاشيعة بل لا بد من الضرر **فرضه** اي فيمته من فوضا **او فوضه**
التي اشترى بها اي بالافل من فوضا **مضاه** اي من **يقارله** وهو ثلثا
من لما اذا كانت مختلفة ومضاه ما تعارله عادية او مغيبة ومضاه ما قيدت به **والا يعض**
ما تعارله عادية او الاجل **وفا** اي جيا خذ في قيمته فانيها اي او ثمنه با
بالاقل منها ووضا اظهره المكلفه واما المفيدة بزم لم ينفذ وقد دخل بها
يع مع المشتري بل البقاء او السكونت بالاشيعة للشرية دون المعية حتى تنفذي
معدتها بيا خذ بالافل من ثمنه او قيمته من فوضا جان دخل معه بل الزرع قد ج
المعير بقيمته من فوضا او ثمنه كالاول وان اسفل خذ في اخذ الشريعة بالشمس
وكثير باع احد الشرية نصيبه منها بل لا خرا خذ في بالاشيعة وشمير فوضه
وكثير البقول الا خضر كما ذكره ابن حرفة وفيه به ضرر بالغ بزرع ليو كل
اخضر **وقد علم** ويدخل فيه الفرع **وبنا** اي بفتح المعجمة وكسرها وجوبه
الشريعة او الشريعة **فرضه** اي بالافل من الثمن او في الارض فيها بعد هذا **الاف**
تجسس الشريعة بعد الفقد وقبل الاخذ بالاشيعة بلا شريعة بغيره وكذا اذا وقع الغف
عليها وهي بايسة كما في المدونة ولو باع احد الشرية الاصول وعليها شمس
فد اذنت او اذنت قبل البيع واشترى كجها المشتري لنفسه ومع ياذن الشريعة بل
الشريعة حتى يتبين وتلتا بسفوك الشريعة في بيعها فان اخذ اصلها بالاشيعة
خذ عنه حصتها اي ما ينوبها من الثمن **ان اذنت او اذنت** وقتت البيع لان
نحو حصتها في من الثمن وبياخذ الاصل من ينوبه **ومعها** ايضا **اخذها** بالاشيعة
عالم **تيسر او تجدد** **وهل هو** اي ما في الموضوع في **خلا** لانه قال في بعض مقترحاته
الان تيسر ومرة عالم تيسر او تجدد وهو بيبه الا **الاجدة** اذ قبل ان ييسر معيون
كما ييسر او وفاي **فصل** الاول علم ما اذا اشترى احد مبردة في الاصل والاشيعة
عالم تيسر ما حدثت قبل ان ييسر له اخذها والثاني اذا اشترىها مع الاصل
بالاشيعة عالم تيسر او تجدد ولو قبل ان ييسر **تاول** اي شمس ذكر فسيم فوضه
وذلك حصتها ان اذنت او اذنت بفوضه **وابا** اي **اشترى** **أخذ** **ايضا** وييسر فيها
وقت الشراء ثمنه او مبردة **تجدد** بالاشيعة مع الاصول ان لم توتس
منه المشتري بل **واذنت** عنده عالم تيسر او تجدد والافا زرع المشتري واخذ
واخذ

فصل

فصل

فصل في
الشيء على الخبز

واخذ الشريعة الاصول بالشمس ولا يملك عنه حصتها منه **وخرج** المشتري من الشريعة
بالعدونة من سقى وعلاج ولوزاد على قيمتها **وتجسس** او عيسى مشتركة **اي** **تفهم**
المشتركة التي تسقى بها وتزرع بها اذا باع احد الشرية حصته في البير
او العيسى خاصة او مع الارض والاشيعة **والا** بان فسمت له الشريعة ارضها وبقيت
البير مشتركة بباي الشرية حصته منها بلا شريعة لانه فيس الارض مع الشريعة
كذا في المدونة وفي القسمة له الشريعة واشتد هل ما في كتابين خلاف **لا** ضا
هرها مع الشريعة مع الفس ولوتعدت ان لا يواظف ارضها القسمة الشريعة ولو
التدب البير او وفاي **فصل** ما ييسر على البير الواحدة وما في القسمة على المتعددة
بلا خلاف بين الكتابين لعدم اتحاد الموضوع وايه الشار **بقوله** **واذنت** **ايضا**
بالقسمة اي جعلت على البير المتعددة اي وما في القسمة على المتعددة بلا خلاف
والحق خلاف وعليه ما لمعول عليه ما في المدونة **ورذا** اي يفلو **وهل** في المتعددة
تاويلا شمس اخذ يتكلم على حشرات قوله غفارا وما بعده من الفيود بقوله
لا غفر بالجر مطلق على بيرة وهو انه لا يباع انه محترز غفارا او نصبه لكان ان سب
مراذ به ما فبالا لغفار فيشتم فيل **اي** الشرية احدى بما ياتى شريكه مع
فرض الشركة لا للشريعة **وخلو** **كل** **حق** **وكسره** لانها بائرا ولو خذ في وعكسه
كان اخضر والمعنى لا شريعة في علمه على سبعا اذا باع احد هذا **واذا** **مشتري**
ومراذ به غير ما تقدم من المفاتيح والفرع من المفاتيح كما تقدم **والا** **بيع** **الزرع**
بلا **رضه** اي معها بالاشيعة في الارض فله بها ينوبها من الثمن وسواء بيع قبل
بيسه او بعده **وتاج** **بقر** **كجمل** **وجزر** **ولفت** **وبل** **وملوفية** **وهو** هذا اذا مراد
بالفلا ما عدا الزرع والمفاتيح لا في تقدم ان البقول الا خضرية الشريعة وهو
مشكل ورعله لكونه يوخه شيئا بشيئا **اي** **الحق** **بالثمن** **المفاتيح** **ويور** **عليه**
ان البقول الا عمل ان الثمن **شع** **قاله** **الامام** **ولع** **يسبق** **به** **كما** **قال** **ولا** **يفاسر**
عليه غير الا ينصر منه **والاشيعة** **في** **مخرقة** **وهي** **ساحة** **الدار** **التي** **يبي** **يوتها**
ولا **في** **مخرقة** **اي** **طريق** **فمنع** **فتبوع** **اي** **ما** **ذكر** **من** **الفرصة** **والمنع** **فلو** **فان** **ضيو**
عصها كان اوضح والمتبوع هو البيوت **اي** **وفية** **الفرصة** **والمنع** **مشتري** **كما** **بلا**
شريعة فيهما سواء باع الشرية حصته منصفا مع ما حصل له من البيوت
او باعها وحدها ولو امكن فسمها لانها لما كانت تابعة لما لا شريعة فيه
وهو البيوت المنفصلة كان لا شريعة فيها **ولا** **شريعة** **في** **حيوان** **الا** **حيوان**

فصل في
الشيء على الخبز

فصل في
الشيء على الخبز

شعبته على المشتري وهو قد خلع اليه لم يشتري وهو اي الشيعة معصومة عنه تعدد
 الشركاء على قدر الانصاف لا على الرغوة واما اذا كان الشركاء ثلاثة لامة هم النصف
 والثاني الثلث والثالث السدس واما اذا اباغ صاحب السدس حصته بين شريكيه
 على خمسة اسهم لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنان واما اذا اباغ صاحب
 الثلث حصته بين صاحبيه على اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد
 واما اذا اباغ صاحب النصف حصته بين صاحبيه على ثلاثة لصاحب الثلث اثنان ولصاحب
 السدس واحد واما اذا اشترى احد الشركاء ثلثي المشتري والمشتري ومثله
 للشعير حصته ولا يورثه منه اجمع فاذا اباغ صاحب النصف لصاحب السدس
 اربعة منه صاحب الثلث سهمين وترك له سهمين ولو لم يورث الشيع بالاشعة
 بعد شرائه اي شرائه المشتري ان للمشتري ان يقرر اربع ارباع الشيع بالاشعة
 بالاشعة او ليسفك حقه لما يورثه من الضرر بعدم تصرفه فيما اشتراه
 لا يورثه اي ان اشترى ولا يورثه اي ان اشترى من اربعة الشيع باخذ او ترك ولو لم يورث
 قبل الشراء واستفك حقه لم يورثه اي لا يورثه ولو لم يورثه التعليل الصريح هو ان
 للشعير ففقد اشترى بغيره وفيه اسفكت شيعته وله القيام عليه بعد الشراء لانه اسفك شيعته
 بغير وجوده وله اي لا يورثه نفقته اي اربعة المشتري ولو لم يورثه حصته وحده
 للشيع نفقته واما الاخذ بالاشعة والشمس التي ياخذ المشتري من الشيع
 اي لمعلى شفعه او صفة وصوره هو بطلان له والمنتصف عليه لا للمشتري
 او علم المشتري شيعته اي ان له شيعته لانه اذا علم به كانه دخل على حصة الشمس
 وان لم يعلم ان له شيعته ولا يورثه له دون معناه لان ذلك هو المشتري ان اشترى
 بغيره ما جازى من الموهوب له بغيره مثلاً بملك سابق على الهبة واخذ
 المستوفى النصف الثاني بالاشعة وان ثمن النصف الباقي بالاشعة بغيره
 للموهوب له ولا للمنتصف عليه بل للواهب المشتري للدار واما ثمن النصف
 المستوفى التي يرجع به المشتري على بغيره وهو لو اوجب بالاشكال واما المشتري
 اي ملكه الشيع باخذ امور ثلاثة يحكم من حاكم له به او دفع ثمن من الشيع
 للمشتري او اشهد بالاشعة ولو غلبه المشتري واشتري الشيع اي استعمله
 المشتري بالاشعة او الترتي لا يملك الشمس خلافا لثمن ان قصص الشيع التناهي
 او تبايع اي الترتي في الاخذ او الترتي لا يملك الشمس ولا يورثه الا او فصد نظراً
 للمشتري بالاشعة اي فصد النظر بالاشعة لا يفسد المشتري بل لا يورثه ذلك
 الا ان يكون بين كل الشيع وحصل الشفع مسابقة ساعة والكاف استعمله

لا يورثه

استعمله

استعمله والظاهر ان المراد بها الساعة العينية لا اكثر ولا اقل بل يستعمل ولا يكون
 لامة ما وجهه له ليصح له الاخذ الا لامة من علم المشتري بما اشترى ولو لم يورثه
 ان تكون مدة النظر ساعة كما هو ظاهر ولا خلاف للمشتري ان يبيع المسابقة اقل
 من ساعة او اكثر فذلك هو الذي يورثه المشتري او يورثه المشتري او يورثه المشتري
 لا لما قبله وهذه اكله اذا حله المشتري او يورثه المشتري عند الحاكم ما يورثه المشتري
 فهو على شيعته اذا لم يفسد حقه فلو لم يفسد حقه لاخذ بالاشعة ولو لم يفسد
 سنة محله اذا لم يستعمله عند حاكم ولم يفسد الشيع حقه وقد حله ان
 على شيعته ما لم يفسد شيعته بعد سنة من يوم الشراء وهو حاضر على ولم يورثه
 المشتري عند حاكم او لم يفسد حقه ونزع الشيع الاخذ بالاشعة ان اخذ بالاشعة
 اخذت ببيعة الماضي لا المضارع واسم الباع والمشتري او الاول والآخر ان قال
 اخذت ببيعة الماضي فان لم يفسد الشيع الاخذ ببيع غير لازم على المشتري وقيل
 بل لا بد ان الاخذ بالاشعة ان يبيع ببيع بغيره فلو لم يفسد حقه لاخذ بالاشعة
 واذا لم يفسد حقه الشيع بغيره وان لم يفسد حقه ببيع الشيع من ملكه كما اشار له
 بقوله ببيع اي ببيع الحاكم من ملكه ولو الشفع لم يفسد الشيع اي لا يورثه المشتري
 لان ببيع التبايع بغير الحاكم لا يستفاد به الا ثمان وبيع ما هو الاول بالبيع
 كما ينبغي ولزم المشتري ان يكون ببيع الشيع ان سلم بان قال ببيع قول الشيع
 اخذت وانا سلمت لك ان يفسد المشتري او ان يفسد الشيع عند قول الشيع اخذت
 حله اي للمشتري نفقته اي نفقته بالاشعة اي بطلان اي وله ان يفسد حقه لامة
 الشيع ببيع من مال الشيع له على ما تقدم واما ان يملكه وان يملكه الشيع اخذت منه
 جبر عليه وان لم يملكه استعمله المشتري عند حاكم ببيع له من ملكه الشيع على
 ما تقدم واما الشيع مع التبايع بالاشعة على ما مر او ببيع شيعته بما يملكه ببيع
 ذلك ببيعة السكوت والبيع ابتداء ان له النفع ببيع ببيع الشيع ببيع
 وان قال الشيع انا اخذت ببيعة المضارع او ببيعة اسم الباع ولم يفسد
 انا ببيع ثلثا ثلثا ثلثا ايام للنقد اي لا مضار وان ابي به ولا اسفكت شيعته ولا
 قيام له بعد ذلك واما اخذت ببيعة اي النفقة والتحد المشتري ببيع ما يملكه
 من نفقة الشيع المشتري ان يملكه ببيعة وتقدم ابايع كانه يكون لثلاثة
 شركة مع رابع هذا بستان وهذا دار وهذا دار اخرى ببيع الثلاثة
 انصاع هم لا يفسد ببيعة واحدة وان يفسد الرابع الاخذ بالاشعة لا يفسد ببيعة
 له اخذ اربع البعير وترك البعير لامة ان ياخذ اجمع او يترك اجمع اذا لم يفسد

فقد بطلت بالاشعة
 الشيع عند المشتري

اية الامتناع المشتري من ذلك فان رضى بملء السيف فغوله لم يتغير اية بيع المشتري
 على السيف ومعهوم التمدد الصيغة انما ان تعددت هذه السيف ومعهوم تعددت
 العصور والبيع غير معتبر وانما هو تصرف في التوهم بالمدار على اتحاد الصيغة كقوله
 المشتري على الناحي والمسلطة لهما في اتحاد الصيغة اية او مع الشراء لجماعة
 في صيغة واحدة وتتميز لكل واحد ما يخصه تعدد البيع او الفد ليس للشروع الاخذ
 من البعض دون البعض بل انما انخذ الجميع او ترك الجميع الا ان يرضى من يرضى الا عنه
 وهذه اية في ابي الفاسم في المدونة وعلم ان المدان في عدم التبعض على اتحاد
 الصيغة فله كما تقدم ومقابل الناحي في هذه اية ايضا وشبهه في عدم التبعض
 على اية فله كقوله المشتري قوله وكان انقله بضمهم اية الشفعة حقه من الاخذ
 بيننا للباقي اما ان تاخذ الجميع او تترك الجميع وليس له اخذ حقه بغيره او غلب
 البعض فله اخذه ليس للحاضر اخذ حقه بغيره بل ان ياخذ الجميع او يترك الجميع
 وان قال الحاضر ان اخذ حقه بغيره بان قدم الغالب ولم ياخذ حقه اخذته لم يمس
 المشتري على ذلك والصغير كالفريق ولو غلبه كعدم الغالب اية السيف المشتري
 واية الشيع والفول الشيع وعلم ان القول لمن اراد عدمه وان رضى به بشاره
 ولعمريه وليس خسر اية قدم من سقر من الشفعة او بلغ بعد اخذ الحاضر والباقي
 في الجميع حصته على تقدير لو كان حاضرا مع الاخذ وفوق حصته على تقدير حضوره
 الجميع بل ينظر نصيب من بقي غايبا وان حضر ثلث اخذ منصفها بل تقدير لو كان
 ان الشفعة لا ينفك وكذا او هو المصدرة عليه اية الشيع الاخذ لجمع الحصة عند
 غيبة القادم او المشتري او المأخوذ منه اية ان يبيع الفاسم في كتابه المصدرة
 على الشيع او المشتري وهو قول الشيع او يكتسبها على المشتري بغيره وهو قول
 ابي الفاسم ما في الاول للتخيير والشاينة للتوهم في الافلاق لا وبلا ان كما ياتي في غيره
 اية غير الغالب وهو الحاضر بتمتع اية بكتبت على المشتري ولو اخاله البيع وان
 افادته لا تنفذ في الشفعة وعصدة الشيع على المشتري بناء على ان الافلاق
 انما يبيع ما يملكها بغيرها انما مضمنا بالافلاق على البطلان حتى الشيع
 والا كان للشيع اختيار في كتبت على من شاء منهما انما يكتسب الشيع من
 شيعته للمشتري ان يتركها له فقط اية قبل الافلاق وان سلمها قبلها ثم نقلها
 بملء الشفعة والمصدرة على البيع وهذه اية اذا وقعت الافلاق باليمن الاول
 وان وقعت بزيادة او نقص ولم يحصل من الشيع تسليمه بانه ياخذ باني ابيتي
 شاء ويكتب المصدرة على من اخذ ببيعته انما فاقه وقوله لا وبلا ان راجع لما قبل
 لما قبل

اية
 في
 السيف

ثلاثة ويعلق
 في
 غايب
 في
 حركات
 في
 ما في
 في
 في
 في

لما قبل الناحي ثم ذكر ما هو كالتصير لقوله وهي على الانصاء بقوله وفقد في الاخذ
 بالشفعة مشاركة اية البيع في الشفع مذهب المدونة ان المشاركة في السهم
 يفتح على الشريك الا انهم ملومات ذو عفار على حد نيل وزوجتين واختين مما
 على احداهن نصيبا بالشفعة لى مشاركة في السهم كونه دون بقية اية
 رثة وان كان المشاركة في السهم كانت لابي مع شقيقة او بنت ابي مع بنت
 اخذت شفعة كما تكمل الشيعي بما في الشفعة او البنت فله في الاب او بنت
 الابي الاخذ بالشفعة دون الاخذ وكذا لو كانت الابي بالشفعة للشفقة
 بالاول وليه السهم من هذا مرفضا مستقلا بل هو تكملة الشيعي ودخل الاخص من دون
 السهم على غير كميته على ثلاث بنات ما تلت احداهن على بنتي ما في
 احد اخوات الميتة ما ولاد الميتة يدخل على خالته اية الشفعة في السهم
 اخصر والعمياء اعم واذا بايت احد بنات الميتة بالشفعة لاختها ولا يدخل
 معها خالاتها لقوله وقدم مشاركة في السهم وكميته على ثلاثة بنات ما في
 احد هما على بنتي باع احداهما نصيبه اخصر اخوه دون عمته بان باع
 احد البنتين خلا مع عمهما في سهم اية كدخول صاحب مرفض على وارث غير
 في سهم بل على حسب كميته على البنتين وعمته باع احد العمتين نصيبه وهو له
 للجميع بغير حصصهم ولا يختص به اعم بالالف للشفيع ومعه ان يكون في
 البنتين وعمته باع احد العمتين نصيبه بغيره للجميع بغير حصصهم للشفيع اما
 قيل وعليه بقوله ودخل الاخصر على غيره اية على الاعم والمراد بالافضل من يرث
 بالعرض فانه اخصر من يرث بالنصيب ومن يبيع بولاية اسفل من يرث
 بولاية اعم منه ودخل وارث على موصي بغيره بغير اية اعم منهم من اية
 في الوارث مع بقية اعماءه في الشفعة بوارث على اخصر المستقر في دخل
 ويحوز الحجر بالعصف على سهم ومعهوم المصنف ان الموصي له لا بد من
 على الوارث اذا باع وارث وهو قول ابي الفاسم في عدم الوارث بغيره وعصو
 اية على الجنين والتمسرت ابنة مشاركة في السهم ثم وارث ولو اصابها ثم
 الموصي لهم شيع البنتي ما اذا كان عفار يبي ايتي ما في احداهما من زوجتي
 واختي وعمتي فله اية اية احد من الزوجتين اختصت الاخرى نصيبها بان
 اسقطت حقها بالشفعة لا اختي او العمي سواء وان اسقطوا الموصي لهم
 وان اسقطوا بملأ جنبي وقيل المراد بجمع السهم في السهم في العرض

وفيل يمين كغيره وهو ظاهر المصنف سواء جعل تشبيها أو تشبيها وهو الارض والابا
 ن المشتري بما يشبهه قال القول للشيخ ان التشبيه يدل قوله وان لم يشبهه خيرا
 وزاد القيمة الفسحة ونحوها كما يشبهه وبغض المالك على ان لا يملكه تزداد كد
 العشرة وما لم يفرغ على دعوى الشيخ وان نكل على اليمين **مشتري** وما اذا استأجر
 مع الباع في فدان الثمن بفان المشتري بعشرة وقال الباع بفتك اياه بعشرة فلنا
 يتوجه اليمين ابتداء على المشتري لانه الفاسد وبكل وحلف الباع واخذ ما حلف
 عليه من الثمن وهو العشرة في المثال فقام الشيخ على المشتري ليأخذ الشفعة
 بالشفعة **بغير الاخذ بها** المشتري وهو العشرة في المثال لان دعواه تضمن
 ان الباع حلف في العشرة الثانية او بما ادى الباع وهو العشرة لان من حلفه
 ان يقول انما ملكت الشفعة فلم يتم الاخذ بها **فولان** هذه الدعوى مستغلة
 لا تعلق له بما قبله لانه وقع النزاع فيه بين المشتري والباع بدليل قوله **بغير**
 الاخذ بها وان اشاع شخص **بغير** هذا الاخذ **بما يشترى** منه بغير دعوى
 الزرع **واستشبع** المستحق اذ ان النصف الاخر بالشفعة **بغير** الباع **نصف** الزرع
 وهو الكايب في النصف المستحق **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 في النصف المستحق لبيان ان الباع لا يملكه وسكت عنه **موضوعه** وبقي نصف
 الزرع الكايب في النصف الماخوذ بالشفعة للمبتاع على الراجح وفيل يرد الباع
 ايضا فيكون الزرع كله للباع كما ان الارض كلها تصير للمستحق النصف واذا اقبل
 الباع في نصف الزرع خرم به وهو الباع للمستحق كراء الارض لا يطلان لا يتغير
 بالاشتباع خلافا لما يرويه المصنف واجيب بانه صرح به لبيان توقعه انه
 اذا استشبع بطل الباع في الزرع بغيره كما هو ظاهر المدونة فيمن انه يملك
 في النصف خاصة كما جعلت عليه المدونة فلو قال المصنف وان استشبع
 بالمبالغة لكان اول وشبهه في البطلان قوله **كمنشئ** **قطعة** **بغير** الباع
 جنانه **بغير** له اي لما اشترى من جنان **مشتري** في الزرع **بغير** الباع **بغير** الباع
 من جنانه اي المشتري **بغير** استحق **جنان** **الباع** حوائث المشتري كما في نسخة وان
 الباع يملك في النصف المشتري **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 يطل لها من جنانه ثم استحق لكان اقصوا **بغير** الباع **بغير** الباع
 بزرعها الا خضر بقوله **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 بغير الباع فيه وجه نصف زرعها **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع

بغير الباع

وفيل الشيخ المستحق الا ان قبل غير المشتري **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 بكون الارض كماله ونصف الزرع في النصف المستحق للباع ونصفه الاخر للمبتاع
 على الراجح كما قد مضى وعلى الباع ان لا يملك الارض المستوفى ان كان الباع حلف
 الاخذ بالشفعة باقيا لانه الزرع وقع بوجه الشبهة وان كان الباع بلا حلف عليه
 واما المشتري فلا كراء عليه في غير النصف الا ان لا يشترى **بغير** الباع **بغير** الباع
 الباع واخذ بغيره ثمنه وفي التماسه بنصف الارض **بغير** الباع **بغير** الباع
 والله اعلم **باب** في الفسحة واذا قام الفسحة ثلاثة اقسام الاول
 فسحة منافع وهي المصايبات وتراخى وخرعة جاشا الى الاول بقوله **بغير** الباع
 تحتانية او نون مضمومة الاول هي المصايبات لان كل واحد هيا لاصبه ما ينتفع
 به والثاني من المصايبات لان كل واحد هيا لاصبه ما ينتفع به والثاني
 معني كدقة **بغير** وركوب دابة **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 والدار بيني شريكين او اجارة يستخدم كل منهما او منهم العبد مثا شبرا
 او جمعة فلا بد من تعيين الزمى فطعا اذ به يعرف قدر الاقتناع واللا
 بمسدة ان ويشترى المتعدد كان يكون لشريكين حبة ان او دار ان يستخدم
 اذ هيا اذ العبد او يسكن اذ دار بيني والباع يستخدم الثاني او
 يسكن الثانية وهذه خلافا بغير يشترى تعيين الزمى والابسدة وفيل
 لا وعليه بان عيسى الزمى **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 كالاجارة اي بتعيين الزمى وبه اللزوم ولا يشترى تساو المدة على اذ القوي
 يجوز فسمتها **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 مثله او اقل او اكثر على ما ترا فيا عليه ويلزمهما ماد خلا عليه ومثل الدار الارض
 المامونة وبزريها اذ هما عامسا والآخر في ذلك خلا في غير المامونة بلا يجوز
 فسمتها **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 المشتري كعبد او دابة باخذ اذ هما كراء مدته معينة ولو يوما والآخر مثله
 لعدم انضباط الفلانة المتعددة اذ قد تغل وتكثروا من غير المضبطة الخطا
 حلت والرقى بان انضبطت كدار معلومة الكراء وكرضى بالحق كذا منه ما
بغير الباع **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 تساو وقت المصايبات عليه ورد بغير قول محقق فديسهل ذال اليوم
 الواحد والثاني من الفسحة **بغير** الباع **بغير** الباع **بغير** الباع
 من المشتري برضه بدون فريضة وشار بقوله **بغير** الباع **بغير** الباع

جزء

بما صار لكل واحدة شجرة في أرض صاحبه واما غير المقرقة فلا يتوهم فيه امر
الأرض على شجرة بل المقرقة الأرض شجرة وهو معنى قوله واما كل صاحب كذا
كنهه واما قوله فسمه على شجرة بل كذا ان دخل على جزء وان تأخر
تمام الشجرة في شجرة الأولى فذلك الجواب إذا لم يجوز لأحد ابتداء الجزاء يجوز
تأخير الشجرة في عشرة أيام لما فيه من بيع معي يتأخر بفضه وهذه المسئلة والثاني
بعد هذا فسمه المراضات لا الفرقة لأنها تتميز حتى يجوز لأكثر من واحد
وارث عرضاً من تركه مورثه في نصيبه واخذ وارثاً غيراً يتبع به القريم فسمه
بفسمه المراضات لا الفرقة ان جاز بيعه في الدين بان حضر المدين وأقر وكان
مديناً تأخذ الأحكام واما في كل واحد ديناً على رجل غير لا يجوز له بيعه من
ذمة بذمة وهو لا يجوز ان كان الدين على رجل واحد يأخذ كل واحد منهما منه
ما يخصه جاز واما في فسمه المراضات أخذاً في ذمة رجل واحد وتأخر فسمها
بيد والامنع لما فيه من بيع كعام بعام لاجل واما في الفرقة فلا يجوز له بيعه في
صبيته وجاز في الأقدارها وخيارها معاً إذا دخل في الأقدار بعد القسمة
وكانت في المراضات والفرقة وهو ظاهر المدة والبيع في المدة المذكورة
الخيار المختلفة باختلاف السلع وبما بعد رضى وغير ذلك ويصح رجوع قوله كالبيع
في قوله واخذ واحد منها فسمه الخ في بيعه المضاجرة كما قد مضى في قوله واخذ وارث
عرضاً الخ ان قوله ان جاز بيعه يفتح منه وجاز له ان يستعير أرضاً مدية معينة
والتي جعلت بالبيع أو العرف لتعريف شجرة غير شجرة في الأرض المملوكة ان انفلتت شجرة
في الأرض قبل تمام المدة يستأجر أو يفعل ما فعل من الأرض غير ان لم تكن المفروسة أو شجرة
من الأول في جهة عروفتها أو من جهة فروجها التي تستر بها الأرض وشبهه في الجوار
قوله كقرية أي يجوز غير صاحب الأرض شجرة بجانب نهر في الجوار في أرضه
الغارر ويستر لرب الأرض معارضه في الأرض في ذلك وحملت يارب النهر الجوار في
أرض غيرك **وطرح** كذا في كذا سنة أي كذا سنة نهر في الخ بمنايه غير شجرة في الخ في الخ في الخ
كما ان جاز بالصرح على حاجته وكان هناك سعة ولا يعلم به كما اشار به قوله ولم
تخرج كذا سنة قلنا في شجرة أي النهر إذا كان به شجرة غيرك ان وجدت شجرة
والأخرى عليها وجاز ان تترافه أي القاسم من بيت النهر وحق مخرج عليه إذا
من يفسم لهم كما امر لا شجرة على مخرجي فسم لهم ان كل واحد وظله حقه من
الفسمه فلا يجوز بيعه لأنها شجرة على مخرجي فسمه وهذا إذا
شهد عند غير من أرسله واما عند من أرسله فيجوز وبها الحقيقة كلام المصنف

المصنف

المصنف غير محتاج لتفصيل الحقيقة الشاهدة الماعلون عند غير الغا في الخ أرسله
واما عند من أرسله بما حصل وجزء في غير مشترك بين اثنين مناصفة أو
أحد هما الثلثين والآخر ثلثه أو أقل أو أكثر مناصفة وفيه لا فرقة إذا استوفى الثلث
والثلثان جودة أو رداءة لأن إذا أحدهما عيناً لصاحبه لاجل ذمته نصيبه عند تملكه
أو زاد كمالاً لذمته في منابه وسواء كان المفسوم عيناً أو كمالاً فلا يجوز
ان البعض من الجاني يبيى ويؤخذ منه ان الزيادة إذا وقعت في الأجزاء كما
إذا استوفى جودة أو رداءة وجزء في كذا شيء في غير مشترك بينهما سوية
وثلاثين درهم كذا إذا أحدهما عشرة دراهم وعشرين في غير أو الآخر
عشرين درهم وعشرة في غير ان اتبع الفهم أو غير من الب صفة سمر أو
محمولة نقياً أو ملتبساً بناءً على انه يتميز حتى لا يبيع بفضلة فسم المكيل وحده
تفاضلاً أو الدراهم وحدها تفاضلاً وقد علمت جواز حيث جاز جودة
ورداءة فان اختلفت صفة الفهم لم يجوز لأحد من المصروفين
وكذا ان اختلفت الدراهم لكون الشجرة في الدراهم باختلاف التواريخ بالذات
فاختلافها في صفتها مع الاتفاق في التواريخ لا يضر على المعتمد لأنها لا تتراد
لاعيانها ووجبت فريضة فمع وغيره من الحب لبيع لا لاجل بيعه ان زاد غلته على الثلث
ولا يفر على الثلث بان كانت الثلث بدوى نعت القريلة في خلاص الفسمه فلا
تجب فيها القريلة ولو زاد الفلت على الثلث وجاز في القسمة بجمع بجمع الباء
لما لا يلبس من فطى وكثان أو صوب أو خرا أو حبر ففيله أو غير ففيله أي جمع
بعضه لبعض بعد أن يقوم الكتان على حدة أو الفطى على حدة وهكذا فلا يجب
إيراد كل صنف على حدة وتو كصوف وتبرير لأنهما في الصنف الواحد عندهم
لأن المفحوة منهما اللبس واما الفريضة فلا تغيب شرعاً وسواء اختلف كل صنف
الفسمه على حدة أم لا يجمع أرض كقبول ذات أي مع أرض ذات يبريد أو غير
أي ديوكير وتفاير المعصوفات والأوجه في التفاضل ان يقال ذات يبريد مختلف
أو ذات غرب من صراو فم يبريد فلا يجوز الجمع بينهما في الفرقة باختلاف زكاته
ما يخرج منهما فكانا صنفين متباينين كالتواضع ومنصوفة ثلاث صور البهل
مع كل منهما ومعهما معاً ومعهما معاً من ذات الدولاب ذات الغرب
جائز والسيح وهو ما يرون بالماء أوائل لها من الأودية والناهار كما يفعل
في تلك الأقسام وهو مذكور الكافي ولا يجوز شجرة بالثلاثة فسمه على

والمصنف في شجرة
والمصنف في شجرة
والمصنف في شجرة

الشجر والمراد ثمره الفحل خاصة وهو الباع الصغير الخ لم يبد صلاحه بعد بل الشجر
 الا ان اوزن بغيره بصلاحه بالخرص بالخرص ان لم يبد صلاحه بعد خلا على
 الجذبان خلا على التنبية او سكتا لان فسمه من البيع وهو بيع منع دال بالثمر
 قبل بد صلاحه على التنبية بان خلا على جنة عما جاز وما اذا اصابه
 بالبيع بالاول فسمه بالخرص على اصوله لانه ربوئي والشك في الثمات كتحقق
 النجاة قبل فلا يفسد الا كذا او بياض يفسد ثمنها كقوله ايها ذكي من الثمر
 والزرع باقية مع اصله وهو الشجر وارض الزرع فلا يجوز مطلقا خلا على الجذبان
 او لانه اصله او الشجر غير الفحل من جذبا فيه من بيع طعام وعرض طعام على
 تشبيهه في مطلق المنع لا في قيد الشرع المتقدم وبما قاله الشارح او فسمه في
 او فسمه بصفة ونحوها فلا يجوز بد صلاحه ام لا لا شك في الثمات بل هو في
 الزمراة او فسمه بصفة فلا يجوز ولو لم يرضاه للمعنى عن اضافة الفحل
 بل بيدة كذا فقرة او كذا كسيف واما المزوجان كالتجسس فيجوز مطلقا كما
 لا فقرة او في اصله بالخرص فيفتح اثناء المعجزة في الضرر والفساد فيمنع ثم ان كانت
 في معنى مع تكرر مع قوله كفسمه مع اصله وان كانت بمعنى على تكرر مع ما قبله
 واجيب باختيار الشارح ونحو هذا ما اذا اصابه صلاحه وذاك قبل بد واولا هذا
 محمول على ثمر غير الفحل واذ كان الفحل خاصة بدليل الشرع بهذه كما قد مضى
 كقول لا يفسد على اصله بالخرص بل يباع بغيره فسمه الا ان بد خلا على جنة وكان فيه
 تعاضل بيني يجوز وان لم يكن تعاضل بيني ودخلا على جنة جاز ايضا عند
 الشرح ووجه لانه ليس ببيع بل بحد من الجواز الدخول على جنة واستثنى من
 قوله اوبه اصله بالخرص قوله الا بالثمر بالمشقة والمراد ثمر الفحل خاصة بدليل
 ما ياتي في الشرع والفتوى يجوز فسمه كل على اصله بالخرص للضرورة اولا زهها
 يملك فزرها مطلقا غيرهما من الثمرات فطرية بعضه بالخرص بشرط ستة
 اشارت اولها بقوله اذا اختلقت حابة **أقوله** بان احتاج هذا المالك وهذا البيع
 وان كان الاختلاف بغيره او قلته بان يكون اكل احد هما الاخر
 لغيره يملكه دون الاخر والشرع اثنان قوله وقال المفسوم لان كثر فلا يجوز
 فسمه في غرضه والفيل ما يقع فيه اختلاف الحاجة كرمه والثالث قوله
 وحل بيعه اي بد صلاحه والبيع قوله واتحد المفسوم من ثمر او زرع بل هو
 في بعضه بغيره او بعضه رخصا فسمه كل منهما على حدة بل هو صار ثمر اياها على اصله
 على اصله

والفسق بالخرص قبل بد صلاحه
 والفسق بالخرص قبل بد صلاحه

6
 7
 8
 9
 10
 11
 12

على اصله لم يفسد فسمه بالخرص بل بالكيل لان فسمه جنية انتفاعا لا بغيره وهو
 فسمه بالكيل بالشرع وايه اشار بقوله لا يفسد بالشرع والانتفاع بغيره وفسق بالقرعة
 بالامراض لانها بيع محض فلا يجوز فسمه الا بالقرعة لان السداد من نفسه
 بالقرعة اي كيله لا جنة فسمه بغيره كيله ثم يفرغ عليه لانه يتم بغيره ثم
 يفرغ عليه كما في المفومات ولانه يتم بغيره ثم يفرغ عليه بالقرعة هو شرط
 خاص بالكيل والقرعة هو موضوع المسئلة فخر عام شامل للثلاثة فلا يلزم تشرى
 الشراء بنفسه ولو صرح المصنف بالكيل كان افسى لان كفاية موطنه وهذا
 في محل معيار الباع والغنم فيه بالكيل فيكون اوجوبه الوزن واما في بلد معيارها
 فيه الوزن في بلد كمنصر فيكتفى وزنه فانه الاشياء كالباع الكبير تشبيهه في جواز
 فسمه بالخرص وهو الاستثناء من قوله وحل بيعه كانه قال الباع الكبير وهو الرافع
 فانه يجوز فسمه بالخرص وان لم يبعه وبقية الشرع في اختلاف الحاجة وان
 يفسق بالقرعة وان يفسق كيله لا بد منها ويراد هنا شرع وهو ان لا بد خلا على التنبية
 والافسوخ واذا اقتضى الدلالة ثم اقتضى الاصول يجوز فسمه هذا في اصل
 هذا وبما العذر وتساوى في السقي سقي ذوا اصل وان كانت الثمرة لغيره وما تقدم
 في تناول البناء والشجر من قوله وليك لهما السقي فعند عدم المشاحة كما يراه
 اي الاصل المستثنى لنفسه ثمرته بالسقي على البيع حتى يسلم الاصل لغيره
 وهو لا يسلم له الا بعد الجداء وفي الاستثناء يجوز اذ الحكم الشرعي بوجوب
 ابقاء الثمرة **المستثنى** للبايع ولو لم يستثنها لم يفسد ثمرتها بالخرص بغيره كما
 تقدم في تناول البناء بغيره المستثنى بفتح النون اسم مفعول وثمرته بالرفع
 لايستطيع على الاصل الذي استثنى له الشرع ثمرته عند بيع اصلها او فسمه فيه
 تراجع بين المتنافسين فلا يجوز كذا في او كذا في رواية والآخر خمس على
 ان من صار له من المائنة بدو مع لاصبه خمسة وعشرين اذ كل منهما لا بد من
 يرجع او يرجع عليه بمعية فخر وجها لانه لا بد من اربعة ايمان فيه كصحة العشر
 بدو في يجوز والراجح المنع مطلقا وهذا في القرعة كما يشعره التعليل المنة
 كور واما الامراضة محليزة مطلقا او تسمى في ضرورة لا يجوز فسمه قرعة وامراضة
 لانه لبي صا غير كيل وهو محاطة وقفا لا يقبل بغيره فيجوز لانه ملوكة
 المعروضة او فسمه اذ ارضها لا يفسد بالخرص لانه مما يمتنع مطلقا بقرعة او مرضاة
 وهذا ان دخلا على الذوات فسمه ان سكتا عنه وكان لشره الانتفاع به اي

117

1
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12

عليه ان يعمل العامل لانه يتهم على انه اشرك به ليزيد في حبه وان وقع به في الشك من دينه
 على العامل فيضمنه لربه وللعامل لربح وعليه الخسر من اية صفة كونه لم يقض او لم
 تحضر لربه **ويشترط** ان يجمع ان الشاهد يصدق له او عدل وامر ان يثبت بان اقبضه لربه
 او اضره مع ان الشاهد على ان هذا هو الذي اخذ على المديون وان يثبت في يده
 منه ثم دونه له فراضا صحيح لا تنفع ان التهمة المتقدمة ولا يجوز برهني او دليقة
 ولو كان كلا منهما بيده اية بيده العامل لشبههما بالدين قال ابن الفلاس لانه
 اذا كان يكون ان يصدق بصارت عليه دينه والمع اذا كان كل **في يده** المبرر
 والمودع بالفتح بان كان بيده امين ظاهر لا يترك المال انتجع بتخليص العمل
 من الرهن والوديعة **والامنية** وهي زيادة ممنوعة في الفراض وهذا امر محقق
 واما لو كان كلا بيده المبرر والمودع بالفتح فيستوهم فيه البوازي لعدم الالة
 ختيان الخليلي ينتجع به في المال وعلته خوف الاتهام من مشوهم مع ان
 المشهور المنع بلذا بالغ بلذا في قوله ولو بيده فالعلاقة صحيحة ثم ان محل
 المنع اذا لم يقض كل منهما اولم يحضر مع الشاهد والاجاز بالاول في الدين
 ان هو الاصل في المنع وهو واضح بل قال ان اجهوز ان احضر الوديعة ولو بقي
 اشهدا كما ان لانه حضر امانة ثم ان وقع عمل في الوديعة بالربح لربها وعليه
 الخسر كما في النفل وما مشى والوديعة من ان المودع انخرجه الوديعة بالربح
 له في ذلك فيما اذا انخرجه في غير اذ فربها وما ههنا قد اذن له في العمل
 فيها فكان الربح لربها والخسر عليه والرهني كالوديعة وفيه مفهوم مضروب
 بقوله ولا يجوز **تبرير** وفار وحلي **ثم يتقاضي** او بالتبرير او بالنفاز الفصح من
 البعثة او الذهب **بيده** اية في يده الفراض او العمل فيه بان تقوم عليه
 بيده **بما** ان العالم يوجد مشكوك يتعامل به ايضا بمجه المبرر هو تعصيل
 ثم ان وقع بالمتنوع مضى بالعمل فيه كما قاله ابن الفلاس وقال اصبح يمشي
 ولو لم يعمل فيه لقوة الغلاب فيه وقد ذكر مفهوم نقد بقوله **كجوز** لا يجوز
 فراضها ولو لم يوصل بها عمل المشهور وخطا هره ولو لم يجرى المحفرات التي الشان
 فيها التعمد من ربحها **وعرض** لا يجوز ان يكون راسمال فراضها هره ولو لم يبد
 لا يوجد فيها التعمد بالتمتع المسكوك كبلاد السود ان لان الفراض رخصة
 يقتصر فيها على ما ورد ومحل المنع ان يتولى العامل بيده سواء كان الفرض
 نفسه فراضا او ثمنه فان تولى غيره بيده وجعل ثمنه فراضا جاز كان وكله
 على خلاصه **بيده** ثم يعمل فيما خلاصه فراضا فيمنع او وكله **يسير** في هذا دونه

ثم يرد

دونه له ببيعة او عكسه **ثم يعمل** بالبيعة او بالدين **بما** يجوز ان يقع في المساريل
 الرابع المبرر وما **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 البعثة او المبرر ما **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 ربحه اية ربح المال لا في الفراض **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 بما يبيع ويبيع فراضا لغيره **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 ربحه **والحال** ان لا يبيع في يده اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 فراضا لغيره **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 لو فاضل الربح **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
المراد من حكم **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 فيه فراضا **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 بيده **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 من ايان او اذ اجاز **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 يعمل لما بيده **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 وتشتت **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 او انه غير مضمون **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 فراضا لغيره **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
بيده اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 مثله **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 في توليته الشراء **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 المتقدمة **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 به ما تشتري **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 به **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 والاسارة **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 بالنفقة **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 بان يوجد تارة **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 وسواء شاع **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
 الا انه قليل وجوده **بيده** اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض
بيده اية في يده العامل لاجل مثله **وتوليت** في الفراض

بلا تعويل

بني

مقام

في اية لا تشع الا بالاول المعديه وعدم جعله وشب بطلان قوله الاول
 قوله كقولنا انما عمل للمصلحة لانه في الزمان هو كمال في بيع شيء ويضع
 معه جثته فلا يلزم له بل الرب المال كان يوكله على بيع سلعة بغيره ولا يملك
 بالحق في الرب الرب المال لو قيل وكان في بيعه عشرة اشترى له بطلان قوله
 من عمل كذا ما اشتراه ثمانية بالاربع وهو الاثنان الرب المال لا يشتريه
 معناه بطلان المصنف مشكك ان مثل هذا لا يقال فيه متعديا في نفسه
 غير لازمة ان قد يكون هذا للمصلحة وقد لا يكون كما هو ظاهر واما ان
 بعشر لهما امره جازم عشر حتى حصل من كل ربح او الباع معه اشترى
 بالمشترى سلعة غير مال الرب بل ايضا لهما ربح في كل ربح الرب لو قيل فيهما كما
 لمودع يتجر في الوديعة والفاصل والوصي والشارع اذا ادركوا المال من ماله
 بالربح لهما ان الخسارة عليهم لان لهما ان نصيب الرب المال العامل
 في العمل قبله اقبل العمل وان عمل عقد الغرض في بيعه تعالى وعلى الرب له
 جفته كما ان الخسارة عليه فليس له لان نهاية الخسارة قوله والربح لهما المدة
 كور قبله في الضمير لهما الرب المال والعامل في الغرض لا يشترط اجماع كلامه
 رحمه الله تعالى او جنس كل من رب المال والعامل والمصلحة ان يغير لمودع
 او عدم حضور المصلحة او لو جنس كل منهما على عشر مال الغواض واخذ احد
 شيئا منه فخرافا بغيره فيبيع به في السلسلة ولا يغير في الوديعة والوصي والشارع
 هو ان يغيره الاخذ او الجنابة والربح له الياف خاصة لانه ان كان هو الجاني
 بغير رضاه وان كان العامل اتبع به في ذاته لا جنس ولا ربح لهما المصلحة واما الفخذ
 ولا جوارحه الجنابة او الاخذ فيكون فعل العمل او بغيره ولا يجوز ان يشتر قبله
 وان العامل من ربه انما يعمل ايا المال سلعا للغرض لانه يودي العمل
 راس المال عرضا لان الثمن رجع الزينة والمشهور في هذه البرع المروحة
 خلافا لما هو في اما اشتراؤه لنفسه مجازا واشترائه سلعا للغرض بنسبة
 اي دين يبيع وان اذا كان به جان جعل ضمن والربح له وحده ولا شيء منه
 الرب المال الا لا ربح لهما لا يضمن او اشتراؤه للغرض كشر من ماله نقد او
 اجل جان جعل كان شركا بنسبة فيسنة ما زاد او عدده في النقد كما لو اشترى
 لنفسه على ما تقدم من الراجح ولا يجوز اخذ اي العامل فراء اخر من
 غيره اي غير رب المال ان كان انشا في شغل اي العامل من الاول والابحار
 ومجهوم من غير جوارحه منه وان شغله من الاول ولا يجوز بيع ربه

۲۰

خ
العلم

ع. في التلاخيص

فيلعالم

لبضاعة

[illegible]

old
alt

وهو شينون وهو صبر الشجر واحده ودينه اذ النهر
وهو صبر الشجر واحده ودينه اذ النهر

منقولاً عنها في بعض النسخة بحذف الهمزة
التي هي في الأصل من قوله

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

اب الحارث بن الحارث

10

17. 4. 17



بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

منه الصبح زاد من غنائه وفسر ما وضعه على وجهه

انصره النظر واما القول بالاجساد وباللازم اجرة الفشل زادن كل المسمى او قلت واما
تغير الارض المستثنى اليها بيع من غير حقها **اما** **تغير** للمستثنى **بفقد** **كلم** **او** **بيع** **ارض** **مستثنى**
 ابيد من غير **الفسخ** من الاعوام لقوة الاصل فيها ما اعتبر فيه بيع معين يتناثر
 فيه واما الحيوان والمراد به الربي ولا يجوز الاستثناء الا بشرط عشرة ايام وتظهر القول
 لجواز الاستثناء انما يبيع بشرط ان ينفذ وفله **ولما** **البيعا** **على** **استثناء** **كلم**
 لرفع عا ادم او غيره **والقول** **معتبر** **كفشل** **خبر** **في** **بانه** **يكفي** **عنه** **على** **ايه** **على**
 ان يرجع جنوا وغسل خبر فيه على ابيه لا يعرف لشعر المستثنى **وقوله** **على** **المرجع**
 دون غيره **ومنه** **ان** **يبيد** **لها** **ايه** **بانه** **لا** **لا** **كلام** **له** **في** **هذه**
القبول **ولما** **واحد** **اضنه** **لهم** **البيع** **ان** **اخذت** **الشعر** **لانه** **مضنة** **انصر** **والقول**
ولها **البيع** **بموت** **القبول** **البيع** **ان** **الستور** **في** **بفقد** **او** **بفقد** **وعلمت**
 انشائية بالاولى هي العدة وما تات الاول بالانشائية **البيع** **وان** **اخذت** **انشائية**
 اولى تعلم بالاول ولا **البيع** **ولها** **البيع** **بموت** **ايه** **والحال** **ان** **القبول** **قبول** **قبل**
 موته كالا وعضاوم ينزى صلا **ان** **يقتصر** **بها** **فقط** **وما** **اذا** **او** **غيره** **ولا** **البيع**
 كما لو قبضت من ابيه قبل موته او ترك مالا للولد **وقوله** **في** **بفتح** **الجيم** **فوجس**
بأنه **أقول** **مقصود** **القبول** **بأن** **كونه** **اكتولا** **فارجع** **عن** **المعتاد** **فلم** **يستاجر**
البيع **لانه** **كعب** **ظهور** **الا** **ان** **يرضى** **بالمعلم** **وسد** **بالام** **الوجوه** **والعرف** **ايه** **وبين**
 الزوجية تظهر كونه ولا خيار لزوجها وهي محببة نزلت به فعليه ان يشاءها لانكلم
 منى عن الكرامة للخلاص الاجارة فانها هي البيع وهي منى عن المشاحة وبوخذ منه
 او من اشترى عبدا فوجسه **اكتولا** **فله** **وما** **ومنعه** **زوج** **في** **باجرة** **زوجته** **خير** **من**
ولها **لانه** **مضنة** **ضرا** **المهر** **والقوله** **يصر** **المعلم** **البيع** **ومثل** **الزوج** **السيد** **كما** **هو** **ظاهر**
ومنع **الزوج** **من** **سحب** **بها** **ايه** **ان** **الستور** **في** **برحلة** **على** **زوج** **غيره** **فمنعه** **ولو**
 كان بها ثمانية لان اهل العلم اشد وجميع بينهم الا ان يكون لها ولد خلال العدة ولانه منع
 من ارضاعه لانه منع بمنزلة الشرب وهي اذا اشتركت غير لا تمنع **والال** **الشر** **خارج**
بالسنة **به** **لا** **يستلزم** **فقد** **ان** **يأخذ** **على** **العقد** **عليه** **فقد** **سواء** **ان** **من** **المتاجر**
 امرأة لمخانة لعل لا يستلزم رضاه بل يلزمها الا الشرب او غيرها **السنة** **في**
 وعلى كل الحائز من سنة مستقلة من بيع واجارة بقوله **وقوله** **في** **بفتح** **الجيم** **فوجس**
 معلوم كناية وهي ثمة واكثر منه **ان** **يصر** **البيع** **للبيع** **في** **المتاجر** **المذكور**
منه **مشا** **والمراد** **منه** **معلومة** **ولا** **يد** **من** **احضار** **الشهر** **ولا** **له** **عليه** **ليمنع**
من **البيع** **ان** **السلط** **بشرط** **لانه** **يتبع** **من** **ان** **خير** **في** **دنه** **الزبد**

125

ابو القاسم والنفيس

[illegible]

مفتاح

نہایت

والشروع في الالف يوم الفقد او غيره مجز وكذا ان وقع على الكيل لكل يوم ركنين من
الشيء كذا لا يكون الا بشدة الشره الاول وهو كثره الشبهة **والثاني** اشتراط
الخطا **والثالث** ان يكون المصنف في حيزه من الشجر المسمى **بثلاثة** ما فيها فيصنفه
في الثلاث اي ثلاث اجمع وان زاد الى المصنف في موضع الاشارة وبغير الثلاث **بثلاثة** يسم
ولا يعتبر ما اكره به لانه قد يزيح وينقص فيقال ما فيه من الاشارة الى الاكره
بلا شجر منصرف فيقال او ما فيه من الشجر واذها بعد اسفله كلفها فيقال خمسة
او اقل وقد علم انه الثلاث او اقل ولو قليل فيصنفه سنة او اكثر لم يجز ولا ان يكون
طيبا الشجر في مدة الشراء وان يكون شجرة دخلها الدرع والضرر والزرع مثلا
مجز ما خاله الا انقص عن الثلاث وان اكرهت شجرة لم يجز ادخال شجرة اخرى
معه يوم لا تخبر بقوله **ولا يقيم غنم** بكنس الغنم والدة **وخوار** فيصنفه **بثلاثة**
اي بكنس منه او **بثلاثة** كيدمة او مجزها البساق او ففارة **بثلاثة** اي بكنس
منها الصلح عليه **ونظير** في الاكره جميعه ان الصلح بعد انقضاء مدة الاشارة للدار
وبما ينوب الزم ان يثبت اليه ان الصلح في الاشارة **وبعضه** ان شجرة يبيعها
في ذلك **في الاشارة** اي في الاشارة على الشجر لا يبيعت لمسلم وكذا في اشارة الكراء للارض
اذا اكرهت لدار الكراء لو اكرهت لم يبيعت لمسلم وكذا في اشارة الكراء للارض
على شجرة اي مملوكة بها كثر شجرة بعينه ولا تصح فيه اشارة لغيره **في الاشارة**
في الاشارة اي في الاشارة على الشجر او فعله ببيع الشجر عليه ما لم يتبع
خطا صوابا انما يبيعت ولا يجوز الاستسجار عليه **مطلقا** **في الاشارة**
وجوز **في الاشارة** لقرارة او منعة لا اشتراط حاله ككافة وبلاذ **في الاشارة**
حاله بكثرة ارضه وقلته **في الاشارة** **في الاشارة** وقام وخان ونحوها اذا لا يبيع
ان يكون الفقد في الامة **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** عليه فيذكر
فقد حوله وعرضه وكونه بكونه او غيرهما لخال كراء الارض للبناء عليه
في الاشارة **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
وكسرت له شجرة ما يركب فيه من شجرة وشجرة وصحفة لانها تختلف باختلاف السعة
والضيق والظول والخصر واما بالنسبة اوله وفتح ثلثه معلوفة السيف **في الاشارة**
في الاشارة **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
فيه الا ان عرف لعدم وجوده حال العقد **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
الحسية او بالاعهدية ولا يبيعت اوصاف اذ لم يكن مضمونة في الامة بان فصيحة

في الاشارة

في الاشارة

بان فصيحة عينها وان **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
بشدة الكراهة او بفعل **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
الاية يقوم مقام التعيين من حيث الشبهة العقدية **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
لركوبها وغيره بالاية **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
عينها بالاشارة انما يبيعت بالاية **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
البيضاء او الحمراء وليصرف غيرهما لا يبيعت بالاية **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
معك بالامة بغيرها وكلام المصنف لا يبيعت بالاية **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
ومعك بالاية وسبعة ونحوها ان لم يوصف وتعيث بالاشارة **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
في الاشارة **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
معها بغيرها **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
لحيث ينفى كل ركن الاخر معها **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
غيرها بغير ركن الاخر ومعهوم انهما ان فلت واشترط ركنها عليه عدم ركن غيرها
لم يجز له ركن الاخر واشترط بقوله **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
وركن غيرها معها **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
في الاشارة **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
تكون لمسا جرم الاول وان شاع اسفله من نفسه اجرة ما جوت به ان لم يبيعت عليه
ثمنها وان لم يبيعت ما استاجر عليه بما كلام له ومعهوم من قوله جازي
للمستاجر وقوله اجرة نفسه انه لا يعمل بها انما يبيعت من كراهية بقدر فبيعت
ما عمل **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
اكثر لمسا جرم الاول اجرة ما يبيعت من كراهية **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
لغيره ايضا **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
للحق **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
هذه الاشياء اذا العرف فاعلم ما فوقه عد البقرة **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
في الاشارة **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
ككتابا ونظم كقربا والمراد به ما يركب عليه من برذعة او شاة اعظم منها **في الاشارة**
كسرج وقوبة ولجام ومغرد يفعل بيضا بالعرف والافعال **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
لحم الاكاف وشبهه حكم الحية ومعهوم ان ركنها في الموضع **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**
بان مرادها بالحق التصوير لا العلم وهو انه الاول فكثر وكثير وعمل بالعرف **في الاشارة**
في الاشارة **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة** **في الاشارة**

107

ليست

اشهد على الخادم لا يلوصلت الواهب قبل من لا خدام او الامارة بلا كلام لو ارشده
واما لو تقدمت الهبة فالواهب هو له في المصلحة فلا يتاخر الواهب
اقدامه ولا العارية في حوز مودع بالفتح لودعة وهدية ما كان له في غير
مصلحة بالهبة ورضي ليكون على المودع له لا ان له يعلم لانه في علمه خارج
للو اهب وهدية صار على المودع له وغيره انما انما لم يشترط علم
المودع بل قدان بصفة حوزة ملكه في المخدم والمستعير ونحوها ايضا لم يعلم
المودع بالهبة حتى مات الواهب لم يتصل بالفتح حوزة له في نفسه وهدية
ما كان له في غير علمه ولم يعلم فان ما كان ان القاب لم ينفذ المودع له ولا امر
الواهب في ذلك وقوله ولا امر في ذلك يعني انه لو امر به لما زاد ان ارض القاب
القاب بالمول للمودع وبصير المودع ولا حوزة في نفسه ولا في غيره
في هذا المودع له الا في نفسه وان مات الواهب فان حوزة له لم يفتك
وان يتركه للميراث وكذا في المستعير في العرف بين المستعير والمستعير
ان الاجارة في نظير عقاوفة مالية وهي لازمة للمستعير ليس له الرجوع عنها
تخلوا العارية وليست لازمة للمستعير بل الرجوع عنها بل في حوزة حوزة
للمودع له وايضا في المودع له في المستعير في نفسه وهدية
في الاجارة للمودع له في نفسه في المستعير في حوزة المستعير لعدم جواز
رد الواهب كما اشار به بقوله **ان الواهب المستعير** المودع له في الاجارة في نفسه
واما لو وهبها بعد قبضها في المستعير فلا يكون حوزة المستعير حوزة المودع
له وان كان في الهبة اية او الواهب **بفعله** بعد ان كان المودع له في غير
حوزة بان يكون الرجوع في نفسه فلا تصح الهبة بل يتصل به ان لو حصل للواهب
ما منع فيرجعها للمودع له لم ينفذ له باخذها بل بعد ما تم بين الرجوع
له بقوله **بان** اجرها المودع له لو اهبها او اقرها في ملكه المولى المودع
له الهبة لو اهبها عارية او في العارية والعرض والادام في حوزة له
ومنع مانع في المودع له بان تلك العارية تصير له في نفسه وانما اذا سمع
المحصل مانع فلا يتصل بها في الواهب جبر عليه ونعم الهبة وذكر موصوم
بغيره بقوله **فان** رجوعها له بها في بعد مضي سنة من حوزة ولا يتصل بها
لها غلة اعم لا للمودع لانه في حوزة الواهب **او رجوع** الواهب في حوزة
من المودع له بعد حوزة لها بان وجد اقرار خالية فيسكنها ولم يعلم المودع

المودع

المودع له في ذلك او رجوع الواهب **فان** الواهب في المودع له في الواهب
واما لو تقدمت الهبة فلا يتصل الهبة في جميع ما تقدم رجوع عن فريضة او هبة
اشهد الزوجهين للواهب في حوزة المودع له في الواهب عنه الضرورة والضرر لا
للمناع ما عدا دار السكنى فيشمل المأدم وغيره واما دار السكنى فبعبه تبصيل
اشار له بقوله **وعت هبة او حقة دار سكنى** **فان** الواهب في المودع له في الهبة
انزوج دار سكنى له زوجته فلا تصح رجوع المودع له في السكنى للرجل لا للمرأة
بانهما تبع له **وعت** قوله لا في السكنى قوله **فان** في الهبة **فان** الهبة
واهبها حتى حصل مانع من موت او اطلاق ذمة او غير ذلك فيسكن المودع
الان يهب ولا ريب او وصي او مقدم فاق **المعير** **او** **المعير** **او** **المعير**
لا يتصل ان يفت عنه في حوزة له لانه في حوزة له في حوزة له في الهبة
وان لم تحضر الهبة ولا في الميراث ولا في الميراث في الهبة في الهبة
الان يهب له **فان** في حوزة له في حوزة له في حوزة له في الهبة
او دار مودة او حوزة له في حوزة له في حوزة له في الهبة
عليه مع بغايه عنه ولا بد من اقراره عنه في الهبة **فان** الهبة
هبتها المودع اذ المستعير ساكن بها حتى مات **فان** الهبة
وغيره في الهبة المودع اذ المستعير ساكن بها حتى مات **فان** الهبة
سكنى **فان** الهبة المودع اذ المستعير ساكن بها حتى مات **فان** الهبة
ومع النصف في الحوزة له بان لم يترك له في الهبة الا بالجد من يتركه له وان سكن
الاكثر والكره له الا في **فان** الهبة المودع اذ المستعير ساكن بها حتى مات **فان** الهبة
ولم يفرق بين المودع له في حوزة له في حوزة له في حوزة له في الهبة
مع ومالا فلا خلاف في الوفاء للهبة والصدقة المرمية التبعيل المذكور
فان الهبة المودع اذ المستعير ساكن بها حتى مات **فان** الهبة
لانشاء بمخرج تملك اية اذ يعرض بغيره وخرجه بقوله حياة المولى بفتح اللام
الوفع المودع وكذا الموت باجر معلوم ونفع يرد عليه الوفاء من ماله
حياته وخرجه بقوله بغير عوض ما اذا كانت بقوضها جارية فاسدة وقوله
انشاء الوكيل باستحقاقها وقوله المولى بالفتح يفتي انها اذا كانت
حياة المولى بالحق لا تكون حصة حفيضة وان جازت ايضا كغيره في الهبة
جنبي مضمما وانما كانت حفيضة في حياة المولى بالفتح لانها لا تصرف لها اذ لم

انما سمى عند الخلق بالملك او المصير في الدنيا او المصير في الآخرة
 بالاعتناء به وكنهه في الدنيا وعبر بالحوار بيننا في قوله لا الرقيب ولا يشترط
 فيها لعلنا لا نعلم ما دار في القلوب من حقيقة وعقار ونحوه مدونة عند المصير
 كما اشار به بالكتاب في قوله **كأنهم في دار أو غيبية أو في دار أو سلاط أو مستخفون**
 أو أعينهم في دار أو غيبية فانه ينصرف الحياة المصير بالفتح لاكن وهو اعلم به لا بد
 من حقيقة تدور على الاعمال والادراكات هبة أو الموت **ورثته** با وما ذمة خلوة يجوز
 مع هذا الجمع فيصير كدما به ثلاث صور **ورثته** الموت المصير بمعنى الشيء المصير
 اذا لم يمت المصير بالفتح ملكا **المصير** بالكسر **ورثته** ان مات يوم **ورثته** أي المصير
 المصير بالكسر لا وارثه يوم المصير فلو مات عن آخر مسلم وولد كما جاز او ور
 فيق شيع المسلم الولد او غير ثم مات المصير بالفتح ومع لا وارثه انوار يوم
 موت المصير بالكسر لا وارثه انما التصرف بمقتضى الارث يوم المصير جمع
 وهو لا يقتضيه شبه في الرجوع ملكا وان اقتضى الرجوع له والشبه والفتنة
 به بغير **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
كأنهم في دار أو غيبية أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 معاجلة ذمات احد هما رجعت للآخر ملكا يمنع بينهما ما شاء من بيع وغيره
 وكذا اذا قال **كأنهم في دار أو غيبية** فانه يرجع للآخر فبما اذا مات الآخر رجوع صرا
 وح الا حيا سر وقيل يرجع ملكا **المصير** بالفتح **ورثته** بغيره ملكا معقول رجعت به
 مقدرا لما علمت وقال **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 للمسلمين أي ترجع ملكا للمصير او وارثه في الاول وترجع ملكا للآخر من غير
 في الثانية لا كنهه خلافا فاعلم اننا غلبية ما رجوع الغيبة لما يله الكافور
 بغير النسخ ملك وهو خير من عند الله وهو الرابح في المسلمين ملك
لأن الرقيب بضم الراء والفتح انما هو بالياء الموصوفة بما يجوز في خبره ولا ملك
 وهو ملك امرأته لان كل واحد منهما بغير موت صاحبه وارجاء المصير
 تفسيرها بالمثل بقوله **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 منها لها حبة في حقة واحدة **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 قبل ذلك ولا يخفى ان دار كل ملك له بالمراد ان مات في داره مضمومة
 لداره وان مات في داره ان ملك مضمومة لداره وانما منع لها فيه من الرجوع
 وجه المعروف في الخلافة فانه وقع ذلك والخلق عليه نيل الموت بلسان وان لم يخلع

ع ح

ان الله اعلم

وان لم يخلع عليه الا بعد الموت رجعت له امواله ورثته ملكا ولا ترجع من امواله حيا
 به سادس بقية وشبه وان منع قوله **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 الاربعة عشر سنة معلومة او سنة ملامة من المصير بالفتح والحق والحق والحق
 شره ان يكون الشكر في تلك المدة **المصير** بالفتح **ورثته** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 لا بد من ما يصير اليه النخل بعد تلك الاموات في غير سفيه وان وقع والخلق بالفتح
 قبل التفسير بلسان وردت النخل شجرة لها بها ورجع الموصوف به بنقطة وملاحة وان
 ماتت بتغير ملكها الموصوف به بغيرته ما يوم وقع يده عليه ورجع من امواله
 بمثل ما كان من الثمن **المصير** بالفتح **ورثته** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 او سنة وشكره انه **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 الا بالفتح وشكره عليه ايضا ان لا يتصرف فيه تصرف المالك من بيع وهبة ونحو
 هذا حتى يبيع الا جزا المذكور مما يجوز له فيه من التبرع عليه ولانه باع العبر بلسان
 بنقطة عليه تلك السنة ولا يدور من مسلم العبر بالفتح الا جزا لا يمتد به
 النقطة بالحق وهو غير متحرك **ورثته** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 الذكر والاشياء في غير اوكلي غيبيا او غير اخذها منه جزا لا عوض له خازها الا بلسان
 بان يقول رجعت مبيعا وهبته له او اخذتها منه او اعتصم بها بلا يشترط رجوع
 الاعتصام بالحق لا يظهر بعد من تعرفة الامانة له غايابا وليس له الحد يش ما يدل على الشر
 بعد ان اعتصم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
بقوله راجع لجميع ما قبله اي لاي ملكه والهيبة بغيره اي لكونه عليه بالامير دون
 الصدقة والميراث بغيره دون الهبة والخاله والاخت لا كما فعل جوار اعتصام الام حيث
وهبت غير ان الالب لا يتبعها بغيرها الا اعتصام منه وسواء كان الالب والاب
 مفسرين او مفسرين او واحد **ورثته** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 جنونه الا اعتصام **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 موت ابيه **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 واما لو هبت وولدها الكبير كان ذلك الا اعتصام من غير ان الختم اختار ما ذكي
 من نفسه مختارها فيه للبيعة والخلع المدة فلا يكون عليه موقوف المصير
 كما هو بغيره هبت كبر او غير اذا ابواه مجنونان الا ان يتيمم لكان جارا لغير المدة
 هي مع الايضاح **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم **كأنهم في دار أو غيبية** أي كقولهم
 الاثرة ان شره لا يجرى دات الولد بلا اعتصام بها وكذا ان اراد المصير والحق

١١٢

لا تأكلها لان كان في ثيابها لا تلحق اليه اليهودي لان الثيابات وهو ما دون
 الدرهم الفسوس او ما لا تلحق ان يغير اليه وتصح غايبة بتركه كعمى وعيون
 وشي من ثمر او زبيب فلا يعرف ولما اكله اذ لم يعلم ربه والامنع وضمة بملكان
 طحها كلبا من تحت لادخله وكل يوم اولا شجرة ثم يفتقسه او يمسك في
 ايها ما نسيه او لا حجة منها في اللفظة ان لم يعرف وشدة بان كان الملتصق من دواء
 البهائم والافاعي كما لو تراخي في التعرّج حتى هلك في عرقها وجعلها باليد
 بين عظام وجدت في ثيابها لانها ماتت من مضطربها ولا بد من التعرّج وجوبها
 بين ثيابها في الثغرات لا بد من ذكرها بوضع عام كما اوشى اولوا عدم ذكر النوع والصعب
 لان ذكر الجنس يوجب اذهاب بعض الخرافات من معرفة ربه والوكا باعتبار جدي
 العادة وقد بقيت لمجرى بسراة اوضح من مذهبها العالم ان الائمة وقد يخلص
 على عالم المسلمين ان اوجب في سنة اية يسويها الا ان الائمة له جملتها
 بعد هاتين هاتين السنة او التصديق بها عن ربه او جسد او التمسك بان يكون
 تملكها بالملتصق هذه الامور الثلاثة ولو وجدت في سنة خلافا لمقال التشباخ
 لفتنها بعد السنة والجب تعريضها اذ حال كونه ضامنا لها اذ اجاب بها كيب
 اية التصديق بوجهه والتعلق كنية اخذها اليها كما يفهم اذ اخذها بنية
 التمسك قبلها قبل التمسك بها ولو قال كنية تملكها قبله كان او لم يكن انما
 الملتصق اذ اراد اللفظة فنوى اخذها تملكها ثم اخذها فانه يفهمها لربها
 ولو تلعت بسماوي لانه تملك النية مع وضع يده عليها صار كالغاصب يفهم
 كما اذا نوى التمسك قبل السنة بعد وضع يده عليها ولما يفهم في رخصها
 لموضعها وغيره بقا اخذها التحريك في التعريف الا ان يرد لها موضعها بغير
 من اخذها بغير عت بغيره بل لا والضماع وعدمه فلا اخذها لغيره كونه ورد
 بغيره بلا ضماع فلهما عن **الضماع** اخذها للمجرك او لا وخوارق كذا الذي يرفق
 كالمجموع ما تقدم مما وجوبه بالانفصال وعدمه والضماع وعدمه وليس
 لشيء منه من غير ضاع منه قبل الفسقة بتعريفه او بعد نية تملك
 محتاجة **فصل** في رفته يباع بها ما لم يبد وبيسره اسفلها منه واما
 بعد السنة مع دمنه يتبع بها اذا اعتق ولا يبدع فيها وله اية الملتصق
 في او بعد الا يبيع في كفا كفة وكلمة وفقر ولا يفهم ولا يوجد
 بقرينة ايعا من كمال الوجود في رفا من ويسر عليه تعريضه لا كفا ينفذ الاستحالة

الاشياء فبها لا يفسد في نفسه فليس له ان ياكله بان اكله فهي ان كان ثمن
وله ان ياكل ثمنها او ياكلها بغيرها ولو يفسد ثمنها لا يفسد ولا ثمنها وان يفسد
للصبر ان ولو يفسد بوجه من افعالها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
حيث لا يفسد ولو يفسد بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
خوفه من سبل او جوع او غيره او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
الكل ولا يفسد عليه ولا بان كان ثمنها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
كله لو كان ثمنها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
بين وان اخذت ثمنها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
اخذت منه بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
خوفها ان يفسد بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
بفتح اللام ما تعذر به من خوفه او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
اي ما هو لا يفسد عليه من غيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
لضمون فداها لم يفسد وله ان يفسد بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
موقعه ضمنه ان يفسد او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
وله غلظته من غيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
وغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
وغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
التي يفسد به والبيع ما يفسد به او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
عليها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
محتاج فبفتح منه اي من المسمى بفتحها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
منه ورجع المشتري بالثمن على المسمى او بغيرها او بغيرها او بغيرها
بها عليه فلو اخذها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
نفسه مطلقا او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
تعين القيمة على المشتري او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
وتلك منه من المشتري في نفسه او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها

الاخوة

عنده اي وجدته عنده فبفتحها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
كله من وان تصدق بها من نفسه ولا رجوع له على المسمى كما اشار به بغيرها
بفتحها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
لربها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
تملكها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
يوم في نفسه او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
التملك بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
تفرد لغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
لغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
الله بالا واما ان يقول بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
عربة اللقيط بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
ومن غلظته او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
الاج وعلية او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
ولا رجوع عليه لانه لا يفسد بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
بان اعطى عنه لم يجب على المشتري او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
الا ان يملك كهيئة من صفة او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
وعلية او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
رفقة او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
رفقة او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
رفقة او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
بها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
المشتري او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
وان لم يجد المشتري او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
لغيره انه لو ضل على البيعة او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
لا ان يفسد او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
ان يفسد او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
بل يرجع ببيعيته لا قول الله بان يفسد او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها
وولادته او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها او بغيرها

١٨٥

اشق

بيعة

بغيره

شاهر

د

فصل

وكذا به المفرد فان عدده اخذ المفرد ويرفع ملتفة العبد امر العبد للامام
 بالامر بقرى الملتفة **فصل في** بقرى الله ما له وصدة العبد وهذا من
 تنمة ما قبله وهو معنى قولنا ان الله بعد الرجوع الى الله بان يعرف مستغنى
 له يحتاج الرجوع وهو الرجوع للامام ان نفع نفع كل صفة والامام يرجع وان كان
 انما له عبة من فكر الرضا فكر واخر كنهه انما بكتاب فافهم فكره مضمو
 نه انه قد شهد عنه ان صايب كتابه بكتاب الانبيا خبر ان الثانية هوب
 صفة عبة ووصفة مكتوبة بكتابة في الله **فصل في** انما بكتاب الله
 الخاضع ما في الكتاب ولا يثبت عند بيعة ولا غير ذلك والله اعلم **باب**
 في القضاء والعدالة وهو رتبة يملكها من ماله الجاهل له وفي الامور
 ومضرا لا اذا كان في قضى رتبة دينة اياه ووجه ومضرا الحكم وهو الراد من
 والغا في الحاكم امر له الحكم وان لم يحكم بالعدل ولا يستحقه شرعا الا من توفرت
 فيه شروط اربعة اشارة الى ان المصنف بقوله **فصل في القضاء** على ان يستحقه
 عدل بعد ان يشهدا وتوابعهما عند الله هو والعدالة **فصل في** انما بكتاب الله
 والبلوغ والعدل والحرية وعدم البسوس كذا هو في لاشي ولو خفي **فصل في**
 المفرد الخ. ينبغي ان يتبين الكلام ولا يتبين ليس لما يوجب الاقرار والانكار
 وتنافر الكلام بل العكس جودة الدين اذ ركه له ما في الكلام **فصل في**
 وجوده بل لا يتبين ولاية العقل عنه وجود العينة المخلوقة والابدية في حتمته
 مكنون **فصل في** هو المستحق للقضاء وهو الذي له بجه كامل بضمه بنة
 المساييل المنقولة والشيخ ارجح ما يظن فيه تضييقا من القول في مذهب
 اقصاه او باعتبار الاصل والارجح ان يجمع تولية المفرد مع وجود العينة
 وزينة للاهم **فصل في** هو التولية وهو خامس وهو انه في تبيينه بل لا يتبين خلا
 به غير القرين لان انبياء الله عليه وسلم بعد الخلافة في قرينين وقرينين
 قيل هو قرين مالا بسا التضر والاكث على انه هو التضر ولا يتضر ان يكرس
 عبد سيا ولا يملو بل لاجماع العامة خلافة المهدي وفي تبيينه وعمرو وهو
 عدوى وعثمان وهو اموي وعمل وهو **فصل في** والكر من قرينين ثم استقرت
 الخلافة في بني امية مع كثرة البعث ثم في بني العباس **فصل في** هو رتبة
 من طائفة او فاضل **فصل في** بعثت الامام ارجح مذهب امي منه
 لا يقرن غيره ولا يمانع **فصل في** مذهبهم وكذا ذلك المقتضى بان حكم بالظهور

ولا يتبين

بالفقيه

بالفقيه نفع حكمه الا اذا لم يشهد بضمه وكان الحاكم من اهل الترخيص ونزح
 عنه ذلك الحكم بمرجح من الصراحت فلا ينقض كما لو قال من عند عدم التضر وهو
 اهل له ويجب ان يكون الحاكم ذكورا وكلامه وسمع بلا يجوز تولية الا على ولا يتكلم
 ولا يصح وان وقع بعد حكم الحكم ولا يتكلم ولا يصح ولا يصح ولا ينقض لان عدم
 هذه الامور يثبت شرعا في صحة ولا يثبت ابتداء او لا في صحة دوامها بل هو
 واجب غير شرعي في الامة او الدوام ولا خلاف ان وجب من نظم ولا يصح لهم شيء
 مما ذكره واستشهد منه امران عدم جواز تولية بضمه ابتداء ودواما وصحة حكمه
 بعد الوقوع **فصل في** التولية في التضر في الوقت بشرطه الفضا او لا يجب
 بنية على نفسه او ماله او ولد او اولاد الناس ان لم يتنزل او الخاف في خياخ
 له او لغيره ان لم يتنزل الغوث والكر من قبل التولية لانه الغوث ان طلبة منه
 الامام وتولية الحكم من الامام ان لم يطلبه ولا يضر به مال في طلبة جينيغ
 لانه امر متعين عليه وتبين المتعين له بان يضره شرطا ولا يتبين
 ولا خلاف في صحة ولا فاعلم حتى بركة التولية **فصل في** من الامام لشدة خضوعه
 الذي دون غيره من جروض الكفاية وحيث لم يتعين باحد الوجوه الثلاثة المتقدمة
 مة فيحرم دفع ما لا اجل لتوليته عن ميت او حي وتدرج احكامه ولو هو ابا
 بلا يرفع خلافا وقرن قبول القضاء او طلبة الجاهل وكما لب انما المتداعيين
 لانه من اكل اموال الناس بالباطل والواو بعينه او واما طلبة ما زماما هو
 للقضاء في بينت اهل او مالا وخب عليه بلا يحرم بل ينبغي اذا كان في ضيق
 عيش او اراد ان يوسع على عياله من ذلك وتبين ليشهد في امة الناس بقصة
 ابدية اياه او ارشاد الله سبحانه لا يشهد لا من تولى ثم شبهه في التدين
 قوله كذا وهو من يتنزل الشبهان خوفا الوقوع في العسر من غنى او خي
 ما لا ينبغي على نفسه وعياله منه لان الغنى مظنة التضر وتترك الجمع خصوص
 ما اذا انضم له ورجح حليم ليعلم من لا خلاف بان مولى الخلف منشا للظلم
 واداية الناس تترك اياها كل من يتنزل مالا يليق المروءة من جاسي ينسب له معروف
 بالنسب ولو لم يكن بانه فرشيا ليا يتسارع الناس للعدى بيه كايما الرشي
 واللعان **فصل في** التولية في العلم في الفضايل بلا يستقل برأيه ولو جحد هذا لان
 الصور لا يتفيدة به بل انما ظهر على جاهل مالا يدين عليه لا لملك رتبة
 المدين عند الناس ولا حصة المدين بل لا يكون محمدا في زنى او فضا او شرعا
 او لفرقة او غير ذلك لان رتبة احكامه رتبة المدين عند الناس وان كان المدين

112

مرسوم

فيه واحد وبأمر من عدائته أيضا وأغضرت أظفارها ولو جتهدت في إلتصافها ندبا
 فيلوجيون أو تشا ورطخ ان لم تحضرهم وفي نسخة وشا ورهم بالاول وهو هذا
 في الامور المصحة التي تشاها تذا في النظر فيها واما الاحكام الظاهرة
 فاطحة في حجة له باحضارهم كما هو كذا هو واغضرت وجوه تشهدا في بعض
 الافراوات التي تقع بين المهرم خشية محذرا لافراوات ايضا الحكم انما
 ينتم بالشرع ودونها نظر فيك يتوهم مع التعريف انه لا يرد احضار الشهود
 المقامتين عنه مع ان المصلحة احضار مطلق الشهود وتبعيت به
 يكره للفاضة ان يفتي في خصوصية اي شأنه ان يخصم فيه كالبيع والشفعة
 والمنايات وان لم يقع لان الافتاء يورد ان تصرف الكلام فيه لانه احكم
 بما اقرى ربما قيل حكم بذلك لا يبدى متوهم وان حكم بخلافه لتجديده نظر
 او ترجح حكم قيل انه حكم بما لم يفت به ويكون السؤال من الاول
 يشترط ويبقى شهودا في بعض قضايا به ان يكره خوف العايات او شغل البال
 ان الحرف فيما علم نفسه في يجوز كما يجوز في بيعه وشراؤه في مجلس القضاء
 وقيل يكره ايضا وانما جعل المصنف لكراهية التاجية **فصل في** وفراوات من غير
 له او منه لغيره في بعضا وانما في اعطائه مالا للمسا في الجلب له به سرعة
 ان يكره في الجميع وحضوره في بعضا في العلم في جمع له الناس في المصادرة
 القوية بدليل قوله **لا يشاء** فانه يجب بشروطه وقبول هذه في المحرم قبولها
 ولو كان عليه بالاشهاد البيل النجوس للشهد وتجاوز البقية والمبينة قبولها
 من لا يبرحوا منه بما هو ولا يكون على خصم الا من شح من سبب الحكم له كالمية
 وعقده وانه وخاله يجوز قبول الهدية وكذا ما قبلها بالاول وفي جواز قبول
 هدية من ائمة ما قبل **لا يلة** للقضاء وعدم جوازها في الكراهية قولان
 وفي كراهية حكمه في حال تشبهه به سيرة في الصريق وان لم يكن ما شيا وجواز
 قولان او حكمه فتكا المايه من الاضحية في اي مكنته ذلك وجواز قولان
 وفي كراهية التزائم بحدود حكمه في سببته في خصوصية بيته وفيه مسلم لانه
 يعتقد حصة كل واحد في يوم السبت والحكم عليه خوفه لما يترجم فيه
 وفي جواز قولان وفي كراهية تحذره جلوسا به بهما في بعضا في بعضا في بعضا
 ان مجلس الحكم يضاف على الحديث فيما لا يفتخ وجوازك ليس في بيته ويرجع
 اليه جهته قولان وفي اشتراط دوام الرضا من الخصمين في التحكيم اي فيما
 فيهما

في احضار

في

اي فيما اذا حكمنا شخصاه تلك النازلة للحكم ان لا تنتهيه او هل يشترط ليعود
 الحكم من الحكم دوام رضاهما به حتى يحكم فدان رجوع احد هما فيه لم ينعقد
 حكمه عليه او لا يشترط فيلزم لاحد همار رجوع في الحكم ولو رجع لم ينعقد
 رجوعه وله بت الحكم عليه وان لم يرضه ويرفع الخلاف قولان في الرجوع الاول
 واما لو رجعا معا فلهما ذلك ويحكم ان الحكم ولا يفسخ ان حكم ومعهما الخلاف
 الفاضل فلا يشترط دوام رضاهما للحكم فلا نزاع لان التحكيم غلط عليه
 اختيارهما خلاف الفاضل فانه نصب للالتزام وان لم يرض احد همار به ولا يحكم
 الحكم ان ينعقد وقيل يكره ان يحكم مع ما يدهش عن تعام البكر ومضى حكمه
 ان حكم معه وكان موافقا واما حكمه مع ما يدهش عن امر البكر فلا يجوز فلهما
 ولا يفسخ بل يتعقب ومثله الصفة والمدة في كل رقيب والخوف وخيف
 انفسر والصور الشغل بالامر من الامور وعجز الفاضل وجوبه لاشهاد في قوله وهو
 من يشهد به لم يعلم وان صادف الرفع في المصلا به من مفسر الى الجماعة من
 الناس بالقرابة المرحمة بنده ان مع نداء عليه والتموا به في الاشواق والهمما
 علات واشهاد امره ليرقد هو وغيره ولا يخلف راسه او كنيته ولا يستخف
 اي وجهه نحو سوا او حين ثم في قبوله ان ظهرت توبة تزداد والنقل
 والحق عدم قبوله لان محل التردد هل لا يفسد اتفاقا او فيه قولان واما الفاضل اذا
 تحول المرحمة ثبتت عليه فلا يجوز توبته بعد ذلك ولو صار احد زمانه
 وان اذ الفاضل القاري ان شاهده زوروا في تاييد مفر من زور قبل الشبوت عليه
 في ان اجروا في التايد لم يجعل منكر او لا في تركه وعز من انما في خصمه
 لحضرة كما يقول لخصمه يا بذر او انت عاجز فاعلم او من انما لم يفت وشاهده
 ولا يحتاج الى بيعة في ذلك بل يستند في ذلك الى علمه والحرف في الله لانتهاكم حرمته
 الشرع فلا يجوز للفاضل تركه واما بغير حضرته فلا بد من الشبوت في بيعة
 او افراوات في الشبوت اي لا يعزى بقوله للشاهد شهادته على ما في الجلال
 قوله يزور لانه لا يلزم من اليان شهادته الزور اذا لم يزل العلم من الزور لان
 اليان بالتمسك للواقع والزور بالتمسك لعلم الشاهد بعد بيته
 بشيء يعلمه ويكره المدة على عليه فده فضاء او ابرأ منه او اجيل عليه
 او عفى عنه ولا مضرة في الشاهد في ذلك خلاف الزور فانه انما لا يفتخ
 ما يعلم كالحضمة اي كقوله لخصمه كذا بنت على او ظلمت او ظلمتني فلا يوجب

وفي اشتراط دوام الرضا
 والتحكيم وهو الرجوع

في

لا يجوز خلافه بالخالف او بالذات في فؤاد وليس هو وحيث بين النصيب في القيام
 والمجاولين والكلام والاستماع والنظر لهما وان كان احداهما مسئلة
 شريفا والاخر كاجرا وقتهم في سماع الدعوى المتبادر من وجوده بالخالف ولو
 سبق الحاضر الضرورة وان تعدد الاما جرفهم الا سبق الضرورة وقدم ما
 تقتضيه قوائمه لو قدم غيره عليه ولو ساء من الضرورة ان يكون ثم السابغ
 المجلد في القضاء على المتنازع عنه فان الما من عنه فاعلم وان كان السابغ
 على متبعا محققين او اكثر يقدم على المتنازع بكونه خفوفه بالاثبات وان كان جديها
 طول يضر بالمتنازع فقدم احدهما واخر الثاني عما يلبسه ثم اذا لم يكن مديسا
 جروا لا سبغ وان جاع ومعا وتبقى اذ هم وجهل وجهل والحق في السبغ
 ولا ما تقتضيه قوائمه اقرب بغيرهم فمن خرج منهم بالتقدم فيهم وجهل
 الغرض ان يعرف وقتا او بوقا للتساع ولو كانتا خصوص من مع رجا لانه
 استتره من كالتفتي والله عز وجل يشبه في جميع ما تقدم في قدم كرضها
 المصداق وما يقتضيه قوائمه ثم المتنازع ثم افرغ وكذا في المصداق في
 وكذا في الاما بالحراب والخيال او امر مدعي نانية بما على الاما في الفاضل بما
 الكلام او لا والمدعي هو من لم يرد قوله في الدعوى على مذهب في ماله او ماله
 معهود غير جاري له يمكن له ثلثا هديصة في ماله من هدي في حين الدعوى ورذا
 كلب منه البينة بصد في واما المدعي عليه وهو من تملك باعلا او عرجا
 او لا اصل في اثباته في الدعوى وقوله بالكلام في الدعوى متعلق بالامر ولا يعلم
 المدعي بان قال كذا المدعي بالباب لخاصة به نفسه او برسول الغرض
 ان يكون بالكلية البند في والبايكن احدها جاليا افرغ بينهما وادامر
 بالكلام بصد في بمعلوم محقق في ماله عليه دينار من قرض او بيع او نحو ذلك
 ذلك واختار بالمعلوم من المحقق في ماله عليه ثلث الا اعلمه وبالمعق
 من غير محقق عليه دينار في الحق او ودهم فلا تسمع دعواه على المشهور
 وهذا في غير دعوى اثباتها كان ينضم انما لا بسرفه تشبيهه او بانه
 من كيه بتسمع وتوجه اليه من المدعي عليه كما في السبغ
 الشهادة في الما من وكذا تسمع دعواه ان ادعى بمجهول وسين
 السبغ لم يسمي عليه شيء من بغية معاملة مثلا ولا كذا لم اعلم قد يكره
 المدعي عليه ان يجيبه بشيء محقق او بالانكار والحب والايدي بمعلوم

المدعي مقرر الحق

امره لا شيء الا

بمعلوم

بمعلوم ومحقق بان ادعى بمجهول او معلوم غير محقق لم تسمع دعواه كما
 كذا ان له عليه شيئا او ان له عليه شيئا ولم اعلم بسببه بان بين السبغ
 سمعت في الثاني كالا وان يكون الما من وكذا في بيان السبغ بعث
 وتزوجت مثلا وان لم يبين السبغ وقيل على الصحيح حتى يتبين خلافه
 بان يكون مدعي او مدعى او فراض ونحو ذلك وان يكون الما من تكام او عفة
 ولا يبين المدعي السبغ ويثبت المدعي من السبغ وجوبه بان غير مسموع
 من عليه السؤال عنه فان لا اعلم عنه به او لا يبينه لم تسمع دعواه
 فلا يلزم المدعي عليه بمجرى كما ياتي ثم بعد بيان السبغ امر القاضي مدعي
 عليه وهو من لم يرد قوله بشيء من شرعي كالا مائة فانه عهده في الشرع ان لا
 من مذهب في قوله كذا المدعي بالفتح وعامل الغرض ورهنا فالتا او اهل
 كذا المدعي فان الاصل عدم المدعي وكما في انه حرجا ان الاصل المديونية المدعي
 انه رفيق بعلمه البينة في المدعي انه عتق الا الاصل عدم العتق لانه دعواه
 استلزمت ان يقر بان له جري عليه الف كذا المدعي عليه البينة كذا المدعي
 وسبغ مدعي عليه كذا المدعي وقوله بمجرى متعلق بامر المدعي المدعي بان
 يبيع باقرار او انكار فان اقر والا لطلب المدعي المدعي البينة فان افادها
 بطل دعواه ولا توجهت اليه من المدعي عليه وانما توجهت عليه وان
 اثبت المدعي انه شريك به بين ولو امره ان بينهما خلقة او كذا يسع
 بالنقد الحال وان كان ثبوت الخلقة بشهادة امرته لان النقص من الخلقة
 الشك وهو ثبت بشهادة واحدة ولو انشأ لا يبينه جرحا في جرح المدعي
 عليه بعد اذ لا يجوز بشهادة باطل المدعي ولا تكفي في ثبوت الخلقة
 متوجه في توجيه البينة يعلم ان قوله ان خاله كذا شره في مقدمتهم
 على قوة الكلام لا جاز الا من الجواب كما هو ظاهره وكان عليه ان يقره
 بقوله بان نجاها واستحقاقه ليكون خاله في السراد ثم ان الذي عليه الفصل
 انه لا يشترط في توجيه البينة ثبوت الخلقة واستثنى من استثنى الخلقة
 لتوجه البينة ثبات مسد يل توجه به اليه ولو لم تثبت خلقة بقوله
 الا انما يدعي عليه بانه فيه ضعة يعلق ولو لم تثبت خلقة لان نصب
 نفسه للنا من صفة الخلقة وعشه التا جرح نصب نفسه للبيع والقرار
 والمشتري بين التا من بنية على عليه مسرفة او نصب يعلق ولو لم تثبت

191

ما يثبت به شيئا
 في المرات السابعة

ولو وافق الحق والابن شاورهم تعجب حكمه وينقض عنه الحكم ومنه غير الجوار
وهو الصواب وانما تعجب مع المشاورة لانه وان وقع الحكم بقدر لا يرفع ايقاعه لانه
يحتاج لزيادة التبرير اليقيني وغيره من احوال الصلة المحيية اذا لفظها هنا علة
دقيقة لا يثبت اليقيني لانه لو افترضنا انه كقولهم تربية الجاهل مع ان الشرع
محتمل تربيته العلم واجيب بانه قد يتولى الجاهل العلم وجود العالم حقيقة او حكم
كفره وسعوره ولا يتعجب حكم العدل ان العالم لا ينظر فيه مما يتولى بهه بل لا يكثر
الفرح والافهام وتعاظم الخلق من اجله لانه ينسب اليه العدل ان ولاء عدو ونقض
ان عثر على العدل العالم مع غير محض وبين انما فطر السبب ان في نفسه اجله
لانه ينسب للجور والظلم من خلافه في نفسه هو او غيره بقوله نفقته بالبناء للعدل
وبما له ضمير يعود الى العدل العالم وقوله مالي حكمه ما يقول خارج فيه قالوا
من نص كتاب او سنة او اجماع والافعال كان الحكم بشهادة كافر فانه محذور
بقوله تعالى واشهدوا ذوات عدل منكم وكان الحكم بالشهادة الجوار وان المديث
الصحيح وازداد فقيها صوابا بالشرع ولم يثبت له معارض صحيح وكان الحكم بالسيراث
كله للآخر دون الجدة لانه لا يبعد كونه على فوريته اختصاص الجدة او مقلدة الاخر له
ولم يفرق احد باختصاص الآخر وقرئ بان كان الحكم ببينة ثلاثة او بالثبينة بان افور
عد الشريعة على ان لا يبعد او خالف فيه على قياس من اضافة الرعدة لموهومها
ان قياسا جليلا وهو ما قطع فيه بنعي الجراف او ضعفه كقياس الامامة على العدة
في التوقيف على ما احتق نصيبه منه من احد الشرع بكيفية وهو موهوم ومثل
المعنى المخالفة نعم السنة بمثل بين قوله لا يستلزمها مقتضى بقضه بان
وقوله احد الشرع كما هو موهوم واما الشرع كالثاني من معنى نصيبه حكم له فاض
بان ان يبعد يسهل هذا العالم لا يفرق بانه ائمة نصيبه فيه بل هو عتقه بانه
ينقض ولو كان هذا اللفظ في جنبا يرى ان مذهب ذالك كما انه لو لم يشرع
النسبة ولو لم يرى الحد من مذهب وثانيها قوله وشعبة جاز وتقدم في خمسة
واستبعد المازي وغيره نقض الحكم في الشايع لانه ورد في كل واحد من الجواب
جاء على امثلة اهل العلم ولا يسمي على امثلة اهل المديونة لافاق الاخر لا جوار
العلم بهما كانه خوفي لا جوارح وحكم على عدو وحكم الفاض على عدو وعداوة
ديونية ينقض او حكم شهادة كافر على كافر او مسلم مع علم الفاض في ذالك لانه
لغة لغير الكتاب كما تقدم او ميراث حرم كلفه وخالفه ينقض او ميراث

والاخرى

على العمل

الامة

نقد
الحقيقة

المراد

ميراث مولى اسلم من معتقة او علم بشيخ غير الاستناد لبينة او اقراره بل يعلم
منه سبعا بحالته فيروا بینه او بعد ما واما لو قضى بها عمله بهم لسلوا القضاء
بان اقر بشي يدينه فلا ينقض او بعد بثنة او ثلاثا واحدة اية حكم هذا لا ينقض ويكفي
فيها المقتضى بان لا لان القول به منكر في الشيء او ثبت انه قصد كذابه فكما صح
بانها علة فصدقه لقوله او نسيان او اشتغال بالابينة مقتضى بینه المقتدر
ان ثبت ببينة انه اخفا علة فصدقه وانما من رتبة ذلك علة او اخرها من ذلك بدو
بينة فلا يقضى بخبره وينقض هو او ظهر بعد قضائه انه قضى بقضه بان او كافر
او بدو سفين ينقضه هو وغيره كما حدتها كما اذا حكم بالحد مع عدل ينقض
الابن او ولد يقول اليه لا يرد حكمه ان طلع الحاكم له اخذ والا يجر اخذ الادل
الجل منه ان طلع الحاكم عليه لرد شهادته العدل فان نكر جلاشته له واذا تبين
بعد الحكم بالقتل ان حدهما غير مقبول الشهادتين معهما خلعوا من الزم
القتل من المقتدر عليه فمستبين بهيمة مع عاصبه واحد كان او اكثر
اذ لا يجرى في القتل اقل من جليس عصابة ولو عثر بالقتل بعد ان القاصم لكان
اخرى واحسب لانه اذ لم يقصود اذ رما يتوهم القاصم في غير القتل ولا
في الاطراف وان كان قوله طلع فمستبين وقوله لا يجرى في القتل فمستبين ان القاصم
بالقاصم خصم القتل وركب اولي الدم او عصبته رد شهادته الشاهد
الباقي وغيره شرفه على ابدان اعداهم عداوة او كافر او كافر جنس الشاهد العدا
وقد بالواحدة اذ موضوع السلسلة انما شاهده ان تبين اذ حدتها كافر مثلا
وانتقم العالم اليه في بفر من رتبة واستشكل بان مقتضى القتل هو تفرج مع
ان لم يفرج بالقتل بالفرج بالفرج انما كان ما قبله والا يفرج على عاقلة
انما لم يفرج ان لم يفرج حبيب الحكم والا فله وحده واذا تبين بعد الحكم
ان احد الشاهدين كعبه في القتل فحد عداوته طلع المقتدر الاول وهو
الجنس عليه مع شاهده اليه في القتل لان الحكم بالمرح بثبت بالشاهد واليحيى
كما يات به نكر جلي المقتدر ثانيا فاصح ان شاهده الشاهد
اليه في الحالة كما مقتضى بینه من شاهده الشاهد ان علم والا فله عاقلة الامام
كما هو مقتضى حدته من شاهده من شاهده ما قبله عليه وما شكك على السداد
التي ينقضها هو وغيره اخذ يتكلم على ثلاث مسائل ينقضها هو وفل
مع بيان السبب ايضا كما تقدم وقال ونقضه هو وفل ان ظهر ان غيره اصبوا

١٩٩

غيره في اسمه واسم ابيه ووجهه في نعتيه فان المرسل اليه لا ينفذ الحكم بواحدة
منهما وان كان الفضاوي عينا ما لم يهتد ان انما يتبعه هو المرسل اليه من وجه
الوجود وان لم يهتد في كتابه الحكم عليه باوصافه المميزة له من غير
عمل من وجهي اعمد ابيه ووجهه المرسل اليه في الفضاوي المرسل اليه في عمل
حب الله تعالى انما انشأ ان الله لا يملك غير من يهتد وعمل صاحب الاسم
يشبه الفضاوي الملك من يهتد في فيه او لا يهتد حتى يشبه الفضاوي احد ربه
اي انفراد به في الاسم والبلد فويل ان عمله في الفضاوي كما في البلد مشاري
محقق والبلد يهتد عليه انفرادا ولما كان الفضاوي له الحكم في الفضاوي
وكانت القيمة ثلاثة اقسام فريضة ورجية ومنوطة ذكرها
في هذه الترتيب فقول اول الفضاوي القريب القريب القريب والثلثة
مع الاصل حكمه في الفضاوي من وجهي اعمد ابيه والقيمة وتزكيتها ثم يكتب اليه
بالاخذ اربعه وانما اربعه او وكل فدان لم يهتد وما وكل حكم عليه في كل شيء
وسايع عقار ونحوه في الفضاوي ويهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
للمثانية بقوله والقيمة البقية بعد اربعة من مكة وقوله في الفضاوي
في كل شيء بعد سماع القيمة وتزكيتها في الفضاوي من المدة في الفضاوي
اي انما ولا احواله الفضاوي به ولا وكل من يهتد عنه في الفضاوي في الفضاوي
لا يتم الحكم الا بعد الفضاوي ووجهه في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
والقيمة والقيمة في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
لهم حيث يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
لانه باق في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
اولم يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
لما بقوله والقيمة في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
معها في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
من اذعي انه يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
فيه حتى يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
بالفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
كلما يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
كلما يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي

البلد

فانما يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
وسايع عقار ونحوه في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
القيمة في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
لما بقوله والقيمة في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
معها في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
من اذعي انه يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
فيه حتى يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
بالفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
كلما يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
كلما يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي

١٩٧

باب

في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
لما بقوله والقيمة في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
معها في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
من اذعي انه يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
فيه حتى يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
بالفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
كلما يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي
كلما يهتد في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي في الفضاوي

في السلافا

197

شهادة في الشهادتين
والاشهاد في الشهادتين

و علاج هذا البنية
بعد البرص ان تخرج البنية
والا تخرج البنية والبرص

اذ بين والشأن يرجع للمصلحة من مواعيد الشهادة وتكون التزكية من قبل
 عاري هذا الشاهد لا يخدم الشهادة التي ليس بها عن الناس وجوه
 التزكية وقوله عاري لا يخدم كذا التفسير لما كان مقتضى التزكية على
 حول عشرة ومائة سنة وسبع وثمانون ومائة سنة اذ هذا التزكية حال المزمع
 كما هو او ما كانا للعلماء من المصالح يحصل القطع به بان يثبت على الشفقات
 وغيرهم فيكون ويكره التزكية من اهل سيرة او محلة او الشاهد المقصود
 تزكيتهم لا من غيرهم لما في تزكية الغير مع تركها مما اهل محلة والربينة الا
 تتعدى من اهل سيرة او محلة فان لم يكن بينهم عدول مبرزون او فاضلهم
 مانع من علم ان البار والعمرور ليسا متعنتين بسماع بل يمتنعون
 التزكية ان تعين التزكية بان لم يوجد من بعده غير ذلك ولو كان
 ان تعين كانه ان نسب و بعض النسخ ووجب تجرئة اهل مكانه التزكية
 والتزكية من اهل التزكية او لا اهل فيه انه من شرط كفاية يتعين على التزكية
 به كبره يفتح الجرح بالبرهان فان تعين على عمله في الشاهد ان يكون
 شواهداته حتى يثبت بان لا يخلو باللفظ في تزكية من هو مع تزكية العلاء
 نية اذ يثبت به الجمع بينهما وان افتصر على السداد في قوله الى العلاء نية
 على الراجح ويكفي واحدة في السرد وتدين من متعدد ولو اراد الافتصار عليه
 لخلو في تزكية العلاء نية فيجب فيها التزكية ولا يكفي فيها الواحدة وتصح
 التزكية ان لم يعرف المزمع الا لاسم المزمع بالفتح ولا الكنية المشهور
 بها الا ان مداركها على معرفة ذاته واحواله او ان لم يترك السبب في السبب التزكية
 بل لان السبب به كثير لخلو في الجرح بالفتح ولا بد من ذكر سببه لاختلاف العلماء
 فيه فربما اعتد به على لا يفيضه شرعا الى القول فيهما وعدم تزكية
 الميزان وهو الجرح في بيئته مقدم على التزكية لبيئته بلغة ان بيئته
 الجرح مقدمة على بيئته التزكية لانها كذا هو الحال والفرجة عما كانه
 وايضا الفرجة متمسكة بالاحمال وان شهد المزمع بالفتح ثانيا ووجه
 حاله **باب التزكية الاولى** وعندهم نرد وان لم يجدوا له من غير
 بالخير والملاح له التزكية كماله كثر عدوك وقوله نرد وقوله لا
 الا الاول لا يثبت من هذا والشأن لا يحسن فان اهل سيرة والعلم عند
 قد يوافقون على قولهم بان لم يوجد معدن التزكية الاولى في جزئها

يتعين ان لا يثبت
 الا في امر او غير

فربما وعرف على قوله لخلو في الجرح قوله لخلو في الجرح قوله لخلو في الجرح
 ولديه على الاثر او ما ولد لاهل ابويه فمحمود ان لم يثبت في السيرة ميل
 للشهادة ولا منعت ولا تغير شهادة عدو على عدو وعادة دينية
 بل ولو على الله اي اهل الجرح وكما لا يشهد اهل الجرح على عدو ابيه او ولده
 كانت الشهادة الدينية مسلم وكما لا يجوز من المسلم ان لا يجرى من
 شهادة الجرح ولا يجوز من كذا في الجرح لا يشهد بها بالعدو وجوب
 بعد ان يورد بها مسلم من التزكية فيل لا يجرى بها وصحة اهل الشاهد
 ومثل الشهادة القرابة كقوله ايه الشاهد للشهادة عليه بعد ما يبعد
 اذ يثبت من شهادته في شهادته عليه وتثبت به بالبحر ليس محاصلا
 ايه قوله حال كونه محاصلا للشهادة لا تغير شهادته لظهور العداوة بها
 فالوجه من جهة ولا يثبت به اذ ادا بقوله كقوله مثل للعدو او الخ والشأن
 المصنف ان يثبت بالافقعي واما لو كان ذلك للشاهد من مصدره في نفسه
 ولا يخدم في الشهادة واعتمد الشاهد في اعسار ابيه فشهدته بل
 عسار مدعي او زوج صحبة ايه على صحة طويلة للمدعي وعلى قرينة غير
 ضراية غير على المضرة الجرح والقرينة ولو شهد ما يفيده انه لو كان عند
 حاله جرح على ذلك يشهد الشاهد بانه معسرا ليعني انه يجوز للشاهد
 بالاعسار ان يعتمد في شهادته على غلبة الظن المحالة من محور الصحة
 مع القرينة انه مذكرة ولا يشترط العلم كضراية الزوجين بل لا شرط
 يعتمد في شهادته بذلك عن الصحة مع قرينة الاحوال والتغير شهادته
 و الشاهد ان حواه انهم على امره على الزالة تغير كانه به وقت الاداع
 بيمار فيه سببا فان ادى شهادته فرددت الجرح او حصى او خا وكفر
 بلما زال المانع بان ثلث بالواثق او بلغ النصف او سلم الجرح اذ اها
 ولا تغير لانهما على امره على قبولها عند رواه المانع لما قيل عليه الصبح
 البشري من دفع المعصية المحالة ولد الولم يحكم بردها حتى زال المانع
 واذ اها قبلت وكذا اذا ردت شهادته في اخر متغير او تهم
 بالانه محرر عن التزكية ايه مشاركة غير له في مقدرته لثبوت عليه
 المصينة لان الكسبية اذ اعتمدت هانت واذا اقصت هانت وشهادته و
 الزنى فيه ايه في الزنى او شهادته من ضد للسحر او زنى او فدية فيهما

الكاملة

ما احده فيه فقصوه وامار غيركم في شهادته بغيره ويشهد بغيره ويشهد
 منكم في غير ما يشهد بهما من ربه ولا ان حرموا انهم كل حصة من القول
 لشهادته كصاحبة يشهد عليه كان الخاصم الشاهد المشهود عليه
 بان يرفع الغلاف ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 شان الاول ان يدعى شخص رغباً بدين على اخر ويشهد له به عليه فان
 رفعه وشهادته انما هي على حصة من قول شهادته ومثال الثاني ان يرفع رغبة
 رجل شخصاً ويشهدوا عليه بالزنى جلت شهادتهم عند رب الفلاس ومن
 كون هذا ما باب الحزب من القول بغيره وما الذي يرفع من عدم القول انما يكون
 انما يحل في شهادته او ما لا يجوز الة او بالخاصة او شهادته وحل على
 حصة شهادته في حق الله تعالى وغيره فدم الحق على الشهادته او اخر للشهادته
 الحزب من القول فالله عليه السلام يرفع في ان يرفع رغباً في العوام يتسلسل
 محو في ذلك وفال الله عز وجل لا يرفع في شهادته بالحق ان انهم رغباً
 عدة تحت للناس افضية بغيره ما احده في الامور وهو كدام عمن
 عبة العزير والستحسنة ما لا لا في حصة من حصة العامة واما
 في الحزب من الشهادته ما نعلم في قولها ذكره بقوله او رفع شهادته للحاكم
 قبل الطلب ويشهد في ان يستشهد به في حصة الامور وهو ما لا اسفاح
 كالدعي والفصل واما الاول للمصنف ان يقول ولا ان حرم على الاداء في رفع الحق
 لان كدامه يومهم انما هي امثلة الامور على القول ويذكر في حصة الله
 وهو ما ليس للمكلف اسفاحه يجب الصناديق بالرفع للحاكم بل لا يمكن ان يرفع
 لا يمكن ان يستدعي حريمه اي حريم ما يترتب خلاف مفتضاه كفتى
 لرفيق والسبي يتصرف متصرفاً له لا في استخدام وبيع وصدة به
 ووطء ونحوها وكذا في الزوجة والنزوح بغيرها معاشراً لا زواجاً خلوة
 بها والمستمتع ونحوه وواضع اليد يتصرف فيه تصرف المالك ويمنع
 المستحقين خفوفهم ولا سيما اذا كان الوقف مسجداً او مدرسة او داراً
 ورضاع بين زوجين والاب يستدعي حريمه حتى الله خير الشاهد في الزرع والترك
 كالتزني وشري الحصر والترك اولى بها فيه من الاستدعاء له بغيره
 هو يرفع واما هو يرفع في الزرع خلاف الزرع على التمسك بالشهادته
 فلا يرفع في الحزب من الشهادته عليه بغيره في حصة الامور اذا كان

حديث
 من قوله

ولان الاستدعاء لا يشهد كونه يشهد في الحزب من حصة الامور او شري
 ونحوها مما يستدعي حضوره بدين به دون الحزب من حصة الامور او شري
 يشهد الحزب او رغباً بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 ان ادعى انه عامر المشهود عليه بالدين في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق
 الحزب من حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 بالدين واما في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 ولا سيما في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 ما لم يرفع الحزب من حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 لعدم الاستدعاء في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 من الشاهد او يرفع حصة من حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 حرام ونحوه لا غناء الا في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 شهادته ان حصة الشاهد بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 الفتي بالزنى لان حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 لعدم التهمة او تزلزل الحزب من حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 الشاهد في الاول في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 التهمة حاصلة لان بان يكون التهمة حاصلة في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 ان يرفع حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 التهمة وهذا ان بان حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 لما لا يجوز حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 العدل في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 عدم حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 وشهادته بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 في الوقف وكلامه مقيح بما اذا كان المشهود له معسر والدين في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى
 المحل في حصة الامور او شري بدين على اخر ويشهد عليه بالحق ان كان الحق لا دمه والله تعالى

بفعل او امر اثنين **بمعنى** اي مع يمين من المشهود له **كاش** ادعاء المشتري
 وخالفه البايع ومثله افتلاجه وهو فخر الشئ وثبت بعد لينة او عدل
 وامر اثنين او احد **بمعنى** خيار ادعاء المشتري ولا رجة البايع لا يلو تنيه
 ارمال وشبهة انه لا يشتري اسفله الشئ له او فاعه الشئ وكذا اذا مضى
 مدة وادعى الشئ القيمة عند الفقد **واجاز** كان يكون المستاجر جرت
 بكذا او لعدا كذا او لمؤذلا وذا رجة لا فخر **فكل** ادعاء العهر ومع كل
 منكر ويخرج من عدم الحجة **واداء** نجوم كتابة ادعاء العهر من سيده المنكر
 يحلف العهر مع شاهدة **وايضا** **تصرف** فيه اي في المال بعد موت الموصي
 كان به في انه بطله وصيا على ان يعرف ما له كذا عمل الفقهاء او يخرج به عنه او يعي
 به دينه ولو كان حيا له لا كنهها تكون ولا لالة واستشكر ثبوت هدي بالعدن
 او امر اثنين مع اليمين لانه لا يحلف احد **بمعنى** غير ملائمة لا يثبت
 الا بعد لينة واجيب بان محل ثبوتها مع اليمين اذا كان فيها نفع للموصي
 او لو كين كما اذا كانت باجرة او رضى كدعوى انه وليه فخر سلعة **بمعنى** فله
 عنده رهنه دينه الذي له بل الموكد او الصيت الموصى له بذالك ان حلف
 الوكيل او الوصي مع عدم الامر ان ثبت له ذالك بما نكح عليه الشر ولا يثبت
 منكون الوصي واما دعوى انه بل التصرف في مال من غير نفع يعود عليه ولا يثبت
 الا بعد لينة او عدم (وامر اثنين لا باحد **بمعنى** اي ما ملك وصى انه وصى بلا
 فيه مال او غيره بلا بد من العدلين كنه كنه وكيل **او بانه حكم** له اي بالعدلين
 عكف على المقتضى كالشهادة باجل او بانه حكم له **اي** ان من حكم له بمال ثم اراد
 اخذ في غير محل الحكم وعنده شاهد او امواتا بل حكم الحاكم له به فان ذالك
 يكفي مع اليمين **كشرا** **زوجه** الفنى اي ادعى انه اشترى اها من سيدها وانكر السيد
 بكونه شرا **زوجه** كاشه او امر اثنين مع اليمين **وتفاد** **دعوى** **فقد** اي ادعى
 الفرج على سيد العبد المدعى تفاد العتق **بمعنى** الفرج الشهادة او امر اثنين
 مع اليمين وبطل العتق وبها عهده **وتفاد** **خرج** **عند** ثبت بعد او امر اثنين
 او احد **بمعنى** وهذه احدى المستحسنيات الاربع اذ هي ليست
 بطل ولا التالة ثم ذكر المرتبة الرابعة بقوله **واما** لا يضر للرجل **بمعنى** فيه
 امرين عدلتا **لاد** **شهادة** تايها ولو لم يضر شخص المولود **ويجب** **خرج**
 واما افتلاجه البايع والمشتري كحرة ادعاء زوجه او نكرت ورفعت برؤية

برؤية امر اثنين **ولا** **بمعنى** اي مصدقة لها من عيوب الزوجين **واستشهد** **الموصي**
 لو ادعى عدمه وكذا اذ كونه وانوثته وبنوته **بمعنى** على ذالك الارش وعدمه **ويجب**
 اعتدال امرين بمصدقة كذا قدمه المصنف **ونظام** **بعد** موت هذا وما بعده
 مما يفر فيه العدن والمرا تان او احد **بمعنى** محقق ان يكون متقدما
 على قوله **واما** لا يضر للرجل **وامر** **تاني** **بمعنى** بقوله بعد موت متعلق به فقد انشده
 به بعد موت **واللعين** ان مرا تان ادعت بعد موت رجل انه تزوجها بعد وفاته
 مقلوم وادعت على ذالك شاهد او امر اثنين او احد **بمعنى** وجعلت بعد جانه
 يثبت بذالك الماردون للناكح فتاخذ صداقها وتثرت ولا عدة عليها **فكل**
 هو الحار او لا تحرم على اصوله وجروعه **وشهادة** على سبب **بمعنى** ان الموت له احدى
 الزوجين **مقتضى** **الزوجة** **مات** **فبطل** حية او **شهادة** **على** **موت**
لرجل **والحال** **انه** **في** **هذا** **الجرم** **الاخر** **لا** **زوجة** **له** **ولا** **عدة** **برله** **والواو** **بمعنى** ولا صدق
بمعنى او ام ولد **وثبت** **الارش** **والسبب** **له** **وعليه** **هذا** **امر** **نكح** **بقوله** **واما** **لا**
يضر **للرجل** **او امر** **تاني** **كولا** **دعوى** **فبان** **اللسان** **والارش** **بثبوت** **ان** **مقتضى** **ادعت**
امر **تاني** **بالولد** **دعوى** **الاستنلال** **للمولود** **وعليه** **بان** **شهادة** **بالبالاد** **دعوى**
والاستنلال **اورث** **مصلحت** **فبذل** **كولا** **ورثه** **ان** **مات** **هو** **بعد** **ذالك** **دعوى**
له **وعليه** **راجع** **لارش** **للاستنلال** **بمقتضى** **بقوله** **عليه** **كولا** **ولي** **والواو** **بمعنى** تقدم
وثبت **الخ** **بقوله** **ونكاح** **بعد** **موت** **لها** **علمت** **وقوله** **بلا** **يمين** **راجع** **لجميع**
مسائل **ما** **لا** **يضر** **للرجل** **ولو** **قدمه** **عقب** **قوله** **وامر** **تاني** **ان** **كلا** **او** **لانه**
يكفي **بذل** **امر** **تاني** **من** **غير** **تقصير** **بمعنى** اليمين **وثبت** **المال** **دون** **القطع**
بسرقة **هذا** **المسائل** **التي** **ثبت** **بعد** **وامر** **تاني** **او** **باحد** **بمعنى** **بمعنى**
يعني **انه** **اذا** **شهد** **على** **مكلف** **بسرقة** **شاهد** **وامر** **تاني** **او** **باحد** **بمعنى** **بمعنى**
بانه **عمل** **السارق** **المال** **دون** **القطع** **وبعض** **منه** **القاصب** **او** **سواء** **كان** **ماليا** **او** **معدا** **بثبوت**
فقتل **عبد** **عبد** **اخر** **عند** **التشبيه** **بثبوت** **المال** **دون** **القطع** **بعد** **وامر** **تاني**
تاني **او** **باحد** **بمعنى** **بمعنى** **سيد** **المقتول** **بغير** **سيد** **القاتل** **قيمة** **او** **دية**
القاتل **ولا** **ان** **ان** **لا** **يفتقر** **العبد** **بمثله** **الا** **بشهادة** **عدلين** **ولما** **فكل** **م**
مراتب **الشهادة** **في** **الدين** **الاربع** **ان** **التفت** **ذكر** **ما** **يترتب** **عليها** **فبان** **مقتضى**
وبد **ابسته** **مطلقة** **الميلونة** **ويقال** **لها** **الا** **يفاج** **ويقال** **لها** **النفقة** **بغير**
اليمين **المعمولة** **في** **العقل** **وهو** **المنع** **وقال** **ويقال** **اي** **وقعت** **مقتضى** **بمعنى**

بان يضع من يده من التصرف فيها حيث شاء المذبح لها ^{أو كونه} أو كونه بالخط
أو تشبهه بان قام عدلا أو شاهد في محتاجان لتزكية ^{مكة} كونه
الجليلة فيها لا كانت رابعة أم لا الحق الله في حياته ^{كثير} كذا
مكة أي كونه المذبح شيئا حقيقيا غير لأمة وإقام عدلا الله ما ياتيه وأنه
تحتاج بينه وبينه بقله في دار ومع من حسن أرضه وكون دابة أو للبقية
أن كونه الجليلة ^{بعد} أي كونه المذبح بسبب أفادته عدلا يشهد
له بأمره ادعاء والبراءة منة تحت ^{أو اثنين} من كونه المحتاجان
لتزكية ومثلهما بينة سماح غير فلكه فان كانت ^{غير} فلكه ^{ببسة}
لو وقع كالحج وقاكهة ووفو ثمنه به ^{ببسة} مع إفادة الشا
هدى العتابة بين التزكية ^{لأن} الفداء مقيم المذبح ^{أو} الخ الحرف معه
لاجل إقامة شأنه بان يات به ترك ذاك الله المذبح ^{ببسة} فيه ^{ببسة} المذبح
على عليه لرد شهادته الشاهد ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
عليه مذك بتصرف فيه بالبيع وغيره ويضمنه المذبح ^{ببسة} المذبح
بالشاهد الثاني ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
ببسة ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
أنه يضمنه بالبقاء ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
لا يضمن السماوي ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
إذا اعتنع المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
وأما ان قال لا احتاج إلا أن لا يشاهد ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
ببسة ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
مكة ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
بينه فلتاج لتزكية أو ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
حقه وان لم ترفع الواو ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
بان الله المذبح فيه حقه بان فالتعلم نزل نسمع من ثغرة وغيرهم أنه ذهب
له عيب مذك حقيقته ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
الفاضل أو عند أمين ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
له ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح

مكة

ببسة

ببسة

التي لحبه وان ثبت عند فافيه انه عبيد الله المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
هذه العبد المذبح واستحقه واخذ القيمة الموضوعه عند الفاضل ^{ببسة} المذبح
وجعلت الاول لانها لو فكت بافالت لم نزل نسمع من الثغرات وغيرهم ان هذا
العبد مذك ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
جائز لان التقييم المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
مكة ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
ولا يلهي لذل وان كانت بينة ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
فقد اضرار المذبح لمصلحة لا تتجلى به ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
بالله تشهد له أو يدعي ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
بان كانت با شيئا يوجب المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
بينه ويؤكد به من الحجة ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
ولا الشاهد الفاضل ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
فيه له أي المذبح عليه ولو ما بينه ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
به للمستحق والنفقة ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
به ليد يشهد له فيه انه للمذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
انه ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
الايقاع ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
كي نتب الشهادته ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
أو الفديب ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
أي إذا ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
انه ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
أو ثيفه ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
أو ما بينه ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
ثبت بالشاهد ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
ولو ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
بصفتها ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح
دكة ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح ^{ببسة} المذبح

ببسة

وهذا اذا شهدوا ما علم ما يشهد به ولا بما يتصور نقله عندهم شمع انتقل تكلم
على شهادة السماع برفقته وبيان ان الشهادة والمراد بالحوار هذه اذا كان في
فعله لا ان كان في قلبه **بسماع** اي بسببه **بشئ** وان شئت والشهر عن لقاء وغيرهم
المراد انهم يعتمدون في شهادتهم على ذلك كدلالة المدونة وبذلك المراد انه
لا بد من ذكرهم في ذلك في شهادتهم وفيه لا بد ان يقول في شهادتهم لم نر السماع
من الشفقات وغيرهم واختلف ايضا في اعتقادهم في ذلك لا بد من الجمع
بين الشفقات وغيرهم وعليه ان يكون المدونة العينية وبها العمل
او يكون في احد هذين وهو قول ابن الفاسم وعليه جماعة وهو لا يشهد وعليه
بما رواه في قوله وغيرهم بمعنى او لم ينع الا في موضع كل من الغوغاء ولعلم ان
شهادة السماع انما تجوز انما تجوز للضرورة في خلاف الاصل لان الاصل
ان الاصل ان لا يشهد الا بالبين تذكره حواشي قال ابو السحاب وتكون شهادته
في السماع في الاملاك وغيره كما اشار به بقوله **بسماع** اي لا ينزح في ما فيه
من يدين من تصرف في حوزة حوله لا في حوزة غيره **بسماع** اي لا ينزح في ما فيه
في المصنف بان التصرف لا يشترط في شهادة السماع بل لا حول الحيازة
كما يبيده ان نقل ما هو باحد من تصرف في حوزة غيره وانما يشترط ان
في الحيازة الاية في الشهادة بالحيازة في شجرة او مزرعة او غيرها (ما يبيد في
وقد ثبت بينة السماع بتأثير بينة السماع بالمال الذي في اليد (الشجرة) بينة
بذلك ان مثل الشخص شجرة وشجرة اخرى على كذا الاثر لهما في وقت
بينة البيت بينة السماع بينة البيت من الحيازة ولو قال المصنف
وقد ثبت بينة البيت لكان اهدى **بسماع** اي ان تشهد بينة السماع
انها اشترطت في الدات المتعارضة في حوزة المحوزة لينة السماع من
كاتب الفاسم وهو صاحب بينة البيت بتقديم بينة السماع بل في محل
تقديم بينة البيت ما لم تشهد بينة الدات المتعارضة فيها في الشفقات
للمدح بعلل جدد في شرا باموية او مدقة من ابي الفاسم او جده والموضوع
ان صاحب بينة السماع حيازة للمتنازع فيه كما علمت والافدحت بينة
البيت كل بينة السماع النافذة لهما لم ينع انه لا ينزح فيهما من يد الحيازة
ووقف على ذلك ان اذ شهدت بينة السماع بان هذه الاشياء هي فوقي

بسماع

السماع

موقوف

موقوف على هذا الحيازة او على ان لا يثبت الدات بينة احد فيجعل شهادتهما
واما لو كان بينة حيازة صحت ملكه بغير خلاف فيل لا ينزح فيهما من يد الحيازة لهما
وفيما ينزح منها فتيلا في الوفاء ورشح وموت بعد اية ويقتل بينة بموت الشخص
بل في بغيره في الاربعين يوما ويقتل به الشخص واما البينة القريبة او ببلد
الموت جازا يكتفى بالبيت بصفحة الشفاعة من حاله ثم اشار الى ضرورة اعادة
بينة السماع بقوله **ان حال الزمان** اي زمان السماع في شجرة سنة او (فرصة)
لا يكون ولا بد من شهادة البيت لهما في هذا الزمان وفي الوفاء واما في الموت **الحيازة**
في شجرة في الزمان واما الحوزة بمسكن (السماع) فيه ولا بد من بينة الشفاعة فيه
ولو بالانفصال في مقتصد اذ يبعد عداة موته مع عدم ملكات من تلك البلد
وتنجز موته فلهذا في هذه المدونة الحويطة والشرا والشركة الثالثة بقوله **بسماع**
في شهادة السماع في شهادته اثني عشر في البلد متصفا ست بموت شخص
او كان بينة من يسهل ويحكم في السن مع شجرة السماع في غيرهما وان وجدت
بينة بان لم يسمع بموته غيرهما من دوا اسنان في حوزة لم تغل للشهادة والالتفات
بقوله **وعلق** الحكم له بينة السماع لانها ضعيفة والاربع بقوله **وشهادة**
به اثنان في اكثر من المذول ولا يكفي راحة مع ايماني فلان الفاسم ان شهدوا
واحد في السماع لم يقض به بالمال او ان حيازة السماع تغل شهادته ولا يكفي
تغل شهادته واواحد في شهادته غيرهما ولا في غيرهما في بينة عليه ما من
في الفاسم في قوله **وبينهم** مع شهادته او لا تشهد بسماع كما قال ابن
عبد السلام ورشح في خصوص الخلع لان شأب الزوج الضرر بزوجته وبغير شجرة
خامسة وهو انه لا بد من كون القلادة في ذكره في لا تغل فيه شهادة السماع
وغيره الشفاعة انما به بغيره المذكر ثم ذكر في عشرية مهلة تغل فيها
شهادة السماع وشهادة الهيا الشفاعة فلهذا **بسماع** اي لا تغل او لا يوكيل
بان تغل لم تنزل نسمع من الشفاعة وغيرهم انه عزل **وخرج** اي لم يزل
نسمع انه شرا في حوزة شجرة او مزرعة **وعلى** لم يزل **وغيره** كذا **وكان** ادعاء
احد هكوا في الاخر **وهذا** ضد المدونات من تولية وتعديل واصل السلام ورشح
ولهذا **فان** الخلع كان قالوا لم تنزل نسمع من شفقات وغيرهم انه خلع
انه خلعها في شجرة الخلع لا بد من القوض وكذا البيع واليكاح ثبت القفد
لا بد من القوض **وشر** اي لم تنزل نسمع من تولية وغيرهم انه بغيره ورجسه

السماع

موقوف

بنو حنيفة بيدها الحكم عليه و **هتة** انه وحب لبلان كذا او حبة لم نزل
نسمع ان بلا زافام بلانا وحبنا عنه و **هتة** او وحبنا او ان بلانا كان من ابيه
فيقول النظر له والانا فافه او بتفديم فافه عليه و **هتة** او وحبنا
انها لم ولد وحرارة و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
وهو و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
بلانا وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
والنصب والولا والرضاع والوصية وهذه المصالح تثبت بشهادة اربعة
السماع لا بغيره القول و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
فصل او اداء بقوله والتعلم للشهادة ان **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
ضياح الحق من حال او غيره **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
بها يتغير به جرح الجارية بالحق بوجه من يقوم به غيره وكذا هو كذا ولو ما صفا عنه
التعلم او فذو نسبي حاله عند الاداء لا يقدح فيه انهم والعبر بوقت
الاداء و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
ان اجتمع اليه عتابة اذ لم يجر اليه فلا يكون جرحا بغيره فيكون
جرحا كتحمل لشهادة الزني بلا من الاربعة وفرد يجوز كذا **هتة** او وحبنا به
فب عليه حكم شرعي **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
الاسلمية بما تحفه من جرحه **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
بدليل قوله لا كساسة فخر وكذا هو في المواقف انما المستفصاة و **هتة** او وحبنا به
تغير الاداء **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
الحاكم لا يملكها هذا امر متأكد **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
الحق وان **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
يستبعد به **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
فيك وجب عليه **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
بليس جرح لمرارة و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
استعارتها **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
الاداء وله **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
هتة او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به

بولا نجله ونبيل

ولوى
رشد طرفة

كمر فريضة

يختار ان يكتبو

لا يجب عليه و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
وسيد **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
كذا **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
عنه **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
على غيره **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
عليه **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
المدعي **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
بغيره **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
حيث **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
بين **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
ولان **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
والحق **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
وايض **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
اذامة **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
هو **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
بها **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
اشارة **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
لك **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
ولا **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
وان **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
وان **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
شهادة **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
المعاملة **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
واجب **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
العاملة **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
محرر **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
يترك **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به
المدعي **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به و **هتة** او وحبنا به

2

21

بالبقيين

الصبي وفوقه من موت الشهادة او تغير حاله عن العدة **الحلف** الصبي علة
لا يجزى له ولا يجلد ان لم يحلف اذ ابلغ كوارثه اي كماله الحلف وارث الصبي
ان مات الصبي قبله لم قبل بلوغه باذ الحلف الصبي اذ ابلغ او وارثه ان مات
ت استحق الميراث من ماله واخذ من ماله المملوك ان كان مملوكا باقيا فلا
في ثاخذ في ماله ان كان مملوكا او ماله ان كان مملوكا ان كان مملوكا
دعة المملوك اذ حلف على ما هو عليه وبان لا يملك عنه على ما هو عليه
بانه نكاح المملوك اذ حلف الصبي ماله لا يملكه الا الصبي واذا ابلغ ورثه
ورثته من ماله كوارثه قبله قوله الا ان يكون الوارث البكر نكاح الصبي
او ان حلف توجده على ماله نصيبه بان ادعيته على شخص حلف واخاها عليه
شاهدا بذكر الكبر وسفك حقه والستونى للفقير ماله قبل بلوغه
في حلفه وارثه الكبر النكاح او لا **في** حلفه لا لا نصيبه للمنفقة
صبي قبل الحلف يستحق نصيبه الوارث لانه انما نكح او لا امر خصه هو
وقد يكون ورثا له يصح من الصبي لاجل استحقاقه نصيب موروثه فلا ارب
يورثه وهو ان يترك الميراث لغيره او لا لم يستحق نصيب موروثه
الا بصبي ثاينة وفيه للسببان نكاحه الاول عليه وان نكح الصبي بعد بلوغه
او وارثه ان مات قبل بلوغه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
نية ثم في مسئلة لا تباكم لها بمسئلة الصبي وان حلف المملوك بغيره ان
مراعى حلف ماله واخاها عليه شاهدا بذكر الكبر او امر تميم وامي **في** حلفه
ان لم يحلف شاهدا بغيره حلف الميراث عليه ويرثه من ماله الميراث **في** حلفه
في حلفه لا يضم الثاني للاول بل كل واحد منهما بغيره ان لم يحلف له ولا الميراث
وولف المملوك **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
لان قد يملك حلفه بشهادة الثاني ما حلفه دعواه ويؤيد به على الصبي
وعدم حلفه لانه مع الاول لانه نكح مع الاول سفك حقه فولاك وعمل القول
بالحلف معه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
معه كذا نكح او لا لا حلف المملوك او لا كذا نكح شاهدا في الاول **في** حلفه
بصبي اخر لرد شهادة الثاني وعمل هذا القول لو نكح المملوك استحق
الحلف الحلف بغيره بغيره وعدم حلفه لانه حلف او لا ويرثه من الميراث
في حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
في حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه

ق

لا

في حلفه

بغيره او كل من قبل قوله او لا **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
في حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
بعد بكن بعد بلوغه كلامه ويبرأ الميراث انه سوي بين البكر والعقب
لما قد يتوهم من الاول لا يصح منفعة من الميراث متبصرة من البكر
ومثل الثاني الميراث من كلامه بقوله او شاهدا بغيره كذا **في** حلفه **في** حلفه
منفعة من جميعهم **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
الميراث من الاول والميراث عليه في الثانية فلا حلف الميراث مع الشهادة
ثبت الوقف وان حلف بغير الموجود ثبت نصيب من حلفه دون غيره بان
نكح الجميع بغير الوقف او حلف الميراث عليه **في** حلفه **في** حلفه
في الثانية **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
في الثانية بغيره ويرثه الاول بغيره لا كذا في خصوص ما اذا حلف بغيره
بغير قوله **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
البكر **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
الحلف الميت او اهل البيت **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
الميت الحلف اهل حلفه من اخوانه ان لا يكون له نكاحهم بغير الحلف
او لا امر نصيبهم لا يمنع استحقاقهم نصيب الحلف الميت او يستحق اهل
الحلف في الثانية بغيره لا حلف بغيره الاول نكحهم واهل البيت
الشاهدين انما نكحهم بغيرهم الميراث ولا يضرهم نكاحهم ان كان
ابوهم هو الثاني لرد الميراث الثاني وكذا من استحق لا بد من يمينه لا
اصل الوقف بشهادة واحدة ويثبت ان الحلف غير ولد الميت لان ولد الميت
ياخذ بالوراثة من ابيه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
بغيره **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
ولم يشهد على حاكم قال ثبت عند او حكمت بكذا الا بالشهادة منه له
بما قال لهما الشهادة الميراث وسواء في الامور الخاصة او العامة كشبوت
امثال **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه **في** حلفه
لقد وقفا مكرها على حاكم او لا يشهد به شاهدا حلف الا بالشهادة
منه او ما هو بمنزلة كذا اشار له بقوله او **في** حلفه **في** حلفه
بشهادة من شهدا به الا بشهادة لاداء الشهادة عند قاض منزل منزلة قوله

99

فوله الشهادة على شهادته وكذا هو انه اذا سمع الشاهد الاصل يقول
ما قرأ الشهادة على شهادته انه لا ينفذ وجوابه القوي والشافه له ذلك
فان بعضهم هو المصحح ويمكن جعل المصحف عليه بان يقرأ الشهادة على شهادته
دفعه اعم من ان يكون هو المصحح او غيره وشهد المصنف ان يقرأ الشهادة على شهادته
كاشهده على شهادته ولو تسلسل ثم ذكر تسلسل النفل بقوله ان غلب الاصل
المنقول عنه وهو ان الحال انه رجل لا ينفذ ينقل عنه ولو كان هو المصحح
متعلق بغلب لا يلزم الادعاء عنه وهو عوف البرية من الاما من هذا في غير
الحمد ولا ينجي والنفل عن الشاهد الاصل في المدعى والشافه لا ينجي بل ينجي
صالح الزيادة عليه وفيه ركن مسابقة الفصحا لاما وان ويحذف على غلب قوله
او مات الاصل او مرض موصلا بتسلسل معه المنقول عنه الفظ الداء الشهادة
دفعه ولم ينجح ويسق للمنفول عنه او عداوة بينه وبين الشاهد عليه
فقبل الادعاء الشهادة قبل انزال اليمين عن الاصل ينقل عنه بالسماح الا اذا
اولا به ما اذا كان خلاف الخلاف لم ينجح اي ينقل الاصل بعد تسلسل
الادعاء عنه فلا ينجح النفل عنه ولم ينجح اي النافل اجملا فان كذبه
خفيفة او حكما في شكه اصل شهادته لم ينفذ عنه قبل الحكم راجع للجمع
الاخي واما الاولان فالمضطر طرأ اليه في العداوة قبل الادعاء لا ينجح
وفي الحكم كما تقدم هذا هو الصحيح والابان كذبه بعد الحكم مقل على النافل
ولا على الاصل لانه لم ينفذ بكذبه والحكم صدر عن اقتضاه وهذا راجع
للجمع لا ينجح ينقل ونقل على غلب على كذا اي عن كل واحدة من شهادتي
الاصل اثنتان وهو صادف بما اذا شهد اثنتان على واحدة ثم كذا اخر او قل
الاصلان معا مع الشهادة على شهادتهما او بما اذا شهد على واحدة
اثنتان وبغير ذلك ليس احد هذه اي احدى النافلتين احد ادى شهادته لانه
اذا اكل احد هما ما شهد الاصل الزم ثبوت الحق بشهادة واحدة اذا التمس
فل المنفرد كالعدم ونذر في الزني اربعة عن كل اي عن كل واحد من شهادتي
دو هو صادف بما اربعة ينقلون عن كل واحدة وبسبعة عشر ينقلون
اربعة منهم عن كل واحدة وبغير ذلك او نقل اربعة عن كل اثنتين من الاصل
اثنتان بان ينقل اثنتان عن ربيعة وعصر اثنتان اخران عن ربيعة وخارج
ولو نقل اثنتان عن ثلاثة وغير الاربعة اثنتان لم ينجح خلافا لما لا يشعرون او نقل

فوله

۱۳۵

10

3
Cous.

الحكم لا ينظر
بلا غرر

لاصل



او نفر ثلاثة من ثلاثة وواحد من الاربع لم يصح وبقيت اربعة اربعة جاز لتلخيص
شهادة نفر مع شهادة اصله الزني وغيره كانه يشهد اثنان على روية الزني
وبنظر اثنان من كل واحد من الاثنين الاخوين وجاز تركية **نظر اصله**
الذي نفر عنه بخلاف العكس وهو تركية الاصل لنا فانه لقوة التهمة
وجاز **نظر امر اثنين** من رجل او عن امرأة مع رجل اصله او نافر عن غيره
بجانب **شهادتهم** وهو الاموال وما ينزل اليها ولا يصح للرجل ان لا
لاذلة ويجب مرجع الخراج لظلال الخلاف والفتن فلا يصح بيمينه **نظر النساء**
ثلاثة شرعية على ايدى ربيع الشاهد من الشك في قوله **وانه قتل**
بعد الادلة وفي الحكم **وهذا** او غلبت في شهادته بدم او حقه على يمينه
التي تشهد عليه هذا الشخص بل هو هذا الشخص غير منعت اية الشهاد
ثام مع الاول لا اعتراض **والثانية** لا اعتراض بعد عدم التهمة حيث
شهادة امر شك وكذا بعد الحكم وفي الاستنباط والدم لا في الاموال فلا ينفذ
بل يفرجه المشهود عليه للمدعي ثم يرجع به عليه على الاظهر وقيل
لا يرجع ونظر الحكم ان ثبت بعد كذبهم ان امك كذا فلا ارباب الحجاب
وذا في الاستنباط والقنا والفتن وان لم يثبت الا بعد الاستنباط لم ينفذ
الا لفرم كذا سيذكره ومثل ثبوت كذبهم بقوله **كجاة من قتل** من
شهادة ابن قتله عمه الا يظهرت حياته قبل انقام من المشهود عليه بالقتل
فلا يقتصر منه **او جبهه** في وقت الزني للمشهود به عليه فاذا لم يحصل رجمه
نظر الحكم فلا يرجع والا لفرم كما ياتي لا رجوعهم عن الشهادة فلا ينفذ
به الحكم بعد الاستنباط وكذا قبله **والثالثة** في الغم قولان وغيره اذا رجعا
عن شهادتهما **ما لا اتبعها** بشهادتهما ولو قال لا تخن لنا ان بعدد الحكم
واموال النساء **سواء** **وحيدة** اذا شهدا بالقتل ولو تعدت الزور في شهادتهما
عند ابي القاسم فلا يشهد بقتل منهما في القعة فلا المصنف وهو قريب
لانها قتلها نفسها بغير غيبة ولا يجوز قرينة تفتد ابعلا ما فيها او مصدر
منصوب على انه خبر كان المحذوثة وعلى قول ابي القاسم يجوز عقاب ضربا ويحظر
للمصنف ما يفرم من العينة **ما لا يها** ولو شهدا بربعة بالزني واثنان بالافهام
بمجموع ثم رجع السبعة اختصر شهود الزني بالفرم **لا يشار** **معهم** **شهادة**
الاحصان بالفرم اية فرم الربعة لان شهادتهما منهضة لملكات لا تنوب

25
1132

9732

124

بأن أول الدم قد عجزا عن انفاث عمة ثم رجعا عن شهادتهما بعد حكم الحاكم بما
يعقرون سفك الفصام لانهما لم يعقرا مالا وانما جوتاه استوفيا فالأفصاح
وهو لا قيمة له نعم يوجد بان ولجدة الفلا تملأ بنية ونحوه سنة كما يات للمصنف
وقوله كفجوا الفصام معناه كرجوعهما عن شهادتهما بغير استيفاء الفصاح
صريح عدم فروعهما رجوعهما عن حلف ان هذا الزوج المشهود عليه
والأبدي **في** البعدا في بفرمانه له على بناء على انهما لا تملأ بالدفعة
شيت او انما يجب لها النصف بالحلاف وهو مشهور من غير ضعف اذ
المصنف انما تملأ بالدفعة النصف وعليه بلا غم عليها ولا كما لا غرامة
في بناء مشهور على ضعف وشبهه وغمهما انهما اذ افقوله **كرجوعهما**
عن شوب **مختلفة** افر الزوج بالحلاف وانما الزوجان ما يشهد به فمريم بيع
جميع المداق ثم رجعا عن شهادتهما بالدفعة بغير مدين له نصفه فان
رجع احدهما غم ربه وهذا في تمام التسمية واما في التبعيض فيرجع ما
له نصفه بان رجع احدهما غم ربه وهذه جميع المداق لانها انما تستحقه
فيه بكونه بالحلاف او موت كذا فدمه المصنف **و** ولو شهدا اثنا
بالحلاف واما اقرار بالدفعة في جميع المداق ثم رجع الاربعة **فمريم**
نصف المداق **الاربعة** عن شهادتهما **ب** **خول** او ان الباء بمعنى عن ايما
الاربعة عن شهادتهما **عن** **شهادة** **الاربعة** عنه لانه بغير ان
رجوعهما عن حلفا فاصح خول بها ولا فمريم عليها كما هو **رجع** **شهادة** **ارد**
خول بها فمريم للزوج والبرع المذكور وهو الخمار على الاضمار ولو قال
ورجعا الى اقصى **الزوج** بها فمريم عنها رجوعهما عن شهادتهما **الدفعة**
سوت **الزوج** **ان** **الحلاف** **اي** استمر على انكاره وهذه **الشرع** **الرجوع**
بلغي ان الزوج اذا تناهى عن استمر على انكاره فالحلاف وان شهد من الدم
خول الاربعة برجعها عليه بها فمريم له لان موتهما في عصفته على
دعواه يكمل عليه المداق في تمام التسمية واما في التبعيض لا رجوع عن شهادتهما
عليه بشي لان الموت فيه فبالدفعة لا يوجب شيت الى الحلاف كما هو
ومعصوم الشك انه لو اقر بالحلاف لم يبرجعا عليه بشي عنه موتهما
لانها اربعة المذكورة **رجع** **الزوج** **ب** **موت** **الزوج** مع انكاره الحلاف
في **عليهما** **عن** **شهادة** **الاربعة** عنه وكان الاول **عن** **الحلاف** **الاول**

عليه

الانهار

الانهار لا يها من رجوع الصغير على شهادته في الدخول ولا كنه انكل على حضور
المعنى **بما جوتاه** **من** **شهادة** **شهادتهما** **بالحلاف** **فانما** **البناء** **اذ** **لو**
لا شهدا فلهما لورثتهما **دون** **ما** **شعر** **لها** **من** **نصف** **صداقها** **لا** **يرجع** **عليها**
لا خراجة بنكحها عليه بالموت لانكاره الحلاف وهذه المسئلة اعم منها
فبذلك لان كل شاهد في شهادته بالحلاف امر ان ثم رجعا عن شهادتهما
تنتف الزوجية بولن الزوج العنكر بالحلاف قطا يرجع عليه بغير رجوعه او ان ثم رجعا
لا يفرق بين ان يكون ذلك قبل الدخول او بعده كانه هنا كاشاهدا دخولهم لا
ورجعت **الزوجية** **ان** **مذاق** **الزوج** **عليهما** **عن** **شهادة** **في** **الحلاف** **الاربعة**
عنه **بما جوتاه** **من** **شهادة** **صداق** **اي** **نصفه** **بيها** **اذ** **لم** **يدفن** **بها** **الزوج**
المشهود عليه بغير رجوعها النصف بغيره ولو لا شهادتهما بالحلاف لكانت
تشرته وتعتصم جميع المداق بعلم من هذه التفرير ان الموضوع يشتمل على
الاشهاد بالحلاف قبل الدخول اذ لو كان هناك شهادته بالدخول ايضا لما
هو موضوع ما قبلها لم يكن لها رجوع على شهادته في الحلاف بنصف المداق
اذ لم يعقونا عليه واحدة اذ هذه اكله في القسم لها كما مر وان كان الرجوع
عن **شهادة** **في** **الحلاف** **اصحة** **من** **رجوعها** **في** **الحلاف** **اصحة**
من رجوعها الى اذ تشهد شهادته بالحلاف اقامة فبالدفعة خول او بعده حكم
الحاكم بالبراق وسيتبعها مصة على الحلاف ثم تشهدا اثنا **ب** **تجرح** **لها**
او يتعليلها بان فلا غار لختما **ب** **شهادة** **تكملا** **ان** **كلفت** **في** **لها**
او فلا سمع شهادته في الحلاف **ب** **مفرد** **على** **ان** **يصدق** **بالفلك** **وما** **نكاح** **في** **القرار**
او انكر اقرارها بالفلك محكم الحاكم برجوعها لعمدة رجوعها ثم رجعا عن حلف
شهادتهما **او** **تقليد** **لها** **غير** **السيدة** **من** **نصف** **ما** **تعتصم** **ب** **رجوعها** **عليها**
عدد ما للزوجها اذ رجوعها الى ثانيا عيب يتقوم بالزوج ومقتزوجة وبفرمان
ما بين النفي فنيها وفولنا والسيدة ما مصة احتراز من انكاره بلا غم عليها
له وقوله امة احتراز من الحرة فلا غرامة عليها اذ لا قيمة لها **لو** **كان** **رجع**
عنهما عن شهادتهما **فخرج** **اي** **فخرج** **امراة** **بشيرة** **لم** **تكتب** **او** **كان** **في** **او** **فمرد** **الذي**
ما كثر في رخص الخلع **في** **القيمة** **بفرمانها** **الزوجية** **حينئذ** **الحي** **الخلع**
ولا يتخير طيب الشرح ولا عود الباق كما يات وهو متعلق بالقيمة لها **ب**
مراحة البول او مصة **في** **معتبر** **حينئذ** **في** **الصيغة** **التي** **عليها** **الشرع**

112

وبنينا عليه بيتا وعلينا ما نريد من امره
 ان ملأنا من غنمه وبقير ما نملك
 بيننا انه انشتر القاصه الغنم
 ١٩٦٩ من بيننا لانها نفا قد
 والاخر من مستحقة قاصه
 ونكر ما نملك الا انشتر من غنمه
 وانما في قخرج عدو له وجمال
 كذا في
 وبنينا ما بيننا ما نملك من الغنم
 ما نملك من الاخر من قاصه
 بنينا الاخر من قاصه
 ١٩٧٠ من بيننا لانها نفا قد
 والاخر من مستحقة قاصه
 ونكر ما نملك الا انشتر من غنمه
 وانما في قخرج عدو له وجمال
 كذا في
 وبنينا ما بيننا ما نملك من الغنم
 ما نملك من الاخر من قاصه
 بنينا الاخر من قاصه
 ١٩٧١ من بيننا لانها نفا قد
 والاخر من مستحقة قاصه
 ونكر ما نملك الا انشتر من غنمه
 وانما في قخرج عدو له وجمال
 كذا في

55

غير مفرقة بان كان مغفوة بلا يستوجب بنفسه بالادب من القدر ولا يخرج من حرجه
ولا يضرك من ضربه ولا يوجب من ثمنه ولا يثمنه بقوله او وقع بقتله
من قتله او ضرب او جرح او ذل او كسر رديلة تطلب اليه كسفرة وغصب والاملا
لجمله الاخذ وان قال المدعي عليه لو كبر في الحق الغريب حيث عليه الوكيل
لحق الذي وكل عليه ابراهم كقول الغريب او فبينة حقة انظر الى ان يعلم ما عنده
بكيل بالحق ان عليه الوكيل لانه اعترف بالمدعي مدعي الابرار او الفظا وهذا
بما يشاء الزكي ان فريضة غيبته وان بعدت فاض عليه بالمدعي بالكيل بل زكي العلم
اذ لا يلزم احد بيمينه غير ما حضر الغريب على حاله ما ابراه وما افتضرت
وتم الاخذ فانه كان نكاحا للغريب ورجع الى الوكيل وهو استمر ان كلب
المهلة لا مع بينة افيحت عليه امره بالاجتماع من المالك بلا عده ومدة الامهال
كحساب وشبهه كما لو كلب المدعي عليه المهلة لمساب لمجده او الكتاب
مخرجه وبخبره ليعرف جوارحه باقراره وانكاره ليعرف في ذلك كانه بحاج
لذلك بكيل بالحق في المدة ليس فيه كانه اذا افادته ثلث تشييع تام ان العدة
عن اذا افاد شاهد على حقه واني ان يوجب معه وكرب المهلة حتى ياتي بشاهد
الثاني فانه بحاج لذلك بكيل المدعي عليه بالمال ومدة المهلة بلا يتصلح
او بداف من بينة البلاء يعني اللام كما في بعض النسخ من قولها معصوم كذا مع اية
ان المدعي اذا طلب المهلة فلا مدة بينة كذا معصوم في المدة في محيل باليمين
يفضو المدعي عليه ولا يحاج بالحق ان تعاد فاما ان يثبت له عليه شيء في
ايضا نيب ان يفي بميل الوجه لا يحاج لميل بالوجه وهذا هو الراجح وهو ان
قدمه المصنف في اخر باب الضمان بقوله ونسج كميل المصومة والكيل للوجه
بالمدعي وهو ما في الموضعين من المدونة خلافا وهو الراجح والراجح منه نبيه
كما تقدم او هو ان المدعي بالكيل والكيل بلا ضرورة وحمل الله ضوفا الهرب لانه يحلف
على الوكيل فيل بالكيل بالوجه جوارحه ما في الموضع الثاني او المراد بقول محيل الزكي
جه فانه يعرف بيمينه ان المدعي عليه كانه يكون غريبا وليس بمعروف
لتشبهه بيمينه على عينه فان كان معروفا ومشهورا لم يلازمه فيل بوجه
لذا نسمع البينة عليه في غيبته ثم بعد اليه في هذا الا ان الحاشي نقيب
تاديات فلا تة واحدة خلافه او انشأ بالوفاء في حجب عباد عموه بجمهورية
انقطاع الصد او التقصير من الاملاك المتعلقة بالبدن العبد اذا ادعى
عليه بذلك لانه الذي يتوجه عليه الحق ويضع عليه المالك لا يبيد ولا يوجب

او عام

مركب

بما يشاء الزكي

شاهد

مميل

او وادع

الحال

او خبر

112

والجدة عن موقعا ان لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
به واليمين على الم يثبت له وان ادعى عليه بيمينه خطا بلا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
الا لفرقة لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
عليه باليمين لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
يرصد في النزل التورية على مرسى ولا النصارى ان النزل لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
واحد منها ان لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
بالله بيمينه لانه يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
وهو صحيح او صحيح وتاوت ايضا ان لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
لثاويلا ثلث ثلاثة وثلاثون بيمينه وجوب اربع دينار او ثمانية وثلاثون
درهم او مائتين او مائة درهم الباقى لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
وبينة النار للموسى والمسلم الزهاد ليعطيهم بثلث الموضع وان كانت صغيرة
شرا لان الفضة صرهم على الاف درهم على اربعة اقسام ثم قيل يجوز لغيره المسلم
على الصحيح وعلى سورة براءة في خروجهم من حيث كان لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
افضية بغير ما اشدق اهل الجور وثلثت بالقيام ان كلب كان في قبله ومعه لابل
لا يستفبال للغبلة لان يكون فيه اربعة وثلثت بيمينه عليه الصلاة والسلام
ان عده كما هو خطا في المدونة وقلنا ان المولى المعتبر لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
كبهذا العصر وخرقت الخنزيرة الملائكة لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
ادعيت به وقام لها شهود بربع دينار او مائتين او مائة درهم فحلف معا وادعى
عليها بكذا وتوجه عليها باليمين الا ان النسخ لا يخرج عادة زهارة او فخر بيمينه ان
مستوردة فيمكلا تخرج للتنفيذ وان كان شازا لا تخرج اطلاقا كمنساة الملوكة
مدعت بيمينه لمخزومة ثلثا مدين بيمينه فحلف لا تخرج الفاض لها ولا يفيض الخصم بيمينه
ان كان ذا ذكرا غير مكرم محض ومعه على خطا هو المدونة بيمينه مائة
الصورة من قوله لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
المخزومة ولو كانت تخرج زهارة او مائة دينار او مائة درهم فحلف معا وادعى
عليها بالخراج لعدم التخليق ويرسل الفاض لها مائة دينار او مائة درهم فحلف معا
ايدي فضا ان كلبت اربعة وثلثت له بيمينه مائة افست بيمينه بالافدا او فخر
الورثة بذالك لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد
على فاض العلم ان لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد لانه لا يثبت له العبد

او خطا على مسالة
او خطا على مسالة
او خطا على مسالة

وقال لا اطلع فيه الزرع وتحيي فصح ولا يكون التزاحم لها سو جبال المدح ربح
عه وان ردت يمينه من مدعي او مدعي عليه من مبيع شاهد في ما لو سكت من ردت
عليه زمنا لم يقض الزرع بل انه يكون بينه وبينه بغيره ولا يعد سكوتها نكولا وهذا
مفهوم ان تكون بلو فلا وان سكتت من تزاحمت عليه زمنا فله المدح كان الظهور
واشهر ان يكون للمدعي والمدعي عليه ومكان عليه وغيره ثم ان تغل يتكلم
عن مسئلة الجارية والوفاء بالشهادة لا بد من بعض نواياها ما تسمع فيه البيعة
بعضها ما لا تسمع فيه وذلك من حيث ان لا تسمع اجنبي غير شريك واجنبي شريك
في اقراره شريك وامتناعا وغيرهم بانشار **المدح** الاول بقوله وان حاز اجنبي غير
شريك في الشيء العمان وتصرف الجارية ورفع اليد عن الشيء والاستيلاء عليه
والتصرف يكون بواحد من امور سكتها او سكتها بالزجر او غير ذلك واستقلال الوهبة
او صدقة او بيع او هدم بناء او قطع شجر او عتق او كتابة او كسب في رقيق
ثم ادعى حاضرا بالبلد ولو حكما لم يعلل بانه يوم او يومين وان بعدت كهي
على حدة وله الغياح متى قدم مكلفا لا لارفة وثبتت كذا على الفدوم او التسو
كيف جاء به امره وكذا عند ابن القاسم وقال ابن حبيب بسفك خفه فاشتملا
بهما في القرية في الارفة مع جهل الحال ساكت عالم بلا مانع له عن التمسك
فان تنازع او جهل ليرة الشيء في الحاز ملكه او فله به مانع راعا لم يسفك
خفه ومن اراد ان يقر والسجدة **عشر سنين** معقول لما زعمه من ان لا يكثر
طالا يكون التصرف في بيعه والشر سنين انما هي شجرة في حيازة العفار
وهو الارض وما اتصل بها من بناء وشجر وما غير ذلك لا يكثر فيه هذه الاصول
كما سبقت في المصنف وكذا التصرف في بايع او الهبة ولو ذكر في المصنف
فيه الاصول المذكورة لم تسمع دعواه ولا بينة التي اقامها على حدة دعواه
وانما تسمع دعواه مع الشهود المذكورة لان الزعم يكذب به لانه لا يكون له
ذلك المدة دليل على صدق القدر الجارية العادة ان لا يعلل لا يسكت عن ملكه
تلك المدة وقوله مانع عليه وسامع من حاز ثلثي عشر سنين وقوله في
الصدقة الجارية والبيعة الرافعة لا تحتاج معها ليمين او ما لا يرد وهذا
في كسب الا دمه وما اوفى بانواعه وتسمع فيه البيعة ولو تقدم الزعم
والشك من قوله ولا بينة قوله ان ان شرف البيعة بالسكوت والمدح للمايز
لا يمينه ونحوه في اقراره او اقراره او سكتته او من اقره في ذلك لا يمينه بل حاشيه

اجنبي

اموار

حد اكرال

المدح

بل حاشيه وتسمع بيئته بيمينه من اقراره في السكنان المدح يكون دعواه مع
انكار المدعي ثم ان اقراره في البيعة او اول هذه امنية بما اذا لم يصرح باليمين
المسوقة المدح ما لا يصرح باليمين ملكه ولم يصرح في ذلك لا يبيع والهيبة
والصدقة بلا تسمع بيئته المدعي بالاسكان ونحوه واشارة النوع الثالث بقوله
وشريك له والاعتدال في بيعة المدعي بالاسكان والاعتدال في بيعة المدعي بالاسكان
شريك من بيعة في العشر بيمينه ان هدم وبناء الواو يعني او ومثل ذلك في العشر
او غيرهما من المدح في ذلك ولا تسمع دعواه المدعي ولا بينته وهذه
في العشر العشر عرقا وما بناء فلو غير شجر ونحوها او هدم ما يخشى سقوطه
بلا يمين فيلزم شريكه واشارة النوع الثالث بقوله في حيازة الشريك
القريب والاعتدال في ما من الغريب الشريك معها مع الهدم والبناء وما يقوم
مقامه في الاول عشرة اعوام والبناء في الاول عشرة اعوام في ما هو الراسخ
والخلاف في الغريب ولو غير شريك فلو حذر الشريك في احسن احواله
والاصهار الذي لا فائدة بينهم في كسب الا فلول انهم في الاقرار فلا بد من الحيازة
مع الهدم والبناء ونحوه من الزمان في الاقرار في بيعة الشريك ولو لم يكن
هدم ولا بناء فيلزم له في بيعة الا ما هو في العشر حيازة في اياه وانه وان
للشريك في الاصل حوزة هدم من الاخر **البيعة** انما هي بيع التبعين للذات
كالهبة والصدقة والبيع ونحوها بخلاف الهدم والبناء والسكنى والارذاع
والاستقلال ونحوها فلا يجرى فيها الا ان يكون معها مع الهدم والبناء ما
اي زمان في ملكه في البيعة وينفذ العلم ابن مائة شانه في ذلك هو الاستيلاء
سنة والمدح يرد هدم وبيع والاخر حاضرا كانت حوزة المدح بلا مانع بيمينه
له بعد ذلك كلام ثم ذكر ما هو كالمستثنى من قوله عشر سنين بقوله وانما
تعتبر في اقراره ما العفار ولو غير العفار لكان احسن وغيره كغيره في
في حيازة الاجنبي والمدح حاضرا كانت بلا مانع من الغياح في حدة
تستعمل في ركوب ونحوه في امانة الخدمة تقدم الشك في كلام المدعي الاجنبي
بعد ذلك ولا تسمع له بيئته ويزاد في عهد وعرض غير نزع كل راع النحاس واثبات
البيت وعلة الزرع بسنة على السنين وانما ثوب الدليل في حدة في حدة العلم وانما
امانة الركبة في اقراره فتكون له علم ما سلكه في اقراره في حدة هو الصو
ضوح وكذا البيع والهبة والصدقة لان البيع يجرى على بيع الرخول ومفهوم قوله

البيعة

فوله ان لا يجهل ان المياري في الافراد لا يفرق بين عفا و غير عفا بل لا بد من التميز
في ذلك من الاربعين عاما وعقد ذلك على قول ولاكن الراجح ان الفقدان لابد منه
ولا يشترط فيه هدم ولا بناء في مثلها الاجارة والاستدانة وفقد الشجر ونحوه
يشترط ان يكون من ذلك المياري في زمن تملك فيه البيعة ويقطع
منه العلم ولا يغير الفقدان من الدور والعيبة والعروض التي تكون مدتها كما
لنحو الشمس ونحوه تستعمل في بيعها الفشر سنين بخلاف ما لا تكون مد
تلك الاشياء تلبيس من ذلك لا يفتقر الى هدم ولا بناء في غير العتيق والبيعة والاربع
قوة ونحوها فانها لا يفرق فيها بين المياري وغيره كما مر الا انه في بيعه لرب
اشد الشمس ولم يضر عام فان مضى بلا ثمن له ايضا اهله حاضر حيا لبيع
فان كان غايه بطله الرد بعد حضوره وعليه ما لم يضر عام فان مضى بغير
له الرد وله اخذ الثمن ما لم يضر ثلاثة اعوام من المياري ولا يفسد حقه منه ايضا
فان ذكرنا ابتداء ماله وانما الذي يورث الشائبة في الذم بغير سبعة عشر
عاما وهذا قول محرم وفيما مضى ثلاثين وفيما لا تسقط اصلا وفيما لا يورث الا ان
القول بانه يستقطب السنتين بغيره اوفد من الاخره في ذلك الاجتهاد
في الخبر في حال الذم وحال الناس وحال الذم في حق المياري او في حال البيعة
بغير الناس تقتضي الاطعام والترك ولمن الخمسة عشر لا تقتضي ذلك والاولى
ان تلحق بالصور في شح شرعي يستكمل على احكام الدماء والقصاص وهو
اول الشمس الا في هذه الكتاب بقدر حصة الله تعالى **باب**
في احكام الدماء والقصاص في اركان الفصاح ثلاثة اركان وشركه التكليف
والعصمة والمكافات والمعنى عليه وشركه العصمة والبنائية وشركها
العصمة العدة والى انشار المصنف في ذلك وبدا بالركن الاول وشركه
بقوله ان **التلف مكلف** اي بالغ عدا فلو سكر حراما نجسا او محرما او
رب المكلف يقتل بقتله او كان شاع الا ان له الاستيلاء كما يات وما
الرجي والمجنون لا يقتل بقتله لان عصمة هذا خطاها سواء كان له العصمة
للمجنون والاولى ان يعفى احبنا ولا يفسد حاله فتنه انتصر منه حال
اخذته من حيا بغيره البنائية انتصرت اولا فتنه فان لم يعف بالدية
في ماله والسكران الملائكة **المجنون** غير حريم وجع للمكلف بالمرء لا يقتل فصاحا
بلا يهدد رده لعدم عصمته ونحو الوجدان ثانيا بامان او اطلاقه لم يقتل ولا زينة

وهذا ما لم يتطابق
الذي هو اما في البيعة
بلا تسقط اصلا قاله
بنسبة

ونذا

الاول

ولا زينة حريمه على المعنى عليه او زينة الاسلام بان كان مسلما وياله فيهما وانقص
جان كذا الجنان زينة احيى البنائية فيما ذكره الفصاح بلا يقتل مسلم ولو عيدا
بما جرد ولو جردا لا حريمه خفيف الا ان يكون المعقول زينة الاسلام يقتل من كتابين
بدخيل مسلم كما سبقت في ترجيح الجانب الاسلام على الحريمية حيث اقتل حريمه لقوله
غير حريمه وما بعده يشترط في الجنان المكلف للفصاح منه ان يكون غير حريمه
ولا زينة حريمه ولا الاسلام وقت القتل ولو قتل غير حريمه وهو حريمه او زينة
فحريمه او الاسلام بلا فصح ولو بلغ او عفا او اعلم الحريم بان عفا ذلك ولو لم ي
عفا او جرح مثله ثم عفا الجنان بعدات المعنى عليه لم يقتل من الجنان لانه
حي القتل زينة حريمه وكذا الورى الحريم مثله او جرحه واعلم بغير موت
المعنى عليه الا لفيلة بدسر الفيل المعجمة وهي القتل لاخذ العار من
فقتله فيه الفشر وكذا مقتضى ما يقتل الحريم لغيره والمسلم بالظاهر الا
للمشرك من قوله غير حريمه الخ منقطع له لم يقتل فصاحا بل لا يفسد ولا اذا
قاله لا ولا عفو ولا صلح ولا صلح الولي مردود الحكم عليه للامام وسبب ذلك
للمصنف في محله وذكر كذا في النشأ وهو المعنى عليه مع شروحه بقوله
معصوما وهو معصوم لقوله اتلف بلا فصح من قولنا مرتدة لعدم عصمته لانه
بغير حريمه بمجرد رده اياه حكمه في الجملة ولا يفسد المصنف السكافة شرها
في المعنى عليه دون الجنان بل لا يفسد معصوما غير حريمه او زينة او الاسلام الا لفيلة
وتحذف قوله غير زينة الخ كما لا يبين للتلف والاصابة الا ان يعفى انتصرا
القباية او يشترط في المعنى عليه ان يكون معصوما الحريم تلف النجس موتها
والاصابة في الجرح فيقتل في النجس العصمة من حيا الضرب او الجرح الى
حيا الموت او الجرح من حيا النجس الحيا الا صلبة فلا بد من اعتبار الحيا
معاد النجس والجرح اي حال المدة وحال الانسداد بلور من منتهى او قبل
وصون الرميته اليه اعلم المرتدة اعتبار حال الرمي فلا يقتل الا من مات
لانه غير معصوم حال الرمي وان صار معصوما حال الاصابة وكذا الوجوه
ثم اعلم وتزني ومات لم يقتل الخ في الجرح من مراحات الجرح ولو رمى
مسلم مسلما او جرحه بالشرع الرمي قبل وصول النصح اليه او ارتد العجمي وح
قبل موته منه بلا فصح نظر الجنان لا انتصرا نعم يشترط الفصاح في الجرح ولو
نقض بدنه وهو حريم مسلم ثم ارتد المفسوخ ومات مرتدة التوبة الفصح

بمعنى

حريمه

ونزني

العجمي

ثبت القتل بقسامة لم ينفك الفصاحم الا بغيره **ففي** ومكانه اراح
 القتل من البعير فيقول له اوبقعه مكانه **ففي** كل من البعير فيقول له اوبقعه مكانه
 الملاح رقة من الرجال احترازاً من الرجل الجاهل او كان الرجل منساعاً
 بلا كلام لخصه وانما استيفاء للحد وبعد كما مر وصحة المسئلة مكررة مع
 قوله فيما سبق وللنساع ان ورث ولم يمتدحى عاصب وكل القتل المكررها
 لا يشر قوله او بعضهم المقيده لما مر كما تقدم ولا يشر جمع المراتب الثلاثة
وقد استدلوا بعد البعير **ففي** مستحق الزكوة مع تساو درجاتهم بمدة
 ثبوت الدم ببينة او اقرار او قسامة سفك القود واذا سفك فليس في
 لم يقع وله التكميل او هو مع غيره نصيبه **والدية** دية عمه وكذا اعماله
 جميع من له التكميل من تباين فيمكن له نصيبه من دية عمه كونه بي
 وزوجه او زوجة لانه ما ثبت بهما الاول **ففي** ما لو عقر في جوارحه
 بدمه لم لا تكميل له كما اذا كان من له التكميل واحد او ثلثه وشبهه
 مدفوع الفصاحم قوله كارتبوا به اذ لم ولو نسب كما في نفسه **ففي** الفصاحم
 لان ارثه كذا او بعضا له فهو مثل ما قبل المبالغة ما لو قتل احد ولد اباه
 فمات غير الفاتر ولا وارث له فقد ورث الفاتر جميع دية نفسه ومثلهما
 بعد ما لو كان غير الفاتر اكثر من واحد مات احد هذه ورث الفاتر
ففي بدم نفسه بمسألة الفصاحم ولو في نصيبه من الدية **ففي** الفصاحم
 كما يقال ان كانت الاما لا لا استيفاء بل اذ مات من الدم بمنزلة ورثته
 من لثته من خصوصية للعقوبة من مملوك او العبد من مملوك البهائم
 والاموات ويكفي في العبد والفصاحم كما لو كان له عصبه لانه مع
 ورثته كما كان ذاك له **ففي** اعمه **ففي** الفصاحم لعم لا يشر في ذاك ولو
 جنة ولي الدم ولا الزوج مكانه **ففي** كلامه بقوله كذا **ففي** الجملية **ففي** الاما
 لما خرد من دية عصبه بدمه خلاصا بيه كما مر **ففي** الفصاحم ان الفصاحم لا
 لا يشر بيه مملوك وانما يتبع بيه القود على الوجه المتقدم منه **ففي** مثل
 انه يجوز الطلح بيه بما شاء **ففي** الاول **ففي** قوله **ففي** الجملية **ففي** جملية
 بمدة ثلثه كذا مع والزوج او غيرها مع العجني عليه **ففي** الدية العجني عليه
 او اكثر منه كذا لا يشر في ربه او بيه **ففي** عرض عيها وغيره **ففي** تقدم هذا
 به الصالح بقوله وعلى الفصاحم ما في اكثر **ففي** الفصاحم **ففي** الدين مبنية او غير

او غيره

الدية من الاما لا
 الدية من الاما لا

الدية من الاما لا
 الدية من الاما لا

وغيره ان العالج والفساد والبس والجرح **ففي** حكم بيع الدية **ففي** الفصاحم
 ما لا ينفك من مملوك به عتقها ما لا ينفك عنها **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 بلا يجوز رقة ذهب من راقا وعكسه لانه عرق متاخر ولا ينفك عنها **ففي** الدية من الاما لا
 لانه يسخ دية ودية **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 سلع بغير دية وجاز بها حل مملوك **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 على ان قلته بغير رقة **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 الصالح بيه **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 بالدية **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 الواحد **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 وجب ثلث الدية **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 ثلث الدية **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 حد ياتر **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 قبل سبب الدية **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 ما لا ينفك **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 قبل السبب **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 كذا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 الدية **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 اذا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 كان **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 لم **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 بعد **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 بلا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 دها **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 ها **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 او **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 لو **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا
 كما **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا **ففي** الدية من الاما لا

عالم نشیت

عزیز

ويعبر وضع منحد البعز اي ما نشأ عن البعز المتحد ولو تعدد العمل او ما وجد حكمه
 حكم المتحد كضربات في مورقات في بضربة واحدة او ضربة واحدة في قطع
 لها اربعة اصابع من يدي او من يدي رجل بلها في الاربع عشرة ومائة بل
 وكذا في الاسنان والمواضع والاضافه وما يبدى ان النسبية اذا بلغت ثلث دية
 الرجل فترجع اليه بغيره وضعه في كل شيء اصابع او غير ذلك وقوله متحد
 على حذف مضافا الى ان منحد فهو من اضافة الصفة للموصوف ان البعز المتحد
 او متحد العمل فهو مجموع البعز في الاصابع بما اذا قطع لها ثلثا من يدي
 بعينها ثلثا ثلثا ثم اذا قطع لها ثلثا ثلثا في الاخرى بعينها ثلثا ثلثا ايضا
 للترافعي في البعز في شيء اذا قطع لها اصبع او اصبعين من اي يدي كانت
 في رها في كل اصبع فتسمى بالبل المتحد العمل ولو قطع لها اصبعين من يدي ثم بعد
 تراخي قطع اصبعين من يدي في رها في الاولي عشرة وفي الاخرى عشرة
 المتحد العمل ولو كان في رية في الاخرى كان في رية عشرة لعدم القوم لاقتضاها
 العمل لا يضم منحد العمل في الاسنان اي لا يضم بعضها لبعض اذا كان في
 الضربات تراخي ولها في كل سنة خمس من الايام المتداولة اذا كانت ضربة او ضربان
 في مورقين كما مر ومحل الاسنان متحد ولو كانت في فكيه ولو فدا في العمل
 يكون قوب في الاصابع فاحترق ما بعد ذلك في جريها على فمده في ناعسة
 ولا في الموضع والاضافه لا يضم بعضها لبعض لعلها لو اذنها موختين باخذت
 عقدها ثم اذنها موضح متحدة دية بولها عقدها في الرجل ما لم يبلغ ذاك
 في العزة الواحدة او ما في حكمها الثلث والاربع لعلها كما مر وكذا
 الاضافه للضرب ما عقدها ثم اضرى ولها في كل ذاك في الرجل اذا لم يكن
 في مورق واحد وبلغ الثلث والحاصل ان البعز المتحد او ما في حكمه يضم
 في الاصابع والاسنان وغيرهما وما اذا اتحد العمل فيضم في الاصابع دون غيرها
 ولا يضم في العزة او في العتق كما اذا لم تقطع لها ثلثا من اصابع
 عمدا ثم قطع لها ثلثا في الاخرى ففدت ببلها في كل اصبع عشرة من الايام وفتحت
 في رية او عين او سواء اتحد العمل في رية واحدة او في ريتين ثم عشرة في ريتين
 من العمل الدية في الحنا والعمدة في البعز والاضرب في يدين شرهما وهذا
 في حكمة دية الحد والدية فلا دية له ولا في كل الجاني فيمته مائة وسواء كان

المصدر

المواضع

فيما لا يندفع عنه الا بالقتل او انما نص عليه وان خرج بقوله معصوما فلهما سببا
 يتوهم به الكفارة لعدم الفصل فيه كالنكاح ولا فائز بنفسه فلهما اول معصاة
 لعدم الخطأ بصفوته كذبيته من ذكر من الطائفة وفاتل بنفسه بنفسه ولا يظهر
 رجوع الغير في نفسه خطا بل لا دية على فلهما لو رتبته لانه المتوهم
 ونزعت الكفارة للمسلم في قتل حبيب ورفيق وغيره وعصا لم يقتل
 به ليعواو معدم كذا ما في وعبد لنفسه فلا تفرار و **بغير النسخ** بعد ذمى
 ان تعدا او خطا او عليه فيهم في قوله ورفيق وهذه النسخة احسن **وعليه**
 له على القاتل عصا البذلغ اذا لم يقتل معواو لزيادة حدة او اسلام مكررا لكان
 القاتل حرا او رقيقا مسلما او كافرا او انشى حرة ما بقة وتبسر سنة وان
 كان قاتل العمد ملتصبا بقتل مجوسي او قتل حبيب وتقدم ان الخارج عصدا
 يعذب ولو اقتصر منه او يكون المذبح بالبر على كونه قاتلا وان كان القاتل العمد
 المذبح به ملتصبا بشكر المذبح كذا ايمان الفسامة التي تفرقت عليه
 على في اللوت متعلقا بالمدح وخرجه الواو بمعنى مع حلف في اللوت وهو
 المذبح واول مع كونه وانما خضر عليه بالذبح كونه داخل تحت الصلابة
 حلفا من المدح ايمان وان كان كذلك فلا يتوهم عدم هذا الحكم الذي هو الجحد والسبب في ان كان
 الفسامة في ذلك وقتها له لوت من اوباء المفتون كل شخص مادي به عليه لوجود مائة وخمسة سنة
 او المذبح عليه في اللوت والفسامة التي توجب الفصل من العمد والدية والخطا سببها
 فقتل الحر المسلم وان غير بالبر في الجحد او ضرب او سب او نحو ذلك لا الرقيق والكافر
 في محال اللوت بفتح اللام وسكون الواو وهو الامر الذي ينشأ عنه غيبة النفس
 بانه قتل او اظافة محال اللوت للبيان وفي معنى لام الفلة اي لقيام اللوت وذكر اللوت
 الذي تسبب عنه الفسامة خمسة اشكال اولها قوله كان يخون شخص بالغ
 عاقرا وان انشى لا حبي وان هرا حقا وان وجبت فيه الفسامة بغير قوله
 ولا يحنون اذا لا عبرة بقوله فقتل حرا مسلما فقتله بلان او دمه عند بلان
 او نحو ذلك ولو قال قتلني خطا او كان القاتل مسجونا فاسفاد ادماء على
 ورجع بكسر الراء في قتلني وهو ورجع فانه يكون لوت ان شهد على قوله عدلا
 في قوله استمر على القدر ما كان رجوع عن قوله بلان بلان اخر او قال ما قتلني
 برفيق او لا ادري ما الذي قتلني بفتح اللوت فلا فسامة وادعى ولد على والدك

لحر المسلم

حلفا من المدح ايمان
 الفسامة في ذلك وقتها له لوت
 او المذبح عليه في اللوت
 فقتل الحر المسلم وان غير بالبر
 في محال اللوت بفتح اللام
 بانه قتل او اظافة محال اللوت
 الذي تسبب عنه الفسامة خمسة اشكال
 عاقرا وان انشى لا حبي
 ولا يحنون اذا لا عبرة
 او نحو ذلك ولو قال قتلني
 ورجع بكسر الراء في قتلني
 في قوله استمر على القدر
 برفيق او لا ادري ما الذي

عاقرا والدك

عاقرا والدك انه اجمعه وانه فيفسد سموا به الا وبقوله الزوجة عاقرا اي فالت
 فقتل زوجي فيفسد سموا به وبقوله وانه يقبل قول البائع المذخور ان كان جرحه
 وسمي الزوجة عاقرا ونزل انش القربا او سب البرج واما النسخة البيضاء
 في المشهور عدم قبولها لما في ان شره كونه قوله المذخور لو تارة ثلاثة البرج
 ولعمري والتمسح على اقراره وشهادته عند بيته عليه وعصا على قوله فلهما مدعو
 في غير العبد لغة بقتل او الخطا في قوله المذخور ان يفتيه بعهده ولا خطا وبيدوا
 او بياقوتة انه عمد او خطا بلانهم الفسامة على ما بينوا انهم الفسامة العمد
 والدية في الخطا لا الخطا لعمد الخطا له لان نية وخالها بلان فالتح بلان
 عمد او قتل او خطا او الخطا في كونه المذخور ولا يصح فلهما مدعو كما هو كذا
 لا يغير النسخة برفقون العمد ولا ان المذخور وفاتل بنفسه فقتله عمد او قتل
 بغير اخر لا نعلم من قتل عمد او خطا او لا نعلم من قتل او قتل كلهم فقتله
 عمد او نكحوا في الفسامة في كونه المذخور من المذخورين (ما في الاول) بلانهم
 لم يفتوا على ان ويقيم فقتل عمد حتى يستوفوا الفرد ولا علم من قتل عمد سموا
 عليه واما في الثانية فليس يكون الخلاف في الخطا لاختلاف ما اذا قال بغير خطا او بغير
 لانهم جلدوا المذبح في الخطا لجمع ايمان الفسامة واخذ نصيبه من
 الدية ولا شيء بل ان نعلم ومثل ذلك لو قالوا كلهم خطا او نكحوا بغير
 حلف نصيبه ولا شيء بل ان نعلم ومثل ذلك لو قالوا بغير خطا او بغير
 ما انشأ له بقوله وان اختار ايا البعضان وقد اختلف المقيت بينه وبين العمد
 والخطا بان قال بغير عمد او بغير خطا او استوفوا الدية كالا او اشرك
 او اعطاهم حلف كل اكل واحد من مدح الخطا ومدح العمد بل حلفا عموما
 على فرد رزته و **بغير** دية الخطا على قلة الجاني وبسببها القتل وكل حلف
 في العمد اية مدعيه بشكر غيرهم في الخطا بلا فسامة في العمد
 ولا دية لانه لا عوراء التي انما الخلف تبعان في الخطا وبغير حلف بغير حلف الراء
 حلفهم الخطا وتكلموا بتخلف عاقلة الجاني وما نكح منهم غرموا وشاء الثاني
 الرثا في من اشقة اللوت بقوله وكشده في الجرح او ضربا لم يمسك له على
 بنة ذالكه كذا قال عمد او خطا بنية سمى الاو بيا و يستوفون الفرد في العمد
 والدية في الخطا او شهد ابا فخر المذخور بلان فلا نكح جرحه او ضربه عمد او خطا

عاقرا والدك
 فقتل زوجي
 وسمي الزوجة
 في المشهور
 ولعمري
 في غير العبد
 او بياقوتة
 والدية في
 عمد او قتل
 لا يغير النسخة
 بغير اخر
 عمد او نكحوا
 لم يفتوا على
 عليه واما
 لانهم جلدوا
 الدية ولا شيء
 حلف نصيبه
 ما انشأ له
 والخطا بان
 او اعطاهم
 على فرد رزته
 في العمد اية
 ولا دية لانه
 حلفهم الخطا
 الرثا في من
 بنة ذالكه
 والدية في

وعشرين ولا يمكن من اكثر وان وجد عاصبي او اكثر وزعت عليهم وله بفرق
ان يفرس من ما ينوبه الى خمسة وعشرين ولا يمكن من اكثر لانه لا يمكن غير
ان يفرس من ما ينوبه الى تسعين مع هذا ان يفرس من بفرق بفرق من عاصبي
الاول واما من عاصبي مستقر به اخر وله ذلك ووزعت الايام على
الدم بداد اوله على عاصبي اجتناب من عاصبي لان الزيادة فلا خلاف
سنة الفسامة واكثر من ذلك في خلاف جميعها بالشيء كما عاصبي اكثر غير
كلية وتكون انه عاصبي غير معتبر اخلاف له في الدم فلا خلاف تكون غير
الدم معتبر اذا كان له رجة واحدة كعصبي واخوة ولو بعد وراثة الارث
على انه قول كنه عدم اخلافه من رجة واحدة ولا عبرة بتكون اربعة مع اقرب
ان يكون بغير من بغير من رجة واحدة من رجة واحدة لا يمكن ان يكون عليه من رجة واحدة
جواب ان من من عاصبي عاصبي ان رجة واحدة لا يمكن ان يكون عليه من رجة واحدة
وان كان لا يفرس من الفسامة الا واحدة فلا خلاف ان الفسامة واحدة في خلافها
نكاح بغير من تحتها او يموت في الفسامة والاستعانة في الفسامة عليه
بغير ولو واحدة او رجة واحدة في الفسامة انما يفرس من رجة واحدة في الفسامة
ان بغير او ليد الدم نفسه بعد الرجة او قبله بل الدم فلا خلاف ولا بد من رجة
ان اخلاف عاصبي في الفسامة رجة واحدة في الفسامة فليعلم نصيبه من الفسامة
واما في الفسامة بكذا في الفسامة في الفسامة ولا يفرس من الفسامة
غير من عاصبي وله في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
ويقتل الجاني في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
اجازة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
على الكبير وهو اقرب معنى الا ان يكون في الفسامة في الفسامة في الفسامة
خمس وعشرين في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
مع الكبير من الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
الكبير في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
وعشرين في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
الدم ووجوبه في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة

منهم

منه

ان الفسامة

اي للفسامة بتعبيبي المدعي على جماعة استنواها الفسامة وجود اللوات
بغير لوات في خبره مات ولا يفرس من خبرهم ولا يفرس من خبرها اكثر من واحد ولا غير
معبي لوات في خبره مات ولا يفرس من خبرهم ولا يفرس من خبرها اكثر من واحد ولا غير
في خبرهم ذلك بقوله وفي اقسام شهادته او احد المجرم خطا او عدا عليه
شيء مفيد شرعا او قتل في الجوارح عدا او خطا في ان الفسامة في الفسامة
او عدا في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
الجميع في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
شيء مفيد شرعا او قتل في الجوارح عدا او خطا في ان الفسامة في الفسامة
من الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
او غير من الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
ان نكاح فيه خبره في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
المراد من الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
مراد من الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
لوات ولا شيء في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
قتل في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
ذكر فيه البغى وما يتعلق به من رجة واحدة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
عليه وشرعا في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
معصية بمخالفة لوات ولا يفرس من خبرهم ولا يفرس من خبرها اكثر من واحد ولا غير
ان من من عاصبي في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
الجميع في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
بشر في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
لا يفرس من خبرهم ولا يفرس من خبرها اكثر من واحد ولا غير
الا ما في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
مع تشبه اما منه لان الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة
مثله لمنع حق متعلق بالله او ما دمي وجب عليه في الفسامة في الفسامة في الفسامة
مما يجوز في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة

خبره

21

ان الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة في الفسامة

لا رادتها خلاصه اي عزله كرمه ذالا عليهم وان جار اخلا يعزى (السلامة) لا
 للعلم والبرهان وتعليق الفوق بعد ان عفا اذ اصابته وانما يجب ان يحسن
 وقوله برفقة قسرا على الفذاب والامال اذ لا يكون باغيا وقوله خالوت الا صا
 م يعيد انما خبر جنت عليه لا وجه المقاربة وعدم الصلابة به معنى فخرج
 عليه لا على سبيل المقاربة لا للصور ولا يكون باغيا بل بعد ان قتالهم وان
 ركنوا اولوا الخروج عليه لا شريطة فقامت عندهم وتجب على الناس معا ونقته
 عليهم وانما غير ارعدن ولا تجب معا ونقته فانما لا رضى الله به وانه
 يرا دمنه يستقيم الله من الخاتم بل لا تم تمنع من كايهها كما ان
 لا يجوز له قتالهم لا غنما ان يكون خروجهم عليه لوجه وجوه وان
 لا يجوز لهم الخروج عليه كالكفار ان يقتلوا الكفار بان يدعواهم او لا
 شول تحت طاعته ما لم يعا جيلوه لا الفتا او يقاتلهم بالسيف والرمح
 بالسيف والنجنيبي والنفير وقوله الصبر والهدوء والعلم عندهم الا ان
 يكون فيهم نسوة او ذراي لا يتركهم بالنار ولا كمالا تنسب دارهم ولا اموالهم
 مسلمون كما اشار الى ذلك بقوله ولا يسلطن قوا ولا يفتنهم بغيرهم
 ولا غير ولا يتلف ما لهم ولا ترفع رءوسهم اذا قتلوا بارحاج ايه محرم ولا
 نه مثله بالاسم في خلاف الكفار هكاهة يجوز سولهم بقوله كما ترفع
 الجهاد ولا يدعواهم بفتح زلزال المصمكة اي لا يتركهم الا امام ونسوة
 ولواجره في الضمير الذي يرد على الامام كذا تنسب الى ان يتركهم بداري يوسف
 منهم كالحزبة اي لا يتركهم الا ان يتركهم بغيرهم بجانا كقولهم
 بغيرهم واما منهم واشتد على بقا لهم من سلام وكرامتهم الجاهل اذ قيل
 عليهم ان يجوز ذل ان اخرج له اي ما لهم اي لا يستعانة به عليهم ثم بعد
 الاستعانة به والاستعانة عنه ردا اليهم كغيره اي كما يرد غير ما يستعانة
 به ما اموال كقتلهم وقوله على من ضر لو غير عنهم او ان القدرة كقتلهم
 بمنزلة حيلته ولد اعتر بالرد وان اموالهم الضمير الممنوعة وكسر الصبي بوجوه
 او حصل الامان لا امام بالضمور عليهم لم يتبع منهم منهم ونظير
 بالاجاح ذل ان اموالهم اي لم يجرى عليهم وجوههم والظن ان
 خيب منهم اتبع منهم وذهب على غيرهم وكره للرجل قتل ابيه واما
 ان قتله وارثه ان كان مسلما لانه وان كان كذبا لا كنهه غير عدا ولا يكره
 في الاموال

عنه

والصحيح

او ذراي

دارهم

حيلته

ولا يكره قتل جده او ابنه ولم يضمن باغ متناول في خروجه عن الامام المخرج
 نه سدا او مالا حال خروجه بغيره بل لا يتناول ولا يضمن غير المتناول ومضى
 حكم فاضيه فلا ينقض ويرفع به الخلاف ومضى خروجه من كنهه الخاص
 على انعام نظر عليه لعظم شأنه من حقوقه بلا بعد بل لا يجوز ان كان غير
 فتا ولا ذمة الفاضل ان كان فتا وهو وادى معه ايه مع الباغ المتناول
 له كنهه فلا يقرم مالا تلعبه من زجر او مالا ولا يرد خروجه معه نفقا للعهدة
 وضمن الباغ المقتل وهو غير المتناول النجس والحرف فيقتصر منه والمال
 لعدم غزيره والامام معه لا يضمن للعهدة يكون هو ماله جبا وهذا كله في الخروج
 على الامام العدا غير باغ غير باغ عليه عندا الى المتناول والعراة الغاشقة بالسلاح
 كالرجل المحز فتدله بخلافه مالا لو قاتل بغير سلاح ولا تقتل مالا ثم تقتل احداهما
 في حال الفتا او مالا بعد ان كان فتا مالا ولا يضمن شيئا وان كانت غير متنا
 وله فقتل ورقت ان كانت غامضة لنقضها **باب** في الردة واحكامها
 منها الردة كقولهم المظفر اسلامه بالحنكة بالشهادتين فمقتل او يكون
 باحد امور ثلاثة بصر في القول كقوله المسيح ابي الله او بطلان قول يقتضيه
 كقوله الله جسي من غير وجه حكمه علم من الله بالضرورة كقوله الملائكة
 وحرمة الزنى او بطلان يقتضيه اي يقتضيه الجور يلزم له الزنى او بطلان ينفق
 مع جده بغير رولها هو البعد في اول الجحيم به والعراة المصحف ما يبينه فربا
 ولو كلمة مؤثر في ذلك تركه به ان عدم رقة او وجهه به لان زلزال لا يمتد اباراد
 بالبعد ما يشهد التزك اذ هو من القسبي ومثل القوم ان اسما الله واسماء الانبياء
 وكتب الحمد يشك كما هو ظاهر وخرقا ما ذكر ان كان عار وجهه الاستخفاف في بكذا
 وان كان عار وجهه هيبا ننه بلا ضرر من رجا وجبا وكذا كتب البغية ان كان عار وجهه
 الاستخفاف في بالشرعية بكذا وكذا بلا وسحر وعرفه ابي العري بان كلامه يظن
 به غير الله وينسب اليه المقادير والكليات ذكره في التوضيح وعرفه بغير
 الامام رضى الله عنه استقيم السحر وتعليقه كغيره وان لم يعلم به ظاهره القافية
 اذ تعظيم الشيا كصبي ونسبة الكليات اليها لا يستلحق عاقر يومه بل الله ان
 يكون جبهه انه ليس بغير واما بالماله بان كان بغير مثله بكذا وكذا ولا يجوز الا
 في الجحيم من اهل الجحيم ورفع به تغير احوال وصحات وغلب حقايقا بان وقع

عنه

الغاشقة

فانها

واحدة او سببا

ان تعلم

11/25/20 11/25/20

۵
مجلس اول

24.10

بسم الله الرحمن الرحيم

قصودها

John

دعواها من كل جهة القصب بلا فريضة تصدقها بمقتضى
 فها ميقبل دعواها ولا تحدد كقولها يا امي عليه السلام عند قوله وان
 ادعيت استكبرها على غير لايتى بل انما حلت له واول ان شهدت امرها
 بينة بالاكراه وانما يترجم الامور الثلاثة التي هي الشبهة شرعها
 انواع الحكم وانما يترجم وجوبه بالاول بفقدان يترجم انما يترجم
 الحكم الاسلام انما يترجم بعد ذلك بعد الاول واولا بعد الاول
 كما ينكح من متعلق باصحاب والباء سبيبة اياها وكذا زوجته بسبب عفا
 لازم ابتداء دعواها من كل جهة بملك او زنى وفرض نكاح غير لازم
 كنكاح عبة بلا اذن للمبيدة ومعيب بالسد يسد ابدا او بعد حصول
 ومسخ قبل الحصول صح اية حال الوكلاء فخرج ما اذا وحيد بعد عفا لازم وهي
 فتاير مشا فلا يكون محصنا اذا زنى بعده جلد والمعتق اشارة
 ذكره لشرك الا حصان العشرة فكانه فان يترجم المحصن وهو المكلف
 الفخ ومضى من شروطه الا انتشار وعدم المناكحة فكان عليه ان يزىد بانتشار
 بالمناكحة والحادى ان شروطه الا حصان عشرة اذا اخلع شريك منه لم يترجم
 ومن يلوغ وعقل وفريضة والسلام واصابة نكاح صحيح لازم وذلك صمام بانتشار
 الحجارة متعلقا يترجم معتدلة بين المغير والمغير ولم يفرق الامام مالك
 رضي الله عنه براءة البيعة بالرجس ثم بعد ذلك الامام ابي الحكم ثم الناس
 غفبه والحدية الدال على ذلك وقد تضمنه ابو حنيفة لم يفرق عنه الامام
 ابى الايبك وملوك به يترجمان مكلفا احصان لا وان عبيد او كافر من كل جهة
 المسلميكت واكتفى ان يكون مكلف لا يلبس بالوكلاء مما يلبس بالنسب كقوله في شتر
 شتر تشمل الباعل والمبعون الا الاسم باعل من لا يلبس حتى تحتام تتغير فمصر جامع
 والجمع وانما يشترك التخليف بينهما ويزاد في المبعون لخواصه وكون الباعل
 بما لغا والام يترجم واذا بالتمييز المذبح اذ با شديدة او لا يفسد في كافر
 بالسلامة كحد البرية والسرفرة والقتل بخلاف حد الزنى والشرب وانشاء
 للشوم الثاني بقوله جلد المكلف اربع اكر ذكر الواشي مائة وتشترط الجرد
 بالرفق وان قيل لم يفسد وكذا اصابه فريضة ككاتب وام ولد ومعتق
 لاجل وصية بتراب الاشياء فلفوه تعال عليها هي نصف ما على التي عنت من اهلها

53

وَقِيلَ يَا عِزَّةُ إِنَّهُ قَالَ
أَنْزِلْنِي مُطَهَّرَةً وَتُصَوِّفُ
فِي الصَّوَارِفِ

من العداوة واما الذكر فبالفيلسوف والابواب وتخص كل من الزوجين الزرع
 الزرعين على القليلة بدليل قوله **وكانا صاهبا بالعتق والوكف** بعد ذلك يشترط
 كونه المتقدمة فاذا عتقت زوجته مكيفة غير بالام او امة او كافر او امة او
 نفس دونها وان عتقت بغير تملكته دونها او امة او كافر او امة مسلمة
 عاقلة والحد من ان الذكر المكاف الحر المسلم يتخصن بوجهه او
 ولو غيره او كافر او امة او مكنته او لا تشترط بوجهه او كافر او امة
 بالخل او لو عبد او مكنته يعلم ان شريكه في الخصية الذكر زيادة عن العشرة
 المتقدمة من الحافة موصوفة وشريكه في الخصية الانثى بلوغ والحمل
 زيادة عن العشرة ولا يقبل اسلامه لان الكافر لا يصح نكاحه المسلمة
 وهو خارج بالنكاح الصحيح والشارع للنوع الثالث بقوله **وعتق البكر**
 الحر ان كان مقلد دون العبد ولو رضى سيده ودون الانثى ولو رضى
 او زوجها عاملا مالا من يوم سجنه في البلد الذي قرب اليها فلا بد
 من سجنه بها وان كان الاولى التخصن به بان يقول بوجهه عاملا ويكتفي
 به عما سجنه له واجرة عليه اجرة فقله ذهابا او اربا ولا يكتفي بوضع
 بوضع سجنه واجرة الموضع عليه لانه من تعلقات البنات وان لم يكن له مال
 في بيت اهل ان كان ولا يعمل المسلم كما استظهره **فمن**
 كعدك بفتح الراء والراء المصرفة فربما من فرب فيمنه **وبينها**
 المدينة يومها وفي الثلاثين ثلاثة مرات اول وخمس بينهما وبين المدينة
 ستة من المدينة المنورة وقد ثبت ان حر الله عليه وسلم نكح المدينة
 اليها بيسجى سنة فربما سجنه كما مر وان عاد الى فرب او كفه
 فربض السبعة اخرج مرة ثانية الموضع الاول او غيره الا ان السبعة
 وانتم ان المعنى وان عاد للزنى بعد فرب سجنه اخرج بعد ذلك
 مرة ثانية الى البلد الذي نكح اليها او الى غيرها واساكن في الموضع
 الذي نكح اليها او نكح غيرها بغير سجنه بالسنة فربضه انما انما
 نكحها السبعين لمول الاقامة معهم او نكحها الفرب بغير سجنه في البلد
 غرب لموضع اخر بعد الجدة والاقرب السبعين في ذلك الموضع ويستأ
 نف من نكح السبعين عاملا وبه في ما تقدم له وتوضر الزانية ذات

والا كفي

بم خات

اللهم الاعانة من الاتهام
 بحاجات سيد الاناس

فان الحيز المتزوجة او السرقة بالرجم او الجدة الحبيصة بقله بعد الزنى قضية
 ان يكون بها حمل من زوجها او سيدها بان كانت ظاهرة العمل اخرجت لوجهها
 ووجوده برفع الحجر وغير ذات الزوج والسيبة لا توضح الا ان تظهر بها
 حمل بقله ووجوده برفع او مكنته ما لا يرضى به رضى الزوجين يوما
 ولم ترضيها فتوضر لميضة نكاحا تكتفون جعلت من الزنى ولا توضح الا ببيعة الاربعة
 والتكفير بالجلد اعتد الا للهوا بالجلد في بوز او حر من كفي شرف
 الهلاك واخامه ان كفي الزنى رجم او جلد الحاكم دون غيره وكذا السيد
 في رقيقه ان لم يتزوج رقيقا الذكر او الانثى بغير ملكه بالجم يتزوج اطلاقا او زوج
 بملكه بالزواج بغير ملكه بان تزوج حر او بمملوك غير السيد لم ينفقه
 الا الحاكم ومحل اقامة الحاكم او السيد احد ان ثبت الزنى بغير علمه علم
 الحاكم او السيد بان ثبت باقرار او بظهر رجم او باربعة عدول ليسوا بالحكم
 اعد هم ان اقامه الحاكم وليس السيد اعد هم ان اقامه السيد ونكح شهادته
 السيد عند الحاكم او العكس ومثل حدة الزنى في ذلك الحة الشهر والقد في السر
 فة فلا يفهمها الا الحاكم من ذلك فله سيده اذ لا يثبتان على الحاكم ثم ان السيد
 لا يفهم على رقيقه الا الحاكم دون الرجم في الفصير اقامه للحدة في بيت
 بالنسبة للحاكم وبغية الجدة بالنسبة للسيد وان ثبت ذات الزوج وار
 انكرت الراء من زوجها بعد اقامة عشرة فربضه معه وخالف الزوج وادعى
 والحكمة بينه والحكمة بالرجم وكان الاول التخصن به ولا يكتفي به بوجهه عدم الوكف
 وانها بغير ان العادة في هذه المدة تكفي **وعنه** ان عمر الامام رضى الله عنه
 الرجل يفهم مع زوجته مدة طويلة ثم تشبه عليه بينة الزنى فينكر الوكف
 بسنة الرجم عنه وجملة ما لم يفر به بالوكف او مالم يبول منها او بظهرها
 حمل بان افر به او كفه بها فربضه بغيره ولا يبعد الجدة ولا ينف جلد
 عن رجم ثم اقتبح الانثى من العكس فيمنعهم ما حملها على الخلافة كما اشار
 له بقوله **واول العلاء** على الخلافة اذ قبل فربضه دونها ومنهم من يوجب بينهما
 واليه اشار بقوله او انها رجعت الزوجة لخلاف الزوج ان لم يلقه بعينه لانه
 ادعى الوكف في المسئلة الاول بقله فربضه كذبها وتولع بكذبها لسفاهتها
 الرجم كما انه في المسئلة الثانية او خلافتها وفالت بين وجهه لرجم لولائه

٢٩

ايضا لان سائر الاعضاء الاربعه ان سرقوا بحد اليدين جرحه اليسرى في حده اليمين
 اليسرى جرحه اليمين ليس يكون الفلج من خلاص ثم ان سرق به ذلك عز وجبر
 ان تنظر نوبته او يموت كذا ينظر وان تعد اما او غير كذا لا ينظر
 او لام عليه بان سرق الفلج ابتداء في اليد اليمنى والفلج على من قطع اليسرى
 لانه تعد حده والله والحده العار فباقي من قطع يده اليمنى ولو قال المصنف
 بد اليسرى غير محال لقطع الى ان احسن ينظر جمع الصور اول سرقته وثاني
 سرقته وثالثا سرقته وان قطعها او لا قطعها اجزا عن قطع اليسرى ولا بدقة وحله
 اذا حصل الخصال بين عضوين متساويين واما لو قطعها وطلع الرجل وقد وجب
 قطع اليد او عكسه ولا يجوز في حله ايضا اذا كان المتخلف هو الاصل او ساء
 فمروا واما اذا كان انجيبا لا يجوز في الحدياف وعلى الفلج اليد جرحه اليسرى
 هذه امره في قوله وفضل الاجزاء واذا قطع بالاجزاء ولو سرق ثلثه ففقدت
 يده اليسرى فيكون الفلج في خلافه اذا سرق ثلثه ففقدت يده اليسرى بسرقته
 فعمل متعلق بقوله نفعه ان يقطع الخ ما تقدم بسبب سرقته لعل ذكره وانتي
 حرمه وكذا الجنون من حرمته كذا رآه اهل الفقه كغير ما يظن له بل كان العمل
 كغيره احيانا لم يكن محرم مثله لم يقطع سرقته او سرقته ربع دينار شرعي او ثلث
 نه درهم شرعية خالصة من الفسحة كانت الفسحة او اكثر او سرقته ما يباع وبها
 من العروض واليوان رفيقا او غير قيمته وقت اخراجه من حرمته لافله او
 يذبحه ولو ذبحه او فسد في حرمته يقيم ما خرج له لم يقطع له لو كان وقت الاخراج
 لا يباع وبها ثم حصل خلاصه كما انه يقطع ان ساء واهلها وقتها ثم حصل خسر وتعتبر
 القيمة بالبلد التي بها السرقه واليسرى بالنفوس شرعا بان تكون النفوس
 التي لا يملكها النفوس شرعية لا كالحالة او مقام محرم بالسبب او الحياض بها بالاجزاء
 بقا اذ ادى وفيه حده دون الفلج لانه ساء وثلاثة دراهم ومعه ما ساء وبها يقطع
 على سائر فساد ما ذكره المصنف من النفوس بالدرهم لا بربع الدينار وهو المشهور
 بما ذكره في المشروقات يساء ربع دينار ولا يساء ثلثه درهم لم يقطع اللحم
 الا لا يحد بل لا درهم الا الذهب فيقوم به واما ما لا يوجد فيه احد النفوس
 وانما نفعه لهم بغير كماله لا بالسودان اعتبر النفوس بالدرهم في اقرب بلد
 اربهم بتمامه بالدرهم يقطع ساء ما قيمته ثلثة دراهم وان كان
 فقرا بين الناس كماء وحلب وتبي او جرح يساوي ثلثة دراهم تعليمه القيمة

فلم

نظر

ايمن

ايضا

لغير

ان

تقرا

اليمين

اليمين لانه منبذة شرعية او جرحه على من تعليمه واليمين بحد جرحه
 بمعنى السبع وفه ذكره او لا يعني اليدين كلامه استخفاف ام اي او سرقا لسبب
 يساوي جرحه يده ثلثة دراهم ولا يبيع قيمته كحده وان كان غير محرم
 نظر الكراهية او الفلج لم يحد جرحه يده يقطع ان ساء واهلها او جرحه مينة ولو غير ما كولة
 يقطع ساء يده يده ان زاد يده على قيمة اصله نصا بما اذا كانت قيمته
 قبل يده درهمين من تقدير جواز بيعه وبيعته يده يده خمسة قطع وان
 لم يزد يده نصا يقطع ساء يده كماله سرق قبل يده ولو ساء من التعدي
 او خضت اليدين للمعوض اي الربع دينار او ثلثة دراهم فلو ساء
 حال السرقه بما اذا هو احد يده يقطع او خضت الشوب المظروف جازا اذا فيه
 نصا ان كان مثله يوضع فيه ذلك لان كان خلفا ولا ان سرق خضبة او جرح
 يقطعها جازا اذا فيه نصا يقطع الا ان يكون قيمته الخشبة ونحوها نصا
 او سرق نصا مع شركة قيمته في السرقه يقطع اليدين يقطع ومثل الذي العللو
 الجنون لا شركة اليدين او ام او جرح اليدين يقطع على شركه له فوله
 مع في شينة قوية ولا يقطع ساء كغيره لا يقطع له جازا وبقه كباي
 والعصا جبر واليد التي تدعى بيمينها اذا كانت لا تساء واليمين لا تساء
 المنبذة لانها غير شرعية ولا يقطع ان ساء او جرح النصا من درهمين او يقطع
 حيث تعدد فصدك بان فصد اخرجه مرة ما تبعه اخرجه مرة يقطع ويعلم
 ذلك من اقراره وما فريده الاخوان او اشتركا في السارق او اكثر جعل النصا
 بلا قطع على واحد منهما بشرط ان استقر كل بان كانا واحد له فدره من حله
 بان يقرده ونه يبيح كالا بان يقرده نصا بان يقطع احد يده باخرجه فلهما ولو
 لم يقطع يدين كل واحد نصا بان يقطع احد يده يقطع احد يدين واحد باخرجه
 ام ملك غير هذا نعم للنصا الخ هو معنى قوله ربع دينار الخ كانه فاسرقه
 جعل او نصا بملك غير وشمل من سرق في ساء او في امين او نحو ذلك يقطع
 ولو كذب به ربه المسموع فاضه اذا اقر السارق بالسرقه او ثبت بينه وبينه
 المسموع بينه السارق ما لم يده ربه او اخذت اياها خارج المسموع والنصا
 اخرجه منه وادعى الا ان ساء ما ربه يقطع ولو صدقه ربه دعواه لا رسلان
 لاحتمال استقراره عليه والرحمة به لا الغرامة تنصه فذكره في عياله او من اتبعه

او

او الثلاثة

10

100

المال المدعى به لازم للمدعى عليه في المسألة الرابعة بلا قطع وان اقر العبد بانه
 مسروق بلا قطع بلا غرم الا في اربعة اقسام بالسرقة وانما الغرم لان العبد لا
 لا يقتل اقراره بالنسبة للمال لان الغرم في الحقيقة ليس به ولو شهد عليه شها
 به بالسرقة او طوع المدعى بان شهد به شاهد واحد مع المدعى بالغرم
 بلا قطع وكذا ان شهد عليه رجل وامرأتان بحد او اقرار فله او شهد رجل
 الخ ولو شهد عليه شاهد ايا بالغرم والقطع واذا قلنا بالغرم بالسيد يغرمه
 من ماله العبد ان كان له مال والا جازي في عذابه وتسليله ووجوب على السيد ان يرد المال
 بعينه اذ وجد او قيمته المفهوم ومثل المشكك ان لم يوجد ان لم يقطع له ما يبيع
 اذ لم يرد من مال السيد بمسروق من الخبز او لكونه من غير حرز ولو خذلك او سرق
 بغير ما في او جناية **مطلقا** ليس له ان يسرق بغير ما في او تلف ولو خذلك بغيره
 غرم (الشأن ان كان عليه دين او قطع بالسرقة فيغرم ان يسرق ايسر يسرق
 بالسرقة كما لو اقره او بغيره اليه بالقطع من يوم الاخذ لان اليسار يقتل في المال
 الفاسد بعينه من جمع عليه عفو يتناول القطع بملك ولو اعسر بغيره
 الاخذ والقطع بملك الغرم ولو اعسر بغيره ليجتمع عليه عفو يتناول فله
 واتباع ذمته والحق ان المال مسروق ان كان موجودا بعينه وجبا رده
 لربه اجماعا بلا تعصير وان تلف بل ان يسرق خذلك او رد مثل المشكك وفيه
 المفهوم وان اعسر ولو بغيره بغير المدة وكذا ان لم يقطع ولا بلا غرم وسقط الحد
 ان اقطع ان سلفه العفو التي يجب فله بغيره **بسماع** بغيره بالسرقة او بغيره
 بغيره او بجناية اجنبية بغيره بالسرقة ويبرأ الجاني الا اذا ثبت ان تعدد ملكه
 سقط بغيره مما ذكر قبل السرقة لا تقتل القطع للعضو الذي به كما مر
 لا يسقط بغيره وعد الف وان كان بغيره ولو صار اعدا اهل بيته منى
 بلغ الامام وينبغي الامام وينبغي الا يبرأ مع الامام ولا بأس بالشفاعة لسارفي
 وفعت منه السرقة فليته ماله بل الامام ولا ينبغي الشفاعة في معروف بغيره
 لحد او زنا اختلف المدعو على شخص ان القدر الموجب بقطع الجسيم وهو الحد
 كفاه ان يحد فذبحه وحدث بغيره ان موته كل صفة ثمانية اربعين
 عليه اذ عاين بغيره الاخر ولو لم يقطع الا الاول ولو لم يقطع ثبوت الاخر
 الابعاد العولم من الاول وكذا لو جنى على انسان القطع بعينه ثم سرق او العكس

الشاهد عليه بالسرقة
 بان شهد عليه عدد اربعة اقسام
 ولو اقره بغيره او خذلك بغيره
 او عاين بغيره كسر الشك
 المسروق

او العكس

او العكس في القطع لانه مما لا يكره فوجب ان يكره ان يسرق من اربعة اقسام
 او بغيره او بغيره من اربعة اقسام في حد واحد عن الجميع ولو لم يثبت الشك في الابعاد
 الحدة لانه مما لا يكره فوجب ان يكره ان يسرق من اربعة اقسام في حد واحد عن الجميع
 في القطع لانه مما لا يكره فوجب ان يكره ان يسرق من اربعة اقسام في حد واحد عن الجميع
باب في المروية وما يتعلق بها من الاحكام واعني بالسرقة
 لا يقتل بها معصوم في بعض هذه وهو ملك القطع ويكون المشكك في
 قوله الاتي وان تبع كالمسارق معلوم ما ويرى العاين ان المشكك من المروية يبيع
 منه ثمنه بغيره بغيره العاين ان يبيع ان يبيع بغيره ليعتق بغيره بغيره بغيره
 من ماله لاجل عدم الاخذ بالسرقة بالمرور بغيره ولو لم يقطع ما لا يقطع وسواء
 كانت السرقة خارجة عن العبد او داخلية كالانزعة او اخذ بالسرقة بالمرور
 بما عاين بغيره من مال معلوم او غير من ماله ومعه ولو لم يقطع بغيره بغيره
 عاين بغيره بغيره الغوث ان شهد به بغيره الغوث بان كان ثمانية بغيره
 بغيره بغيره بغيره ولو لم يقطع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 فرائه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الشكران ومخادعة الصبي او غيرهما بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ولا يبيح سرقة استغانة منهم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ولا يبيح سرقة عموم الناس بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ان لا يبيح سرقة السكران بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 واشد منه في تعقيب العفل البنيج والحد منه ثبت يسمى الاشورة
 والبنيج بغيره البنيج الموحدة وبسكون النون ثبت معروفه والخارج
 تمثيله ان فريضة اشد اسم البنيج وللتنبيه ان فريضة مصدر
 وخارج البنيج اي التعصير اذ هو الخيخادع او غيرهما غير البنيج وهو
 الزكي اذ عاين حتى دخله مكانا بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وان لم يقطع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

السالكين

عروجه ينتهز معه الموت واقتصر في قوله فالتالي خذها لراضة ثم علم
 به فقاتل في الجوارح بلا يكون محاربا بل هو سارق ان علم به خارج الحرم لا قبله
 من قبل ان ياتي به ثم شرع في بيان مقتضى المحاربات وانه اشد انواع الاربعه كما في
 الآية فيقاتل بغير اثم شدة والعنا شدة مضمومة كذا في المحاربات وبنده
 ان تكون ثلاث مرات يقال له نأشدك الله الا ما خليت بسبيلنا ونحو
 ذلك ان اسكن ما كان محاربا لقاتل بغير اثم شدة بالسلام وغيره مما
 فيه هلاكه بعلم من قوله فيقاتل انه يقتل وهو اشد شدة ودم الاربع والقاتل
 له امارات اهل حال محاربا بغيره له واما المالك ولو بعد حرايته اذ اظهر عليه
 نية ثبوته كما لا يخفى فيجب عليه فيقتل ولو كان في بيتي ثم اخرج وشك
 للمختار فيما لا يخفى كما ولو قال او يجلب الخ كان احسن واوجه الآية للمختار
 والمعنى ان الامام مختار ان يقتله بلا حجب او بغيره ولو كان غير منكر
 من الراس ثم يقتله مطلقا فينزله في الاربع وهذه امور النوع الثالث من انواع
 حكمة وانتشار الشك في قوله او يجلب الخ فيذكر الخ في اللفظ فيكون كذا في
 حكمة مسطرة كذا في خير من المدة بغيره ولا يخفى على من يتفكر في قوله
 او يموت واما في الزنى فيقتل بغير اثم شدة بالسلام وبنده ان يقتل
 بغير الضرب باجتهاد الامام ولو لم يكن بغيره اثم شدة والقتل مع الضرب
 مع الزنى كما هو الفرض ان خلاجه فلعلمه اشد منه بالعلم وفي ذلك الامارة
 اشد من الزنى بل قيل ان المحرم بينه وبين الله والذى في الزنى بغيره بالعلم
 ومجرد حجب بلا قتيل ليس فيه كسر رجع للعصمة في الارض فعلم انه
 لا بد من قتله بغيره وانتشار للاربع في قوله او يجلب بغيره اي بغيره اليميني
 من الكوع ورجله اليسرى من صدر الكعبين واما في الاخر ولو خيف عليه
 الموت لان القتل اشد شدة ودم كان مطلقا اليميني او الشك في
 فمقتت بغيره اليسرى ورجله اليميني يكون الفطع من خلاجه وكذا ان
 كان الفطع من الرجل اليسرى فمقتت بغيره اليسرى ورجله اليميني بل لم
 يكن له الاية او رجل فمقتت ما كان له يده او رجلان فمقتت
 اليميني فمقتت او رجل اليسرى فمقتت وهذه الامور الاربعه في غير الامام
 فيها باعتبار المصلحة في حق الرجال الا هو واما المرأة فلا تعذب ولا تنهى
 ولا تعذب

كل شدة

اي

وانما لا بد من ضربها بالزنى

ولا تعذب ولا تنهى وانما في القتل او الفطع من خلاجه واما العبد محمد
 ثلاثة وهي ما عدا النعمان كما اشار له المصنف رحمه الله ولا يقتل بغير قتله
 مجرد الا ومع حجب ولا يجوز فكله او يجلب بغيره بغيره بغيره بغيره
 او ما عدا ذلك على القتل عسكرا وشارعا ولو شتم بغيره بغيره بغيره
 القاتل على القتل بغيره امانة عليه حكما ولو جاء المحاربات القاتل بغيره
 قبل القتل بغيره اذ يتوهمه لا تسفك دمه في الارض ولا يجلب بغيره
 المقتول العفو عن القاتل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 تأييدا له عموما لان القتل مع خصام لا يبرأ منه ولا ما في الخبر بالمصلحة
 ولا ينبغي عليه شيء في خصوصه لان اوجه الآية للمختار في الاثر التذيير
 في المحاربات القاتل لانه الفطع لا يبرأ من ضرره ولو كان البكر اذ لم يقتل
 احد الفطع من خلاجه ولفظه ولفظه وقعت الحرارة منه بغيره بغيره
 اشد النعمان والضرب بلا جهاد وما ذكر المصنف من الذنب هو المذهب
 والتعريض بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 واخذ مال بلا كلام له لان ما يجره الامام بالمحاربات ليس من شيء معين
 وانما هو على جميع ما وقع منه في حرايته من اذلة واخذ ما او حرم
 وغير ذلك الا خصوص ما وقع له في الشتم وغيره كذا في واحد بانفراد
 في المحاربات اذ لا شدة وانتفاء في الاموال على جميع لانهم كالحملاء فكذلك
 ما قدر عليه منهم اشد بجميع ما اشد في حرايته من اذلة واخذ ما او حرم
 ما اشد في حرايته من اذلة واخذ ما او حرم ما اشد في حرايته من اذلة
 بعضهم ببعض فكانوا كالحملاء كما تقدم ومثلهم الرفاة والقطب والقصير
 واتبع المحاربات كاسراف ما كان بسفك عنه اشد بجميعه تأييدا غرم مكرها
 ايسر او عسروا فقتل او فلوله اغرم ان ايسر من الاخذ في القتل والقتل
 في حرايته من اذلة واخذ ما او حرم ما اشد في حرايته من اذلة واخذ ما او حرم
 على الرافضين وفي كسوفه الحمد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 حبيب اياه عداكم ووصفه كما تروى في الفقه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 من المحاربات خوفا ان ياتي غير ما ثبت مما اتى به ولا يؤخذ منه حيلة
 وانما لا بد من وجه الامام وبشدة عليه ما جاء غير ما ثبت منه نزاعه

ما شاء

1506

note

5

وبما انه خلاف الوعد وهو عتق عضو ولو حكما كشعر وجعل الكلام
 كالحلف واذا قال بعدك او خلت جرحه او شعرك او كلامك حر عتق الجميع
 لاكن بالحكم كالمسيح كره ووقع الخلاف في قوله بعدك كالحلف مثلا لا يتو
 فع بل حكمه والتشبيه في الجملة وبما انه قوله في الخلاف وادب العجز
 ايضا وهو تعليمه للعبه امر نفسه او تعويضه كتمليك الزوجة امر
 نفسه او جوابه الخلاف في عتق ان قال لا عتقت نفسي او قبلت عتقي
 فلو قال اخترت نفسي فقال الشهاب كذا في الخلاف وقال ابن القاسم
 لا يعتق الا اذا انوبت به العتق لخلاف الزوجة المملوكة اذا كانت
 اخترت نفسها وانها تتلقاها وان لم تخرجها ارادت الخلاف وقيل
 بان الزوج انما ملكها بانها تقيم او تعارفا وبراءة لا يكون الخلاف
 واذا افلات اخترت نفسه علمنا انها اختارت الخلاف وان لم تغل
 بنت به الخلاف واما العبد بعد رقه فدون بالعتق وغيره كالببيع
 والهبة والمذهب ما قاله ابن القاسم وان كان الاوجه قوله الشهاب
 واما حنف ائمة ما شروا في ذلك لا تشبه ولا ما عمل ما لا يسمع وبراءة بقوله
 به وجوابه الجواب ان لا يغال في هذا لا فرقة عليه لاننا نقول ان
 الله عند الخلاف هو الصريح لا العتق كاجل فلا يسلو الخلاف لصحة العتق
 لاجل بلفظه عمره ظاهر ولا يميز عليه حتى ياتي بالاجل خلاف الخلاف فيميز
 عليه من وقتها والاذا قال لا عتقي احد اكلها حرة ولا يسهة فله الاختيار
 عتق واحدة منها او امساك الا في خلاف الخلاف فلا اذا قال اكلها
 لقي في كل حال معا حيث لا نية او نسيب ولا اذا قال لا عتقي احد
 بآتي حرة فله ولحيها كل ظهر حتى يملك فاذا جعلت عتقت خلافا
 قوله لزوجته ان جعلت وانت كالحق فيحرم عليه ولحيها وان ولحيها
 ولو قبل يمينه في الظهر اني طع بيه حنث في حلف عليه ولو عزل وان
 جعل المالك عتقه اي عتق عبده لا شئ بان يوقر ذلك لهما كالمستقل
 احدهما بعتقه ولو عتقه احدهما لم يقع عليه عتق بل بالبر ان يمتنع
 عليه معا وكذا الخلاف ومعنى التعويض ان يقول لهما عتقا جميعا او جعلت
 لهما عتقه او ان شئتم با عتقاه او عتقت لهما امر عتقه او فمؤذرا
 مما يعيد عدم استقلال احدهما وسواء كان ذلك في مجلس او مجلس

او مجلسين اعتق عبدا او جعلت له عتقه اذا وصلت اليه او اذ هي
 به عتقه بل كل الا استقلال او هو معنى الارسل المشرق اليه بقوله ان لم يكون
 رسوليه كانه قال ان لم يكون لهما عتق عتقه والامانة الاستقلال بعتقه
 وهذا هو معنى نون المدونة من امر حبيب بعتق عبده ما عتقه احد
 قبله فمؤخر ذلك لهما لم يعتق العبد حتى يمتنع معا وان يوقر رسوليه عتقا
 عليه بذا الكا ومعنى قوله امر بعتق بدين التعويض بعتقه باذا في المصنف
 بعتق وان قال لا عتقي احد اكلها حرة فله الاختيار بعتقه باذا في المصنف
 منه ما فقهه ولا الله عليه بيهما اي لا عتقين حتى نعتق جميعا عتق ربي
 القاسم المصنف ان يمتنع لهما وقال الشهاب عتقت امة غلة لا غلة ان
 خلت امة جميع في المملوكة ان يمتنع اية كانه فلا ان دخلت احدكما
 وقال ابن يونس في توجيه كلام ابن القاسم كانه انما كره اجتماعهما في
 لوجه مما في نسخة واحدة بينهما من العتق من دخول احداهما لا يفر على
 هذا الوجه يكن الحاصل كراهة الاجتماع لعتقت امة غلة فيكون الخلاف في
 ولو دخلت واحدة بعد الاخرى والله عليه وهو مقتضى ابن القاسم والزوج
 جتان في ذلك لا امتي شئ اشار الى ثلاث مسائل العتق بالقرابة والعتق
 بالشيء والعتق بالسرية وتبينها هكذا في قول عتق بنحو الملك بعات
 الملك ان يبيع الملك من غير خوف بل حكم انما يوان نسب الارض او ان يعلو
 والولد نسب وان جعل عتقت امة كبت كجاء التمهيل او نسخة باللام
 اي وان جعل حال كونه لعتق وهي اول النسخة المتوهم وعتق بالملك او اخت
 نسبها مكرها شفيق او لها اب اولاد ونحو ذلك ما ذكره المصنف انه يعتق
 بالملك الاصول والعروج والاشية الغريبة ومحر العتق في الجميع ان كان
 المالك رشيدا وكان هو والرفيق مسلمين او احدهما لا كافر الا لا يفر
 رهما الا اذا نزل هو الابن وحصول المالك مكرها وان حصل له امة او صدقة
 او وصية بعتق ولا يبرأ من ديني عن المالك ان عتق المملوك بالكرامة
 بعتق عن المملوك بالفتح ولا يبرأ من الدين بالقرابة هناك التمهيد لخلاف
 باب الغرض والوكالة والصدقة فيكون العلم بالقرابة بين الخلاف ما هنا
 ولو لم يغير المملوك بالفتح وراى ان له المملوك بالكرامة بالفتح ولو لم يغير
 بالاول تاخير هنا ليرجع لكل من العتق والاولا مع علم المملوك بالكرامة

١٢٢

في الامانة لبيان

وان لم يعلم بالعتق
 كمن عتق العبد او عتق
 المملوك ما هنا

ومعهم الشك انه اذا لم يعلم المعنى بالسؤال عنه يقتضى وان قيل المعنى
بالفتح عتق عليه ان لم يكن عليه دين ولا بيع فيه وان لم يفتقر يقتضى
ولم يبيع به دين عليه لعدم دخوله في ملكه وهو محل ضرر ولو اعطاه فخره
ففيه عتق ذلك الجزء ولا يكمل عليه العتق في اعطاء جزء من قيمته
لم يفتقر كغيره ولا عبرة بقول مغير او للبيعة بالفتح على عتق الجزء
المعنى بان فيه العتق الرشيدي قوم عليه باقية وعتق الكل او قبله وان
مغير او للبيعة ولا يكمل اوله بقبوله الولي الا لا يلزم منه القبول بمجور والجزء
المتعلق حر عما تقدم لان ملك من يقتضى عليه كذا او يفتقر به او يشره
وعليه دين له والمحال ان عليه دينه جباة في الدين ولا يقتضى ولو علم باقية
انه يقتضى عليه اكل المشترى الا لا يستغفر ملكه وهو مدين حتى يقتضى
عليه وان لم يكن عليه دين حتى يقتضى بغير الملك وقوله لا يبارت كحرف عارضا
بعد قوله بغير الملك او بالاختيار لا يبارت وانما الشراء وهو وان كان
بالاختيار وهو المستثنى من المملوقة وهو مجبور عليه بالدين الذي
في دمه ثم انما يقتضى بالشيء وهو المثلثة بقوله وعتق وجوب الحكم
لا بغيره التمثيل ان عتق سيدة بفتح الميم ان تلمد لشيء اء عتق وب
ومثله عتق اء عتق المثلثة فرائي الاحوال واختار في المدة من المملوكة
عدا ما دبا او سادة برفيقه ولولاه ولد او مكاتبة او رقيقا رقيقه انما
يقتضى هاله لا رقيقا مكاتبة او مثله برفيقه لولاه حفي او كبر سعيه
باعتق بالكم على الاب ويقرم نيته لمجور والولد الكليل الرشيدي كجني
غير سعيه باء عتق غير عبد وغير ذي مثل مثله اء مثل سعيه بعبده
الذي او الاسلام او مثله الذي بعبده المسلم بقوله بمثله بكسر الميم
واللام واخره هاء الذي بغير رجع بغير الذي ومنطوقه ثلاث هو واثانه
قال ان مثله الرشيدي الحر المسلم رقيقه ولو كان عتق عليه بالكم ومعه هو
ما ان الذي والصبي والجنون واللعينة والعبدة اذا امتلوا برفيقهم لم يعتقوا
عليهم وكذا الذي يذم ما لم يتزوجوا ابنا وغير زوجة ومن يرضى بعبده
اكثر من مملوكة مثل صبي غير زوجة برفيقه بعتق عليه بالكم مطلقا
اذا كان متصفا بالصفات المتقدمة ومعه هو ومثله زوجة او من يرضى
برفيقه عتق عليه بعد الثلاث لان بيعه الا ان يبيعه الزوج او الورثة

١٩١٥

أو الورثة ويقتضى عليه الثلث يدور وفيه مدعي بلان مثل مدعي بعبه لم يقتض
 عليه ولا غيره ولو ظهر الذي بعد الثلث وقبل الحكم عليه بالعتق بلقر ما به
 رده وهو كذا في مقتضى كلام ابن أبي شيبة ثم يترجم في أمثلة الثلاثة
 التي توجب الحكم بالعتق بقوله كقولهم لا يملك غلبا إلا بدفعه وهو
 شين وفصح بعضا من أو شترهما كما في أبي عروة أو فصح بعض جسد ما في موضع
 ويخرج منه النفا والجمعة ولو فصد به الكا استنزادة الشئ فيعتق بالحكم ولو
 لم تحصل حكم كما هو شأن زماننا وهو عارفة وبعبه صحيح أو فصح سبي راي
 فلهما أو سجنها لغيره ها بالعتق وسبي العتق من سبي المبيع وما ذكره
 أنسى ومثله أنسنان وهو الرائج واما الأكثر فالتعاقد أو ضم النج وولادته
 الأثرية أو حلف شقير الراسم في عبدة أو نجية عبدة غير لائق المعتمدة انه ما
 لا يفتقد ما به مكان الأول الا في ذكر حلف ما ذكر في امثلة تعود هذا لا صدها
 في هذا فليل أو لهم أو تسع رجه بما لا غير وان الوجه من زلاتها بالنار والعتق
 حثلة وهو ضعيف والراجح منه ذهب المدونة انه حثلة في غير ما في غير النار
 به اي الوجه كرسه في وجهه بعد ادوارته على ما يعقله انما في قولان
 بالعتق وعدمه لانه بعد للزينة وهو قول ابن الفاسم والراجح انه بالنار
 حثلة مكلفا وغيره حثلة ان كان بالوجه والاولا والغول للسيد في عبده
 يصح اذا مشر بعبده في نفي القموانة وقع منه خطا او تداووا ذمعي
 العبد انه عتق به المثلة وكذا الزوج اذا ادعى الخطا والادب الزوجية
 وادعت الزمة بجامع الا في كل فانه سجنوا الا لا يكون السيد او الزوج
 معروفي بالعبدة او الجارية فلا يصح فان لا في عتق العبد كما في اي عليه بغير
 القول للسيد بل للعبدة يصح انه احتفقه مجازا لان الاصل عدم اطلاق العتق
 ثم ذكر العتق بالسرية بقوله وعتق بالحكم جميعه ان العبد لما عتق سيده
 المالك لم يملك له بغيره شيئا من ماله في العتق او المدة بغير او المدة
 لا جلا ولم يولد او المكاتبة والباقي له اي سيده العتق موصرا او مفسرا
 فيعتق بعبه بعبه بالسرية ما يفتقر فيها يقتضى عليه بالامثلة
 ما اذا عتق في بعض عبدة الذي لم يملك عليه وكذا العتق والزوجة
 والسري بغير زينة ثلث كان بغير غير سيده العتق للزوجة كان

جلیب

بأنه كان من الرقيق مشتركا بين اثنين أو أكثر فاعتق أحدهما **الشركاء** نصيبه وانه
يقوم عليه بأفديه ويعتق بشروط سنة اثنان أو ثلاث بقوله **ان دفع الغيمة**
بوقته يوم الحكم عليه بالعتق انما يقتصر يوم الحكم لا يوم العتق ولا يوم
انه لا يشترط ان جمع بالعتق انما هو كذا هو كذا في العتق وفيه جنة
الشريك بغيره يوم الحكم وان لم يغبضه الا بعد العتق كما قاله ابي
من زوفك ولشائيه بقوله **وان كان السبي المعتق للجزء مسلما او العبد**
مسلم ما معتقه كغيره **شريك** كذا في العتق انما هو كذا في العتق
الجميع كذا في يوم الحكم انما هو كذا في العتق انما هو كذا في العتق
وان ايسر المعتق بهما اي بغيره حصة شريكه او بغيره **فان كان** هو ان
يعتق عليه ولا يقوم عليه ما عسره ولو رضى الشريك بالتباع ذمته ولو رضى
بقوله **وقيل** بغيره حصة الغير عن شريكه **فان كان** يترك له فوته
والنصفه الواجبة عليه للمنفق يسره ويبيع عليه الكسوة فان اكل الاخر
ما تقدم وقيل هذا بشرط استغناؤه عنه **فان كان** هو ان
لما قبله كانه فلا يملك ان يترك الخ ويدخل هذا انه لم يفرقه بان كما في العتق
قبله والآخر بعده وكذا مسلم بقوله وان حصل عتقه باختيار ولا جبر كذا في العتق
جزء من يعتق عليه وملكه بارتباطه لا يقوم عليه ولا يعتق عليه بغيره
الشريك ولو لم يملكه ولا يملكه بغيره وان ائتمن العتق لا يفسد ان يفتق
بأحد اثنان يعتق بهما لا ان كان العبد حر البعض فبالعتق لا يقوم على
ما اعتق البعض الرفق لانه لم يبتد العتق كما لو كان العبد بين ثلاثة ما اعتق
أحد الشركاء حصته وهو معسر ولم يقوم عليه ثم اعتق الثاني حصته
ولا يقوم عليه حصة الثالث ولو كان الثاني مملوكا وفدعت ان الشريك
في الحقيقة خمسة كما قاله التتالي والله اعلم ثم رتب على الشريك الاخر قوله
ولو اعتق الاول نصيبه بالثاني قوم نصيب الثالث على الاول **خاصة**
لانه المبتد الشريك والايك العتق من ثبته بالاعتق معا او من ثبته
الاول قوم نصيب الثالث واذا قوم عليه بها فعد حصتها ان يفسد
عطا ولا جعل الميسر منه يقوم الجميع ولو اعتق في حال مرضه شفاها
او اعتق بغيره يملكه جميعه **عجل** عتق العبد كله في الصورة الثانية
الثانية

كذلك

الثانية وجزءه ويقوم عليه بالباقي **والاول** قبل موته **بثلاث** من يعتق ومرضه
ام من ذلك الثالث ويلزم منه كذا جميع ماله ما هو له بالباقي كذا في العتق انما هو كذا في العتق
ما هو له لم يعجل عتق الجزء الذي اعتقه بل يورث مع العتق لموته فان حصته
الثالث عتق ولا يكتفى منه بماله ورفا بغيره بل هو كذا في العتق انما هو كذا في العتق
عجل عتق ذلك اربعه ورفا بالباقي ولو رضى الميراث لزمه عتق الباقي ولم يقوم على
ميتا عتق في محته او مرضه شفاها **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
فيه الا بعد موته اذ ائتمن العتق بالعتق **في** عتق العبد لانه بموته
انتقلت الشركة للوارث بماله كذا في العتق وهو معسر والميسر لا يقوم
عليه بل هو وصي بالعتق كغيره بالعتق **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
قبل الموت فهو ما قبله وقوم المعتق بغيره **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
الشريك المعتق في محته او مرضه كذا في العتق **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
الذي لم يعتق والعتق انما هو بغيره **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
او ائتمن غير جبر ونفقه لغيره **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
وكذا في بغيره ولو تعددت البيعات بسواء على الشريك بالعتق ام لا الا ان
يعتقه العتق ونفقه **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
بغيره يقوم فناء **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
او لا شاع العتق الثاني بغيره قوم نصيبه **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
الشريك الذي لم يعتق عتق نصيبه او العتق بغيره لم يملك عليه
له الا ان يفتق بغيره اختيارا **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
الذي فيه شريك او الحاكم او اختيارا **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
العتق بغيره بغيره من العتق بغيره رضى عليه العتق حصة
وان اختار العتق بغيره لم يملك له اختيارا **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
الحكم الحاكم بغيره من العتق بغيره **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
عليه بعد ذلك ان ايسر بغيره بغيره **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
مضى البيع ولا يفتق الحكم ان ايسر بغيره بغيره **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
مستلزم من العتق بغيره فهو بغيره الحكم بغيره بغيره **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه
النسخة الاولى قبله الحكم ان ايسر بغيره بغيره **في** عتق العبد بغيره ولم يملك عليه

كذلك

ثم ايسر بعد ذلك اي بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتفويض فانه لا يقوم عليه
بشرطي الشار لا ولا يقول ان كان المقتضى حصته بين اظهر العسر عند
الناس وكنه الشريك الذي لم يعتق وقت العتق اذ لا يبرح يوم العتق
ولنا انهما بقوله وحضر العبد وان كان العبد حاضرا حين العتق وان لم يكن
بين العسر فوم لا حتم ان يكون هذا اليسر الذي ظهر هو الذي كان حسي
العتق اذ العسر انما يظهره يسير وانما اشتد حضور العبد لان حضوره
ليعلم ان عدم التفويض انما هو للعسر لا تعدد التفويض اذ الحاضر لا يتغير
تفويضه بخلاف الغائب واذا قدم المقتضى موسر فوم عليه وكانه اعتقه
الا ان حال يسره ومثل حضوره ما اذا كان غائبا فقيمة قريبة ليجوز النفع
بغيره فالابن القاسم وان كان العبد قريب القيمة مما يجوز مثله ان يترك
النفع به بغيره لزم تفويضه اذ امر بما هو فوم وصحت له بغيره القيمة
لجواز بيعه له وحاصل المسئلة انه اذا لم يوجد حكم من الحاكم يمنع
التفويض لموسر فان كان موسر او فنت العتق فوم عليه وان كان
موسر او استمر اساره لم يقوم عليه كما تقدم وان كان ايسر بعد
العتق لم يقوم عليه ايضا بشرطي ان يكون بيمينه العتق بيمينه
العسر وان يترك العبد حاضرا حفيظة او حكمها حسي عتقه ولا فوم بعد
حضوره واحكامه احكام المقتضى بغيره وبافيه له او لغيره قبله اقبل
الحكم عليه بعتق الباقي او قبل تمام عتقه كالقن ايكاحكام الغن الذي
لا عتق فيه اطلاقا شهادته ومنع مكارث وحود وغيره كما عدا
وكذا الا ان لا يجوز لانها مبدعة باذامات وماله اما لغيره ولا يلزم
استسعاء العبد الذي اعتق بغير الشريك فيه حصته منه ومنع من
التفويض عليه مانع كوسره او بغيره شريك في الشريك المقتضى
وان الشريك الثاني من عتق منابه اي لا يلزمه ان يسعى لتحرير قيمته
بقيمة ليدفعها للسيد كالتسديد بالباقي ليخرج جميعه حران كقلب
سيدة منه ذلك ولا يلزم ما اعتق حصته قبول ما لا يغير بغيره
قيمة حصته شريكه وكذا لا يلزم شريكه ولا العبد ذلك ولا يلزم لغيره
القيمة في دمة المقتضى العسر بغيره الشريك الذي لم يعتق الا ان معلوم وانما

ع
ص

التفويض

الفتن

واما اليسر

واما اليسر فلهذا انه لا يجوز له الا ان يعتق حصته لاجل فوم
عليه الا ان يرد مع قيمته شريكه الا ان يعتق جميعه عنده اذ لاجل اذ العتق
تساوي الحصص الا ان يعتق ثلثه عتق نصيبه او يفتقه لاجل الاول او دونه
بمنصبه الاول على حاله فان اعتقه ثلثه لاجل اربعة من الاول بغير ثلثه عنده
اجل الاول وفوم على الاول عنده الا ان يعتق ثلثه وان دبر موسر تغاوبا
ولا يقوم على ذلك بغيره فوم معناه ان يقوم قيمة عتق ثم يظل ان لم يدر
ان سلمه كما يجب به في القيمة اع تزييد ولا كذا حتى يفتق على احد يرفا
كله او بغيره كله وهذا فعيي والراجح ان كمد بغير موسر يقوم عليه نصيب
شريكه ليكون كله مديرا الى الفخير سواء وكلامه في العبد المقتضى كما
هو كذا هرما كلامه وانما المقتضى بغيره بغيره لاجل او بغيره فيسرى
العتق او لا يند بغيره جميعا لا تنجيز وان ادعى المقتضى حصته عليه اي لا يعتق
ا عيب العبد المقتضى بغيره عيبا فعييا كسرفة وابطا فتنقل قيمته ولا
بينه له ذلك وادعى ان شريكه بغيره ذلك ولم يجد فيه جله اي لا يعتق
استحاجه بانه لا يعلم فيه العيب المذكور فان نكل حلف اهدى بان فيه
ذلك العيب و يقوم معيبا وان اذن السيد للعبد في عتق عتق بغيره
بينه وبينه واخر اولم ياذن له ولا كذا اجاز عتق عتق بغيره في عتق فوم
نصيب الشريك في مال السيد الا ان لا لاله انه المقتضى حقيقة فيث اذن
او اجاز والولاء له وان كانا عند السيد ما يبيع بالقيمة فلهما وان اخرج
ليبيع العبد المقتضى بالسعر بعد ما يبيع بالقيمة عند سيد يبيع ليومي
منه قيمة شريكه ولا يقوم بغيره وان اخرج لان عتق ما جعله ماله
يتصرفا بغيره كيف يشاء وان اعتق شخص اول ولد من امته بمرتبة
ولدت عتق الاول ولم يعتق الثاني ولو مات الاول حال خروجه بغيره
عالت عتق على الاول ولا يبرح عتق على الثاني فان خرجا معا بغيره
عتقا معا كما اذا لم يعلم الاول من ماله بغيره لغيره بغيره
وان اعتق جنينا بغيره امته او بغيره بغيره بغيره بغيره الاول
او بغيره بغيره ان لم يتاخر لا كثر العمل بغيره وان تفرقا من العمل من
وفة الانفكاك ارسال الزوج عليها الا الزوج مرسل عليه وهو غير كذا
صحة العمل وقت العتق او لا يبرح بغيره بغيره اي لا يعتق ولا يبرح

للجاء

٢٧

التفويض

منه

٢٨

ولا يكون مدبر الامور فقهه لا فقهه المعلوم هي سنة الشهور والصواب بلا فل
 افله بان وقعته في شهر او شهرين او سنة الا سنة ايام بان وقعته
 في سنة الا خمسة ايام فلا يكون حرا ولا مدبر الا فقهه ان لا يكون
 حال قوله المذکور موصوفا او موصوفا وانما يكون بعد لا يتخفف وهو
 في حال قوله المذکور الا اذا انت به لا فقهه السنة وما في حكمها بان
 انت به لا فقهه سنة الشهور الا سنة ايام قدور في سنة كثر مسئلة ليست
 من مسائل ام الولد بقوله ومن اختلف ما في حكمه امته من غير
 حقه وعليه دين حيله وفام عليه غراميه بيعه الامانة فيه كما هو
 في هذه الامور التي يفتي بها اختلف ولا هي ام ولد ان سبق الفقه لحيثها ديني
 وكذا ان حدث به عنقه كما في المذونة جلة الا ان يفتي غراميه وبيعت
 وان سبق الفقه دينها لا حظ او النكاحية على ان يرجع الفقه على اهلها عليه
 ومنه دينها المصوبية وانه لا يبرأ من المذونة فتباع سواء كان له دين
 سابقا خلف جنينها او مضافا عنه وسواء فام الفراع عليه بعد وفقهها
 او قبله وحينئذ كجزء منها فباع معها وانه انما يورث جنينها المقتى
 المقتوف او انه بر حيث بيعت قبل وفقهه في الدين وكذا الوفا سوا عليه
 بعد وفقهه ان سبق الدين في حقه ولم يورثه من قبله بل في حال وهي لم يبع
 وكان من قبله كان الفقه هو السابق بيعت وحقها والبره حرمها راس
 المال ولو ولدته بعد موته ولا كما لا يبارفها ولا يستثنى الجنين لبيع
 او حتى الامانة لا يبيع بغير فامه ويستثنى جنينها ولا عنقهها ويستثنى
 جنينها المضاف الوصية والوصية والصدقة فيجوز استثناء الجنين
 جبرها وان اختلفت المقامات بفتح النكاحية حاملة برفيقا وهي
 من مسائل المدعيات ولم تجز الشراء ولو ابا او غيره ما يفتي على
 ولد وغيره يحنون او سعيه به الى اهلها المصحح لها فيه من انجاب
 عليه بان وقع له يتم البيع سواء علم الولد انه يفتي على محرم لم لا
 ولا عبه لم يورث له في الشراء ما يفتي على سعيه لها فيه من انجاب
 في مال السعيه وان اشترى لم يفتي عليه الا ان يجزوه ومعهوم لم يسا
 ذل له انه ان اذن له في شرايه يفتي عتق سعيه والامان لانه اذا كان
 خالعا لزم انجاب ما ان سعيه بغيره لو قيل لا لفتي واذا كان على الامان
 من الامان

على

لا حقه ولا يبيع

وهي من مسائل الفاعل

اذنه

من الامان دين حيله تغلف حق الغرامه بما دمجته من الامان لثمنه وان كان
 الاذن له في شرايه عبه ما جازت من يفتي على سعيه لم يفتي على سعيه حرام
 يجزوه وهو كغير الامان كما هو في المذونة لا يفتي على الامان ولا غيره
 لحال ما لا حوالا له العبرة بسعيه العبه ولا يفتي على الرقيق حرة بغير
 اذن سعيه وان دمج عبه ما لا يفتي عنه لم يفتي به بغيره ولا يفتي
 من احوال ثلاثة ان يقول اشترى نسك او نسك او نسك بان قال اشترى
 نسك ما جازت من يفتي على سعيه ما لا يفتي على سعيه ثانيا للبايع
 والبيع لازم ان استثنى المقتنى ما له في الشراء ما العبه في عقد الشراء
 والا يستثنى المقتنى ما له غرامه او ثمنه ثانيا للبايع لانه لم يستثنى ما
 له في عقد الشراء بما ان السعيه لان العبه لا يتبعه ماله في البيع بخلاف الفقه
 واذا الزمه غرامه الثمن يبيع العبه فيه في الثمن ان لم يورثه عند الشراء
 بان لم يورث ثمنه الا ان ياشترى الاول با يبيع با فاحنه اتبع المقتنى بالبايع
 في دمنه ولا رجوع له في المقتنى على العبه بقا غرامه لسعيه لانه انما
 اشترى نسك والولاء له في المقتنى ان اختلفه وكان الاول حده فان لم
 ولا رجوع له الخ لان هذا لا يتصور حتى ينصر عليه مع ايها فوله والولاء
 له انما هو ولا يورثه اذا اشترى العبه ملكه لثمنه به وهو نسخة ابا غان به
 فوله والا غرامه زيادة بعد كذا في المقتنى وهو المقتنى لثمنه في الاقسام
 الثلاثة والتشبيه تام بغير ان العبه اذا دمج ما لا يفتي على ان يستثنى
 ما سعيه به وبعثه بغيره فالباع لازم بان كان المقتنى استثنى ما له
 بانه يفتي ولا يجرم المقتنى المقتنى ثانيا للبايع وان لم يستثنى ماله غرام
 المقتنى ثانيا للبايع ولا يرجع بغيره في المقتنى بغيره بغيره في المقتنى
 وقوله وبيع فيه يرجع للمورثين وقوله اشترى نسك واشترى
 لتفتن وقوله ولا رجوع له على العبه وقوله والولاء له راجع للثانية اي
 مسئلة الفقه لانه اذا اشترى ماله ان يفتن بغيره بغيره بغيره
 المقتنى ويكون الولاء له سواء المقتنى ماله او لم يستثنى لغرامه المقتنى
 ثانيا لانه يفتن ولا يرجع على العبه بغيره وهو في المقتنى بالبايع
 على قوله ولا رجوع الخ لانه لا يفتن ماله العبه لا يكون حرا بغيره

بفتحه

خ
صالح بن قيس

علي

[illegible]

25.

و این واجیب

محلہ سولہ ماہہ

22

[illegible]

دعاه الامم المسترخ الى العلفه
مخدوع ولا يجوز ان يسلط
اليه قتيلا ولا يسلط

بسم الله

[illegible]

وارث ملكوت ولا تعلق لبيت المال وحمل الايضا **للذوق** وان لم يكن فربما ولا جالا
للموصى بالحرص **وحمل الايضا** ما مقتول **القاتل** له **طعم الموصى بالسب** بسب انقتل
اي علم بان هو الذي ضرب عمدا او خطا وتكون الوصية في الخطا جازما وان لم يثبت
في العمدة والقاتل ينفك الا ان يثبت مقتله ويقتل وارثه الذية ويعلم المقتول بها
بتكريم فيها ايضا **ولا يعلم الموصى بالسب** بان ضربه زيد ولم يعلم انه الذي ضربه
واوصى له بشيء **بما وبلاعه** محبة ابيها به ولم يدعها وشمل كالمه وهذه
وانت نيلها ما اذا احرر الفتن بعد الوصية ولم يغيرها ثم شرع ينكح من مملوكا
ثالث الوصية بنفوله **ولم يثبت** الذمية **بردته** اي الموصى بان رجع الى الاسلام بعد
اصح ان كانت مكتوبة جازت والا فلا وكذا تنكح **بردة الموصى** له وفي نسخة
بردة التذكير وهي شاملة لكم كولا تنكح **بردة موصى به** **ولم يثبت** **بذمعية**
كان موصى بالاشترى به فصر له بشئ ربا او يدوع لم يثبت لنفسه بغيره
ومنه الايضا بناء مسجد او مدرسة في الارض التي سعة على من الاموال
بها **فحقه** موصو كذا الايضا لم يعل عنه وكذا الايضا ان اتخذ فتلايل
من ذهب او فضة ليعمل على فتنه او ولي او نحو ذلك فانه من ضياء المال غير
ما امر به الشارع وللورثة ان يفعلوا به ما شاء وكذا ذكره **ولم يثبت** **لارث**
كفيرة كغير وارث **بذمعية** **الثالث** وبعد **الذمعية** **يوم النفي** اليوم الموت
فاذا اوصى له بمائة وهي ثلث ماله يوم الموت وكان ماله يوم النفي مائة
وفي نسخة اعطى خمسين وكذا اذا اقر الوصية له بثلث ماله فالقبض بماله
يوم النفي **وان اقر** ما اوصى به للوارث او لارثته **الثالث** ان اجاز للورثة
بذمعية منضم اليه اذ الذمعية لا تنفيذ الوصية الموصى ببلاب ما قبول الموصو
ص له ونمازته نيل حصول مانع للمعسر وان يكون المعسر من اهل النبرع ثم بالغ
في كمال الذمعية للوارث ولو بغيره بنفوله **ولو قال** ما اوصى به فترثته **انا**
بغير الذمعية الورثة له **بذمعية** او لموصى بها تكون باحالة ونرجع ميراثا
فلا **الذمعية** من ماله قال ثلث ماله مثله للمساكين الا ان يجيز الورثة لابي
زيد مثله فان هو وصية بخاتمة لانه ان اجازها الورثة له او لافصى للمساكين
لغيره يصح خلاف السلف فانه اذا ذكر ما تنكح له **ولم يثبت** الذمعية
بذمعية من الموصى سواء وقع منه الايضا في حجة او مرض بقا او غيره
لان ما من الذمعية الا بغيره اذ ما يجوز له الرجوع منها ما دام حيا **وان كان**
كان

2
at.

491

کتابخانه
ایران

فانه وحق في قوله في جوابه ان الذي يدركه هو وعصره ووقته
عند الغايه في عدم الرجوع قال في ذلك ان يقفه في ذلك العبد ونفسه وبقائه
ما بعده من جسد

كما ان رجوعه **بصرف** اليه وكناهره وبقا التزام عدم الرجوع وهو الذي به القول وقيل
 ان التزام عدم الرجوع ملا رجوعه وخصه لان الموصي عند شره والمعتد
 الاول وبالف في الرجوع في المرض لئلا يترتب عليه ما لا يترتب على الرجوع
 كما يشك في مرضه من صدقة او هبة او خبز او رجوعه اليه وان كان حكمه
 حكم الوصية في الرجوع من الثلث كما في المدونة ثم بين ما به الرجوع بقوله
يقول اي والرجوع من الوصية يكون بقول صريح لا بظن او برؤية عنها
 او خوف الكا **ويبين** مشايخ **لما اوصى** بك **وقضى** الوصية اوصى بقوله **مما اوصى**
 بقوله **لما اوصى** به **وايلا لامة** موصي بها **وقضى** الوصية اوصى به ثم خصه اي ودرسته
 وصفاة انما يتكلم بخصه في قوله **لما اوصى** بالاسم فتغيرت سورة ادخله بينه
 ام لا الا حصه بقوله **وقضى** الوصية الموصى بها غير مقتبر وكناهره ولو بعد يسر
وتنجز غزل **وصرف** **بصفة** اوصى به **وقضى** الوصية اوصى به اذا كان لا يخرج منه
 انما هو الادب وان صرحه كشيء شوب كالنضرة واما حشوة فهو وصية بلا بينة فخرج
 البصر وما قارب منها او اولى **وقضى** الوصية اوصى به **وقضى** الوصية اوصى به
وتفصيل **لشقة** اوصى بها بلغة شوب بلا بينة التبعيل لعدم زوال الاسم وبحل **ايضا**
 الاسم وان اوصى بها بلغة شوب بلا بينة التبعيل لعدم زوال الاسم وبحل **ايضا**
فبعد **بصرف** **او سفير** **تبعيا** **للمرض** **او السعير** **يمنع** **الانتجاع** **الموت** **بيهما** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع** **انه** **اذا افلح** **ان مات** **ان مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
اي **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات** **اي** **من مات** **من مرض** **هذه** **او سفير** **هذه** **اذا افلح** **ان مات**
بشيء **يمنع**

257. 1811

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

قوله او اوصيكم بكتابي
في الدنيا عماره العنقا
اذ اوصيكم بكتابي
في الدنيا عماره العنقا
اذ اوصيكم بكتابي
في الدنيا عماره العنقا

(Faint handwritten Arabic script from another manuscript page)

مصدق
وقد تم كتابته
في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥
على يد الكاتب

محرر

مائة ومائة الف مائة ولو ترك السيد ثلاثين وقيمة العدة خمسة عشر
 وبيده خمسة عشر اخرى شقة واحدة من ماله خمسة مائة ولو كان العدة والمثال
 يساوي ثلاثين حار المجموع خمسة وسبعين ثلثها خمسة وعشرين وقيمة العدة
 مع ما بيده خمسة واربعون يعتق منه مائة الثلث وهو ثلاثة اضعافه بلوسم
 يعتبر ما بيده لثقة ثلثها وهذا اقل من ثلث اضعافه ولو اوصى للمساكين او الفقراء
 دخل البقية **المساكين** كقوله لانه متى اختلف احد هذه الثلث الاخرين اوصى
 متى قيل مسكين او فقير **بفرض** بانه لا يملك قوة عامه اعم من ان لا يملك شيئا
 او يملك ما لا يكتفيه العام بل هو من العرف بالاعتقاد لا اوصى لا فارق ولا
 او فارق اولد ورحم جلات او رحمه اولاهله دخل البقية **الاقرار** وهو العتق
الاهل اقراره **لا** كما يام وعنده لا يبيد اولاهله او كما فيها وابا بنشرها الرخير
 الا او قول الا قول ان له يكن لجلان اقراره **لا** كان له اقراره لم يبد دخل
 من اقراره امة وتختص اقراره الاب لشبه الوصية بالاقرار كما في حيث تقدمت الوصية
 على الوارث ارحام ومعنى الا قول هذا الضموم ان تشمل الاقرار بالحق اقراره لامة
والوارث هو اقراره لا جنسي **كقوله** بغيره في جميع **تخلي** ايها يده له الوارث ارحام
 نفسه او اهله او اقراره **هو** ولا يبد خوارثه **ب** لعل من هذه الالفاظ **لا** او
 وصية لوارث كما لا يبد دخل اقراره امة حيث كان له اقراره لا يبد لختص بهم حيث
 كانوا غير ورثة واذا دخل اقراره جلات او اهله او رحمه او اقراره هو او اهله او
 رحمه **ثلاثة** خص بقبض **المحتاج** **الاربعة** بان يزداد على غيره بما للجميع واذا اثنى المحتاج
 الاربعة بالافرية **المحتاج** اول **الاربعة** وصيته كالحكمو الاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر
 ثم جلاتا بغيره الاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر
 او لا يبد **اربعة** لا لا يبد **اربعة** لا لا يبد **اربعة** لا لا يبد **اربعة** لا لا يبد
 الشغيف بالغير **والاخر** **المقدم** بالجميع ليل يودي الى ابطال الوصية لان الوصية
 قال اقراره جلات الاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر ببالاقر
 وفهم على الجدة لا لا يبد ببنوة الام وفهم على الجدة اي دنبة كاخترازا على الجدة وان
 ارفع واربعة يقد ما ان عليه كما هو كاهرو دخلت **الزوجة** من زوجة لا النجاس
 وري **الموصى** **بغير** انه اي وصيته لغيره انما اوصى بغيره له ما اوصى بغيره من الجملات
 او اوصى بغيره له وبنفسه زفاف او شارح لغيره لا سوف او زهر او زينة او صو
 من اذ كان رها مانع من الارث فلا تدخل لانها تسمى جارة جرة لا يبد دخل **قبض**

هذا هو المقصود من هذه الاقسام

او البقرة

او البقرة

او البقرة

او البقرة

او البقرة

او البقرة

او البقرة

او البقرة

قبض

عبد مع سيده **وصيته** لغيره الا ان يجرى سيده بيت مجاور للموصي
 دخول **ولد صغير** مع ابيه **وتزوج** ابيه وان كان له نفقة كذا (على ابيه وعدم دخوله)
 وكذا هر وانه كان له نفقة كل على نفسه **تقولا** وانما يجرى لولد الصغير على الكبير **بالمسكن**
 على الشياء بنكاح عبد طان على طان ان نفقة له لا تجب على ابيه وانما يجرى الجار
 يوم الاعمال جلات ان نفقة من غيرهم وحدث غيرهم او بلغ صغيرا وتزوجت بكبريا
 شقة للمنفقة وبه حكم ما حدث او بلغ ولو كانا يدم الوصية فليس بكثيرا يوم الا
 على اكلهم جميعهم ولو اوصى لشخص نجارية وهي حامل دخل **الصل** **الجارية**
 الموصى بها لانه كجزء منها ان لم يستثن جلات المنفقة له لم يبد دخل الوصية
 ولو دفعته **ب** حياته **عبيد** كالم يبد دخل الوصية ودخل المولى **الا لقبول**
ب وصيته الى المولى او مولى نفسه او مولى زمة هذا اذا هو المصنف والمذهب
 انها تقسم بالاساليب لانهم مكنت الحاجة ودخل **العدل** جعله الامة **الاولاد**
ب وصيته بالولد او بولد الامة كان يقول او وصيته له باولاد امه او بها ثلث او بها
 ولدان جلات يبد دخل هذا الحكم هو كذا يقول او وصيته له باولاد امه او بها ثلث او بها
 كذا الحكم نفعه الموصى عما اوصى بها فله او وصيته له بالامة واعتبر بال
المسلم يوم اوصى وصيته **الوصية** وصيته **الوصية** **الوصية** وله عبيد مسلمون
 وكذا وصيته **المسلم** بعد الوصية لم يبد دخل ولو يجرى بغيره لان العبرة بموت الوصية
 وقدر بعضهم كلام المصنف بانه اوصى لغيره مثلاً بعبيد المسلمين وانما يبد
 دخل **الوصية** ما كان مسلم ما وقت الوصية لا ملى **المسلم** بعد ذلك وكذا التقم برين
 صحيح لا يبد دخل **المولى** **الاسجلون** **ب** وصيته **الوصية** **الوصية** مثلاً لاولاد وصى
 لرجال بنه جلات او نسلهم بالظاهر دخول الصغير من النوع كما في الوصية
 بلوا وصى للمساكين بنه جلات دخل مولى بهم ولا يبد دخل **ابن السيل** **الكافر**
 وصية **المسلم** الى **ابن السيل** **الكافر** لان المسلمين انما يقصدون بوجوبها هم
 المسلمين ويؤخذ من هذه التعليل ان الوصية لو كان كافراً افتحت بهم
 لان الكافر لا يقصد غالباً الا الكافر وان اوصى بثلثه مثلاً لجهنم غير محدود
 لم يلزم **تقسيم** **اي** تقسيم الموصى لهم بالاعمال **كقوله** او فقرة او بثلث تقسيم لابي
 خذمة مملوكة او لولي المحصرهم وبنفسه اي شار الا شرجع **القسم** كذا اشار له بقوله
وختمة متولى التعريف وصى لوكلم او وارث جميعه حضر التعريف جلات

٢٨٨

حيث دفعته بعد موت
 الوصية

او البقرة

وطلب يوم القيوم القبول بئس
العمى

ع
لا بد

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

191

انجی

1991

منه لادة

مجله

رقم

برق

۱۰ و تفسیر
 اولاً نصره اللوصی به ملا الیخیر ملا
 یحیی او ایضا البیع نظر الخاتم و ملا
 لوصی علی الدار بنی همدان

Crystal; 1

٦
القرية

1990

ابن شهر آشوب

2000

[illegible]

الام حيث لا ولد ولا ولد ابى ولا ابى الاخرة ذو عدد وكان من الغالبين كذا الام ومذال
 لم تاذن الثلث معلوم ان كانت ابى عن العرض يرضى على طائفة من الثلث
 به الجملة وانشارة الكا المصنف بقوله **ولها ثلث الباطن** زوجة ما نت عن
 زوج وابوي اصلها من اثني عشر من نصيب الزوج يعني واحدة على ثلاثة اذ هي
 حكمة في كروا شي به بان الجهة واحدة فلكل كرم مثل حظ الانثى وهو لا يفسخ
 على ثلاثة فتصير الثلثة في اصل المسئلة تكون الستة للزوج المصنف ثلثه
 ولها ثلث الباطن واحدة من الستة ولو كان بدل الاب بعد كان لها الثلث ما راسل
 الام والانشاء لثانية الغتروا في بقوله ولها ثلث الباطن ايضا زوجات على
 زوجة وابوي وهما ما اربعة للزوجات اربع ولام ثلث الباطن ولا ابى الباطن هذه
 مذهب الجاهل وهو ذهاب ابى عما سارا لثالث جميع الباطن المسئلة في
 نظر المصنف قوله تعالى وان لم يكن له ولد وورثه ابواه الثلث لهما والثلث
 ونظر المصنف ان كان الثلث في الثلث فيبقى الى الخالعة الفولمة اذ القاعدة
 انه متى اجتمع ذكر وانثى في بيتان بجهة واحدة فلكل كرم مثل حظ الانثى في
 محضوا عمومة الاب يتقبل الفولمة ويقتلوا لها ثلث الباطن لان الفولمة من الفولم
 والشد في فرض سبعة مائة او لجزءه يكون بالحدود على النصف وتقدم من
 السبعة بنت الابن مع البنات والاشت لالب مع الشقيقة والام عند وجود الولد
 ووجود جميع من الاخوة وذكر الباطن بقوله **الواحدة من الام** كذا في الاواني
وسبعة بطن وابنه وان سبط وبنات الابن وان سبطت وبنات لعل
 بالاول والاب وجوز **السدس الاب** او لام اب فرضها مع ولد ذكر وانثى وان سبط
 كولد ابى انثى لا كان الولد ذكر وانثى الابن كما كان هو الابوي السدس
 والباطن للذكر وان كان انثى فلكل منهن السدس والبنات النصف والباطن لالب
 تعصبا وذكر الام هنا تكرر مع ما تقدم والحد في كل فرضها السدس لان
 لا يرث عندنا اكثر من جهة ابى ام لام وامها وان علمت وام الاب وامها وكذا
 في اذلت من كرم من جهة الام او من جهة الاب غير الاب لم يرث **وسفكتها**
الام مطلقا ولو كانت في جهة الاب واسفكت الاب الجدة من قبله ففكوا
 اسفكت الجدة الغريبة من جهة الام الجدة البعيدة من جهة الاب والابان
 في تحت الغريبة من جهة الاب والجد من جهة الام **اشتركتها** السدس كذا

والسدس

كما

كما لو تساويا في الرتبة كالم الاب وام الاب والجد من جهة الاب في العدة
 بل ان احتز به من جهة الام ومن جهة الاب ادلى بانثى فلا يرث
 ثم ان الجد الوارث له فرضا السدس مع ابى او ابى ام مع من فرضا مسنق
 كزوج مطلقا واقت او مع الاخوة في بعض الاحوال فيرثه بالعرض المحض والثلث
 اذا كان مع اخوة وكان الثلث افضل له من الفلاسمة فالحلف المصنف كذا
 في فرضا الواحد او اربا بالعرض والاحوال ولو فرضا والجد في بعض الاحوال كان ابى
 والعلم ان الجدة اذا لم يكن معها اخوة اشقاء اولاد وامر لها هو وان كان معه
 مرد كرها ما ان يكون معهم صاحب فرضا لا يذال مع يكتف معصم صاحب فرضا
 البعض من ثلث جميع المال او الفلاسمة والاشقاء في قوله **مع الاخوة**
او الاخوات الاشقاء اولاد ولم يكن معهم صاحب فرضا فيرثه الا افضل من احد
 امرى الثلث ان ثلث جميع المال او الفلاسمة كانه اخ معهم فيفاسمهم
 اذا كان الاخوة او الاخوات افضل من ثلثيه كاخ واخت او انثى او لغ واقت
 او ثلاث اخوات واما مع اخربى او اربى اخوات او اخ واخوات بنتسوى
 الفلاسمة وثلث جميع المال وان زاد من الاخوة على انثى او الاخوات
 على اربع فثلث جميع المال خيرة وما بقي فيبي الاخوة بقدر ميراثهم وهذا
 ما يعترف به الابن من الجدة لالب المحجب الاخوة مطلقا والجد لا المحجب الا الا
 خوة للام دون الاشقاء اولاد وفد اشار الى حكمهم معه بقوله **وعلا** في قوله
 ان ان المصنف في الشقيق الجدة عند الفلاسمة فيرث من الاخوة لالب واحدة او اكثر
 بيمينه كثره الميراث وكذا ابنة الشقيق على الجدة الاخت لالب سواء كان معهم
 دو سرحهم ام لا كما ماتت على اخ شقيق واخوي لالب بل الجدة الثلث لهما دة
 الاخوة عن مثليه وللشقيق الميراثان كما اشار بقوله ثم اذا اخذ الشقيق
 نصيبه **بمجمع** على ان لا يبا فياخذ ما حارب له لمعادمة لا المحجب الذي لالب وشبهه لان
 في الرجوع بعد الفلاسمة للجد قوله **كالشقيق** فيرث من الجدة الاخوة لالب ثم ترفع
 عليه **بمطلقا** وهو النصف للواحدة والثلث للاثنتين **بمجمع** وما فضل
 بعد ذلك فهو للاخ او الاخوة لالب جميعا كانه بعد الشقيق ذكر وانثى
 على الجدة منسرا الاخوة لالب ثم بعد ذلك لالب بالاشقيق وسواء
 كان معهم دو سرحهم ام لا وروية ام لا وان كان مع الجدة الاخوة صاحب فرض

٢٩٨

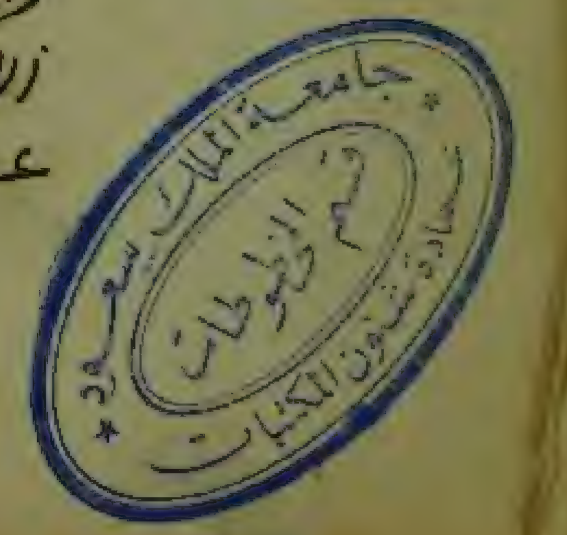
فرضه الا افضل بعد اخذ صاحب العرض من ثلثة اشياء السدس والمفاسمة
 وثلث ارباعه والاذ الا اشترى قوله وله اي الجدة مع خ جوهه معهما الي مع الاخوة والاولاد
 خواتم الا اشترى اولاد بعد اخذ صاحب العرض من ثلثة اشياء السدس
 من اصل العرض كبنين وزوجة وولد واحد والآخر من اربعة عشر لغيره يخرج
 الثلث ويخرج الثلث للبنين ستة عشر وللزوجة منها ثلثا يبقى خمسة
 ملوفاسم فيها الاخ لا اخه انثى ونصها ولو اخا ثلثا لا اخا واحد او ثلث واحد
 سدس من جميع المال خبره منها وهو اربعة بقر واحد والاخ او الاخر او ثلث
 الا اخ كل واحد وعشرة اخوة من ثمانية عشر للام سدس ثلثة يبقى خمسة
 عشر ثلثا خمسة وهي خير من سدس من جميع المال وهو ثلثة وثلثة
 من عشرة اخوة اذ يصير سدسهم واربعة اجزاء هي اربعة عشر جزءا من سدسهم
 او المفاسمة كجدة وولد واحد هي ستة سدسها واحد وثلث الباقي واحد
 وثلثان بمفاسمة الاخ باي اخ اخا ثلثا ونصها فبقره منها فبقره
 ميسر يخرج النصف في السبعة باثنى عشر ومنها ثلث ويخرج ثلثي واحد
 واخر ثلثي السدس والمفاسمة والسدس من ثلثة وتصح من ثلثة واحد
 واحد واخر يثبت السدس والمفاسمة وثلث الباقي وتصح من ثمانية عشر زوج
 واحد وثلثة اخوة يستوي ثلث الباقي والسدس زوج واحد واخر يثبت
 يستوي الثلثة واوجه كلامه مانعة خلق يجوز الجمع بين الثلثة او اثنتي منها
 ولا يجوز لاخت شقيقة اولاد معهما اي مع الجدة فريضة من العرض بل ان جردت
 معه عصبة او ان اجتمعت مع غيرهما من احوال الجوز او الاخوة محكم
 الجدة ما تقدم الله المسئلة الا كدنية والفراغ الفلح للتعبير وان كان
 اربعة زوج واحد واثنى شقيقة او اب المسئلة من ستة للزوج ثلثة نصها
 نصها للام اثنتان ثلثا يبقى واحد للجد وهو لا ينقص عنه لحوال او
 يجوز لسفك الا اخت لحوال ميسر النصف لها والسدس له ففد عالت
 بعرض النصف لها التسعة شتم بجمع نصيبها ونصيب ابه وهما اربعة
 وبفاسمها للذكر ثلثا والاثني عشر كما علمت هي ان الجدة يصب
 الاخت كل الاخ والاربعة لا تنقسم على ثلثة ولا ثلثة على اربعة ثلثة
 عدد الزوجين من كل واحد عليها اصل المسئلة وهو ثلثة

الاخت

ع
ك

او لا تبي

وج



ثلثة سبعة وعشرون من له ثلثة من تسعة اخوة مضمومة لثلاثة للزوج ثلثة
 ثلاثة بتسعة وللأم اثنتان بثلاثة بستة وثلثة ثمانية ولاخت اربعة بثلاثة
 باثنى عشر لاخت الجدة ثمانية ولاخت اربعة واخترى بقوله اخت عمها لو كان معه
 اختان بالشر فانه ياخذ السدس لانه الافضل ولا تثنى بالكدس من المال في
 ليجب الام للسدس بعد اخذ الاخوة وان كان محله اي الاخت في الاخذ رتبة اخ لا با
 ومعه اخوة للام اثنتان بالكدس سدس الاخ لا با بالجد لا بالجد يقول له لو كنت دونه
 لم نزلت شيئا لانا (الثلث الباقي) بعد الزوج والام ياخذ اولاد الام وانما يجب
 كل ما يثبت من جهة الام فيما في الجد من الثلث واحد كما لا تسمى هذه
 المسئلة الها كية وقال زيد للاخ لا با السدس من ثلثة ولم يخالفها الا زيد
 الا ب هذه لافا للاخ لا با هذا سلفا فلو لم يكن معه اخوة لأم بلامعنى اخ
 كرههم لانا نقول ذكرهم لتكون هي المال كية للتبعية على مخالفة زيد فيها
 واما تشبه المال كية بالاخ فبها شقينا وهو سلفا فكم ايضا ملوخذ والمصنف
 لا يشعلها وانما سميت بتشبه المال كية لانه لم يكن لها كية فتموتها
 وانما الخلفها الاحباب بالمالكية ولما ذكر من يثبت بالعرض لم يثبت
 بالتمسك بهما يثبت به تارة وبالعرض اخرى وبما يجمع بينهما وتشرع بيان
 هذه الثلثة باديا بتعريف العاصب مفاوولها ص على قوله لوارثه
 وبه اشارت لتعسير قوله من الله عليه وسلم المفقور الجور ايضا ملها
 بها ابقت الورثة بالاول رجل ذكر والعاصب من العوصية وهي القوة والشد
 وعمره بقوله ورث المال كله اذا انجرد او الباطل بعد العرض وقد يستفاد اذا
 اسقطت العرض والترك كماله بنت وشقيقة واخ لا بقوله او الباقي
 اء اي في ثلثة والسدس وشتم تعريفة المقتنى وبنت المال لافا من فبقره
 بانه كن ذكر ادل الميت لا بالسدس اختا فانه لا يشمل ابن المقتنة وهو
 ولا يثبت المال الا بتمسك مع وكلامه رحمه الله العاصب بنفسه لا العاصب
 بغيره والامع غيره اذ العينة بينهما كاربعة لاصلية والعاصب بغيره هو
 النسوة الاربع خواتم النصف اذا اجتمعت كل مع اخيه العاصب مع غيره هو
 الاخت الشقيقة او اب اذا اجتمعت مع بنت او بنت ابى واذا قيل عاصب
 بغير ما يفرع عاصبا واذا قيل عاصبا مع غيره بالغير ليس له عاصبا ولا يبي العاصب
 بالحد بينه بالحد فقال وهو الابي شتم ابنه وانما سؤل الاقرب ما ابى الابي

١٩٩

الابن المحجب الابن والشارب ثم هذه او ما بعد ذلك ان ما بعده موخر في الرتبة
 عما قبلها ولا يورث مع الابن او ابني الابن من المحجب العروس والا اب له معه السدس
 والا الزوج والزوجة وعصب كل من الابن او ابنته اخته ولو حكم كما في اب مع بنت
 عمه السدس ومة له في الرتبة بانه اخوها حكمها وكذا يعصب ابني الابن النازل بنت
 الابن الا عمل منه انما له ان يكن لها شئ من الثلثين كبنتي بنت ابني وابني ابني ابني
 ولو لا هو لم تترك بنت الابن شيئا لما تقدم وتسمى البنت او بنت الابن حرة
 عاصبة بالغير كما تقدم في الاب عند عدم الابن او ابنته واما معه ميراث العروس
 والابن لعصبه ثم الجد وان علاه عدم الابن والمحجب الا في الابن والابن وعصبه
 وعصبهم بالواو والجد لانهم في رتبته واهلها كما في عصبهم بالواو كما في رتبته
 قال كما تقدم ان عمل الوجه الذي تقدم في الجد والاخوة وهذا كانه في الاخوة رتبته
 ابدل عندهم لبيان التبعين قوله ان شقيق ثم للاب عند عدم الشقيق ففوق
 له وهو الشقيق عند عدمه مستغن كما ذكر في ميراثه عليه قوله لا يحجب
 العاصبة نسبة للمحارب والمفتكره على مراد في وقسم ايضا بحرية وليمة
 لانهم قالوا العروس رضي الله عنه هي ابنا محارب او حرة من في الماء البحر
 وصفت مشتركة لثلاثة اشقاء الشقيق فيهما الاخوة للام ابنته والاخ للاب
 المحاربة كالشقيق عند عدمه بل يملكه لانه عاصب او شقيق بهما ورث
 بالعروس تبعا للاخوة لانه وارثان في الرتبة اشقاء له في قوله زوج وام او جد
 به لهما واخرون في كثر لأم بنت لأم السدس فيكون له الثلث بل هو في
 الاخ للام لانه السدس والابن العاصب وشقيق واحد او مع غيرهم لا يشاء
 ذكر او اني او هي او هي في ستة للزوج النصف ثلاث وللأم او الجد السدس
 واحد وللأخوة للام الثلث انما في مشاركون في الاخوة للام
 الثلث ان ذكر في الام معاملة لا مشتركة لهم في ولادة الام وتختلف الرتب
 لتصح في قتلهم وكثرهم وتسقط الاخوة للاب والابن ارجع عمره ثانيا
 عام من خلافته بعد ان قضى فيها او عام من خلافته بالاشقاء لا يشاء
 عما في قتلهم في السدس العاصب اذا استغفرت العروس والسر
 كة في الام الشقيق ما تقدم وفيه زيادة في ثلثين وفي غير ذلك
 في قتل عمر في مشتركة بينهم ولو كان مكان الشقيق شقيقة بقتل لم تكن
 مشتركة وعيل له بالنصف فتبلغ تسعة بالمول ولو كان شقيقا لعيل

الاخوة

في الام العروس

والأخوة

لعيل له ما في الثلثين من ثلث عشرة وهي غاية قول السنة ولو كان في عدة
 لسقط جميع الاخوة وكان ما في عدة من الزوج والام للمجد ودية وهو الثلث
 لسقط الاخوة للام به ولا يشاء انما يرثون جميع الام والمجد يسقط كل من يرث
 بالام وتلقب ببنية بطلبه لها لكية وتقدمت واستغفرت الاخ للاب ايضا
 كما يسقط في المحاربة الا في الشقيقة التي هي العاصبة لبنته مع بنت
 جازية بالام يعني مع ابنته ابني جازية اما ان عن بنت او بنت ابني جازية
 وعما في الشقيقة وانما للاب يسقط الاخ للاب لان الشقيقة مع البنات
 عاصبات ولو كان الاخ شقيقا وكان في بنت الابن لعصبه اخوه عاصبات
 لها شئ بل الاخ الشقيقا ثم الاخ للاب بنوهما وينزلون منزلة ابائهم
 بل في الاخ الشقيقا يقدم على ابني الاخ للاب ثم العم الشقيقا ثم العم للاب
 ثم عم الجد الا في المحارب يقدم على ابني الاخ للاب وهكذا في الاخ للاب
 الاخ وعصبة الاب على عصبة الجد وان كان الا في غير شقيقا فيقدم الاخ
 للاب على ابني الاخ الشقيقا وابني الاخ الشقيقا وابني الاخ الشقيقا على ابني
 الاخ للاب وابني الاخ للاب على العم والعم الشقيقا على العم للاب وهو يقدم
 على ابني العم الشقيقا وهو على ابني العم للاب وهم على عم الاب الشقيقين
 وهو على عم الاب للاب وهكذا كما انما له بقوله وقدم مع النساء عن المنزلة
 كالاخوة وبينهم والعم للاب وبينهم الشقيق على غيرهم والاخ الشقيقين
 يقدم على غيرهم وابني الاخ الشقيقين يقدم على غيرهم وهذا المعنى قول
 الجعفيين وبالحجة التقديس ثم بغيره ويقدم له التقديس بالقوة
 اجمالا بحجة البسوة تقدم والخدمة الابوة تقدم على خدمة الجد ودية والاخوة
 ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم بنو العمومة الا في المحارب وان لم يكن
 اقرب من التقديس بالقوة بان يقدم الشقيق ما هذه البهتان على غير الشقيق
 ثم على عصبة النسب المعقفا ذكر الرازي كما تقدم في باب الاولاد على الرازي
 جه التي تقدم ذكره هناك ثم يليه بنته العاصب وان لم يكن متخما وعصبته
 رتبة فيما شئ جميع العاصب ان انجدا او ليا في بقية العروس والابن
 على ذرية العاصب عند عدم العاصب بزيادة في البنية العاصب وان لم يكن
 على بنو العاصب وارث يقدم وارث سوا الزوج والزوجة فلا يرث من غيرها
 لهما عاصبا ولا يحد مع ما في عدة من السدس اذ لم يوجد عاصب

مطلوعه اجمع العاصب

ونسبة الابوة

والله اعلم

٥٢

CD²

والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

باب في غلة وبيع وفساد

وایں

تأليفه من علي بن الحسين
ووالده هو محمد بن علي بن الحسين

واخوینا

کتابخانه
ایستاد

۱۰۰

[illegible]

السبعة لأم واحدة أربعة باربعة ولا أخوة لأم الشمانية سبعة لأم أربعة
 شمانية لكن واحد منهم سهم ولا أخوة لأم السبعة ثلاثة باربعة
 ثلث عشر لكن سهمان وثلاثة حاصل ضرب واحد منهما بوجوه الأخرى
 توافقاً إلى الصنفين كما وثمانية أخوة لأم وثمانية عشر أخوة لأم السبعة
 سبعة لأم واحدة ولا أخوة لأم اثنا عشر لا ينقسمان عليهم لكن بوجوه
 ثلثهم بالنصف كما تقدم وترد الشمانية لوجوه الأربعة ولا أخوة لأم
 ثلاثة لا تقسم عليهم لكن توافقهم بالثلث وترد الشمانية عشرين
 لوجوه سبعة وبني السبعة راجعهم والأربعة راجع الأخوة لأم توافقاً
 بفالنصف بغير نصف واحد هما كما هو الآخر ما ثلث عشر من جزء
 السهم بغير جزء ستة أصل المسئلة بالثاني وتسبعين وبما له ثلث
 أصل المسئلة بأخذ مضموناً جزء السهم الذي هو جزء أصل المسئلة
 لأم واحد جاتين عشر ما ثلث عشر ولا أخوة لأم اثنا عشر جاتين عشر
 باربعة وعشرين لكن ثلاثة أسهم ولا أخوة لأم ثلاثة جاتين عشر سبعة
 وثلاثين لكن واحد منهم سهمان ولا أخوة لأم ولا ينقسمان ولا توافقاً
 بوجوه كإله إلى الأربعة بغير واحد هما كما هو الآخر انهما واما حاصل جزء
 السهم بغير جزء أصل المسئلة كما واربعة أخوة لأم وسبعة أخوة لأم
 سبعة ونحو السبعة لأم سهم ولا أخوة لأم ثلثها اثنا عشر لا ينقسمان
 لا ينقسمان عليهم ولا كما بوجوه ثلثهم بالنصف ونحوهم اثنا عشر ولا
 خوات السبعة الثلاث باربعة وهي لا تقسم عليهم ولا كما بوجوه
 بالنصف بغير رد إلى نصفين ثلاثة وبني الاثنين راجع الأخوة لأم
 والثلاثة راجع الأخوات الثلاث أو الأربعة بغير واحد هما كما هو
 الآخر سبعة هما جزء السهم بغير جزء أصل المسئلة بقوله سبعة
 بالثاني واربعة وبما له ثلث جزء أصل المسئلة بقوله بأربعة مضموناً
 بـ سبعة لأم واحدة بـ سبعة سبعة ولا أخوة لأم اثنا عشر السبعة
 بـ ثلث عشر ولا أخوات أربعة بـ سبعة باربعة وعشرين بـ ثلث عشر
 ما إذا وقع الزكاة على ثلاثة أصناف وهي غايمة ما ينقسم فيه العير بغير
 عند لأم لأم لم يورث أكثر من جديتي كما هو مرفوعاً في فابل المسئلة
 بـ بني الأصل بـ الضيف على ما تقدم وهو أحد المتعاقبين أو أكثر

أو أكثر

أو أكثر المتعاقبين أو ما حصل من ضرب الوقف أو التوفيق أو الألف أو التباينة
 وبما السهم الثالث ان كان هناك ثالث بالسهم أو بالتدخال أو بالتدقيق
 أو بالتباعد أو بغير ذلك السهم والروى من التوكيد على السهم
 بالمواصفة والمباينة فإن تماثلت كالأخوة لأم واحدة وكذا دخل
 اثنا عشر منها لأم واحدة لأم واحدة لأم واحدة وكذا دخل
 ما وقع الزكاة على ثلاثة أصناف جديتان وثلاثة أخوة لأم وثلاثة
 أخوة لأم أم أصلها سبعة لأم جديتي واحدة منكم عيرتها وبها
 يس والآخر لأم سهمان كذا الأول والخمسة أخوة لأم لأم لأم لأم
 كذا الأول وعده من الزكاة كذا أصنافاً كذا أصنافاً بـ ثلث عشر عدد
 الجديتي بـ ثلاثة عدد الأخوة لأم سبعة وبني السبعة الحاصلة من الضرب
 والخمسة عدد الأخوة لأم بـ ثلث عشر بغير واحد هما كما هو الآخر ثلث
 ثلاثين لأم جزء السهم بغير جزء أصل المسئلة بـ سبعة بـ ثمانية
 ومنها ثلث وبما له ثلث جزء أصل المسئلة بـ خمسة مضموناً جزء السهم
 ثلاثين لأم جديتي واحدة بـ ثلاثين بـ ثلاثين ولا أخوة لأم سهمان
 ثلاثين بـ ثلثين ولا أخوة لأم لأم لأم لأم بـ ثلثين بـ ثلثين
 الأخوة لأم بـ هذا المثال أربعة راجعوا إلى اثنين ومفصّل الاثنان مع
 الجديتي بينهما تماثل بـ ثلثين بـ واحدة المتعاقبين وبغير ما بـ خمسة
 عدد روى من الأخوة لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم
 لأم لأم لأم بغير جزء أصل المسئلة بـ ثلثين ولو كانت الأخوة لأم لأم
 سبعة مع كون الأخوة لأم أربعة لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم
 مهم ثلث توافقهم بالثلث وثلث السبعة اثنا عشر راجع الأخوة لأم اثنا عشر
 بـ الجديتي والراجعي تماثل بـ ثلثين بـ واحدة منها وكذا الزكاة
 على صنف واحد يكون جزء السهم اثنين بغير جزء سبعة أصل المسئلة
 بـ ثلث عشر ما له ثلث جزء أصل المسئلة بـ خمسة مضموناً بـ ثلثين لأم
 واحدة بـ ثلثين بـ ثلثين ولا أخوة لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم
 ولا أخوة لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم
 له عيرتها لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم لأم
 أصنافاً كما أنه قد حصل بـ الزكاة بـ ثلثين بـ ثلثين بـ ثلثين بـ ثلثين

30	1	30
30	1	30
30	1	30
30	1	30
30	1	30

30

فإذا سلطت الأربعة على الستة بفرض اثنين تسلكها على الأربعة فتعطيها
 من تيسر بالعدد المعين في آخر اثنين ونسبة المعبر عنها هي
 النصف من ثلثي الموصوفة بين الأربعة والستة بالنصف وكما تسعة
 والأثنى عشر فإذا سلطت التسعة على الأثنى عشر ففي ثلاثة تسلكها
 على التسعة فتعطيها من ثلث مرات بالعدد المعين في آخر ثلاثة ونسبة
 المعبر عنها هي الثلث من ثلثي الموصوفة بالثلث وكذا التسعة
 مع الخمسة عشر لأنك إذا سلطت التسعة على الخمسة عشر ففي ستة
 تسلكها على التسعة بفرض ثلاثة تسلكها على الأربعة في الستة
 بتعطيها من تيسر بالعدد المعين في آخر الأربعة ونسبة المعبر عنها هي
 لها ثلث بالموصوفة ثم بين التسعة والنسبة عشر بالثلث وبين الثلث
 نية والأثنى عشر ثلثي الموصوف بالربع لأنك إذا سلطت النسيئة على الأثنى
 عشر ففي أربعة تسلكها على النسيئة بتعطيها من تيسر بالمعنى في آخر
 أربعة ونسبة المعبر عنها هي الأربعة ربع وبين النسيئة والعشر موصوفة
 بالنصف لأنك إذا سلطت النسيئة على العشر ففي اثنين تسلكها على
 على النسيئة بتعطيها من تيسر بالمعنى في آخر اثنين ونسبة المعبر
 عنها هي النصف وهكذا أو هذه الموصوفة بالعدد المعبر عنها هي الأربعة
 والأثنى عشر والعشر ونصف ثلثي الأثنى عشر والثلثي من خمسة عشر
 جز لأنك إذا سلطت الأثنى عشر على العشر ففي ثلثي الأثنى عشر
 تسلكها على الأثنى عشر بتعطيها من تيسر بالمعنى في آخر
 المعنى في آخر خمسة عشر فنسبة الموصوفة الموصوفة هي لها ثلث من خمسة عشر
 جز أو هكذا أو ما النسيئة مع النسيئة عشر أو مع الأربعة والعشر
 الأثنى عشر والثلثي من ثلثي الأثنى عشر بتعطيها من تيسر بالمعنى في
 عدد بعد التسليح الأول كما مر من المعنى في آخر واحد أو جديها
 التباين كما في تسعة مع تسعة فإنك إذا سلطت التسعة في
 اثنين تسلكها على التسعة بتعطيها من تيسر بالمعنى في آخر واحد
 من بيان نسبة العريضة بشرط بيان نسبة الشركة المعلومة
 القدر عليها وقد تضمنت بيانها على كل من يفتي في الشرع لا اله
 بقوله ولكن من الورثة نصيب من الشركة بنسبة حصصها في الوارث

على التسعة

الوارث من

الوارث من الشركة ما كان حصة من الشركة ربعها في الزوج عند وجود
 العريضة والورثة عند عدمه على من الشركة ربعها وهكذا قال
 ابن الحاجب وهو أقرب الأقوال فالنصف ربعها في الزوج عند السلام
 إنما تكون أقرب الأقوال إذا افترضت سهام العريضة وأما ما كثر من
 أصحها لأنها مبنية على النسبة التي هي نسبة القليل على الكثير والثلث
 نية بقوله أو بنفس الشركة على ما في السهم التي تحت منه المسئلة
 وذكر مثالا لا لا للثلاثين في الزوج واما ما كثر من شقيقة أو اب للزوج
 النصف كما لاخت وللام الثلث ما طهر من ستة وعول لثمانية للزوج
 ثلاثة كما لاخت والشركة عشرون ديناراً مثلاً بالثلاثة من الثمانية
 ربع وتضمن لنفسها النصف بالعول ثمانية اذ في الستة بمثل
 ثلثها وللام من الثمانية ربعاً بالنصف الذي حصل له بالعول من الثلث
 فيما خذ الزوج من العشري ربعاً خمسة وتضمن اثني عشر
 مجموع ما أخذ سبعة ما لا تيسر ونصها وهو ربعاً وتضمنها والاخت كذا
 وللام ربعاً خمسة وهذه على العريضة الأولى وأما على الثانية فتقسم الع
 العشر من كل ما تحت منه المسئلة بقوله أو هو ثمانية يخرج من السهم
 اثني عشر ونصف للزوج ثلاثة من ثمانية يأخذها مضر وبها اثني عشر
 بسبعة ونصف وللام اثنين من الثمانية تأخذها مضر وبها اثني عشر
 ونصف الخمسة ونصف من ثلثي الشركة المعلومة القدر كذا في السهم
 القدر فيما إذا جردت مضرها وأردت معرفة قيمته بالنسبة للشركة
 يقال فإن أخذت من الورثة عرضاً من الشركة قبل أن يقوم وكان بينها
 عرض وعين معلومة القدر كعشر ديناراً فأخذت بسهمها في مضر
 ما يخصه من غير تعيين القيمة فأخذت من العيس والاختاف بقوله يأخذ
 وأوردت أيضاً القاسم معرفة قيمته في العرض العيوض القيمة قبل
 القسم والمراد بالقيمة التي وقع عليها الرضى بينهم لا قيمة الاسواق
 ما قبل المسئلة بهام غير الأضحية بان تسفك سهامه منها ولعول
 القسمة في الباقي ثم اجعل سهامه في الأضحية من النسبة
 الخارجة من القسمة بما حصل وهو قيمة العرض فإذا أخذ الزوج في المثال
 المتقدم العرض ما سفل نصيبه من الثمانية يبقى خمسة نصيبه كما لاخت

١٢

يا شيخ عشر

الاخت ثلاثة نصيب الام اثنتان واقسام العشرى ديناراً خمسة يخرج
 لكل منها اربعة هي جزء السهم التي تضرب فيه المسئلة ونصيب الزوج
 ثلاثة هي ثلثية تضرب في جزء السهم وذا الكيفية العرض فتكون خمسة
 الشركة اثني عشر وثلاثين وكذا الواحدة الاخت والاخت والاخت والاخت
 وهو اثنتان من الثمانية ويغني ستة تقسم عليها العشرى يخرج لكل
 سهم منها ثلاثة وثلاث هي جزء السهم تضرب في مسئلة السهم
 ستة وثلاث هي قيمة العرض والشركة في ستة وعشرون وثلاثان
 في الاخت والاخت خمسة من عند الاخت في العرض فقيمة الشركة والمسئلة
 الحاصل من ذلك الخمسة على العشرى يصير العيني خمسة وعشرين ثم
 اقسام الخمسة وعشرين على مساهم غير الاخت ثم اجعل مساهمة تلك
 النسبة باذا كان الاخت للعرض الدائم الخمسة هو الزوج فستة الخمسة
 والعشرى على الخمسة مساهم الاخت والاخت والاخت فستة هي جزء السهم
 تضرب في مساهم الزوج ثلاثة خمسة عشر تنزل عليها الخمسة المد جمعة
 يكون الحاصل عشرى هي قيمة العرض وهي تضم للعشرى المنعركة
 تكون الشركة اربعين والاخت مثل الزوج فلو دوت الام الخمسة فستة
 الخمسة والعشرون على ستة مساهم الزوج والاخت فخرج السهم
 اربعة وسدس تضرب في مساهم الام ثمانية وثلاث هي من باب الام
 اربعة هي العينية الورثة وهو خمسة وعشرون كانت الشركة ثلاثة وثلاث
 ثني وثلاثان من ذلك خمسة على ما يجب للام كان الكيفية العرض هو ثلث
 ثني عشر وثلاث ولها خرج ما يملك العرض وهو ما يملك لا يملك
 لتعصيب او بطل العرض وما يجب وما لا يجب وما يصح المسائل
 وما يتعلق بهذا الكلام شرحه الكلام على المعاني التي اخذت من النسخ
 وهو لغة الازالة والنفاء هذه الالفاظ يستعملها الجراح في الجرح
 التي فيها جيتان وكش واحدة بعد واحدة قبل فسمت تركة الاول والثاني
 المصنف الزمان ثلاثة احوال الاول ما لا يحتاج فيه العمل بان يكون
 ورثة الثاني بغية الاول واليه انذار بقوله وان مات بقدر الورثة
 قبل الفسمة بتركة الميت الاول وورثة الباقي بالوجه الذي ورثوا
 به الاول كالثلاثة بنين او بنات مات احد هما قبل الفسمة ولا وارث

ولا وارث

او
وهو

والوارث للميت الاول غير الباقيين ما بين الشان كما قدم وكان له بكن ولا عمل
 فيرث من نفسه تركة لبيهم على الولد الباقيين وكذا الوعدان ثالث واربع وكان
 ورثة الاول هم ورثة الثاني والثالث والرابع وارثهم بعض واحد بعض
 كالثلاثة اخوة الشفعة واربع اخوات شفعة فان مات احد الاخوة ثم اخرون مات
 ثم اخرون مات الشركة تقسم بين الباقيين الباقيين الباقيين الباقيين الباقيين
 حكمه الثاني عشر وقوله بالوجه الذي ورثوا به الاول اختار ان من مات ثلثة
 بنين من ابناء فمقتلعة ثم مات احد هم عن اخويه لانه مات ورثة الباقيين
 لا ييسر بالوجه الذي ورثوا به اخوة لانهم ورثوا بالتعصيب والباقيين انما
 بالعرض وهو السدس او الثلث فلا يقدار موت الثاني كعدمه وانما للمفسر الثاني
 وهو ان يكون في الورثة وارث بفق في الاول بقوله على ما كان الباقيين لا انما هم
 او ورثة بعضهم الباقيين والبعض الآخر لم يرثه في الثانية ومثل البعض غير الوارث
 بقوله كنزهم معهم مع الباقيين ما ماتت زوجته عنه وعن ابنته الاثنا
 ثمة غيرهم ويصير الزوج اباهم وكذا كسبه بان ماتت زوجة عن زوجته وعن ثلاثة
 اولاد غيرهم ماتت احد البنين عن اخويه في الفسمة فليس بها عدم
 وكانها في الاول ماتت عن زوجة وبنين وكان في الثانية ماتت عن زوجة
 وبنين اذ للزوج الرابع وللزوجة الثمنى على كل حال واكثر بقوله ليس اباهم
 كما اذا كان اباهم فانه يورث منهم ايضاً فخرج المسئلة كما ذكرنا في الثاني
 للمفسر الثالث وهو ان يكون الوارث في الثانية واحدة من النوعين العتق
 ميراث وهو الذي يحتاج فيه الى القبول بقوله والا يورث الباقيين ولا بعض منهم
 ما خلف الشان ورثة غير ورثة الاول وهم ولا في اقله فدر استحقاقهم
 المسئلة الاولى وخذ من ذلك ما تقدم الميت الشان في الثانية صح
 واقسم سهام الميت الشان في الاول على ورثته من عدد صحيح ينقسم به
 سهام كل ميت بعده على مسئلة وان انقسم نصيب الشان على ورثته كما بينا وقت
 ورثته اباهم المسئلة من ثلاثة لا يسد ثماناً ولبنات سهم مات الابا
 وترك اختا هي اخته الممكورة وعاصبا كلهم تحت الاول والثانية لان
 الاول والثانية من ثلاثة كما تقدم لبا اثنتان والثانية ما اثني مات
 عنهما وعاصبا منفسدا على ميراثته لاخت واحدة وللعا صبا الباقي وكذا
 لو مات عن ابني والثان عن ابنا ابنيهم نصيب الميت الشان على ورثته

٢١٧

١٧١

علو رتبة وجهاً بين نصيبه اي المصنف الثاني ويك ما تحت منه مسئلته واخر
 وجهاً الثانية في كل المسئلة الاول بمثل التجميع فمعه صحيح كاي واني
 من احد ههنا لا ينبغي قبل القسم وترك زوجة وثلاثة في اي المسئلة
 الاول ما ستة اي سبعة واثني عشر منهم الثانية من ثمانية للزوج والثلثي
 التثني واحد من ثمانية وللبنات نصف اربعة ولكل ابي اي سهم بلاي
 الميت من الاول سبعة واثني عشر من ثمانية متولواً من قبل الميت
 متصرف نصف بريرة اربعة في البريرة الاول ستة اربعة وعشرين
 ومنه صحيح ثم يقال بمسألة في الاول خبر باله ووجهاً الثانية وهو اربعة
 وماله في الثانية وجهاً سبعة من الثاني اي اربعة مضروباً بـ وجهاً
 سبعة موروثة الف هو الميت الثاني وهو واحد جالاب الميت من الاول اثني
 مضروباً بـ اربعة ثمانية ولكل بنت واحد اربعة اربعة وللزوجة
 من الثمانية واحد مضروباً بـ وجهاً سبعة موروثة وهو واحد بواحد وكذا
 كل واحد من ابناي الابن الثلاثة والبنات من الثانية اربعة واحد بـ
 اربعة بقية ثقت الاربعة والعشرون هذه المتولواً وان لم يتولوا لم يوا
 جف سهم الميت الثاني بريرة بـ ثمانية فمعه كصنف بـ اربعة سهم
 من خبر ما تحت منه مسئلته اي الميت الثاني فيما تحت منه الاول كمو
 تناه ههنا اي الابن الميت المذكور في المسئلة على اي وبنات البريرة
 الاول من ستة والثانية من ثلاثة والميت الثاني من الاول اثني عشر
 في بريرة متصرف ثلثة مجموع سهمهم الثانية ستة مجموع سهمهم
 الاول ثمانية عشر ومنه صحيح ثم تقول ماله في الاول اربعة
 مضروباً بـ كل الثانية وماله في الثانية اربعة مضروباً بـ جميع
 سهمهم موروثة جالاب الميت من الاول اثني عشر مضروباً بـ جميع الثانية وهو
 ثلاثة ستة ولكل من الابن من الثانية سهم واحد مضروباً بـ ثلثة سهمهم
 الثانية ثلثة وللأبي من الثانية سهم واحد مضروباً بـ ثلثة سهمهم
 موروثة اربعة للميت واحد من الابن اثني عشر بقية تمت الثانية
 عشر والحمد لله ان المتولواً انما هو بين سهمهم الميت الثاني الاول
 وبه مسئلته بالتواضع والتبليغ ما كان كما بينه مواجعة ضرباً
 وجهاً الثانية في جميع الاول وان كانا بينهما تبليغ ضرباً جميع الثانية

في الثانية

الثانية في جميع الاول ثم تقول في التواضع ما ناله المصنف ماله في الاول
 اربعة مضروباً بـ وجهاً الثانية وماله في الثانية اربعة مضروباً بـ
 وجهاً سبعة موروثة وتقول في التباين ماله في الاول اربعة مضروباً
 بـ كل الثانية وماله في الثانية اربعة مضروباً بـ كل سهم موروثة
 فانه التوزيع هذه النماذج كانت الشركة عفاً او عروضاً معلومة
 واما اذا كانت بينا او مثلياً فلا عمل ويقسم ما حصل للميت الثلث
 على بريرة ورتبة انهم ا ب ج د هـ الحاجة للعمل المذكور في صورة القسم
 بدونه وان افرد الورثة بـ ج د هـ وارثا ونكر اليها ولم يثبت مفتاح
 الافراد بعد ذلك كانه الفرع عدل ام لا بـ هـ للمقر له من حصة المقر ما نقصه
 الافراد واجاد كيجب العمل بقوله تغفر بريرة الا انكار ثم تغفر بريرة
 الافراد ثم انظر ما بينهما من تعاضل وتباين وتواضع وثم اتركه
 لوضوحه ومثله للثلاثة التي ذكرها على خبر في اللعب والنشر المرتب
 بفار الاول ان كنت اظن الثاني ان التبليغ كاشفتي وعاد صا
 اخرنا واحد من الشفيعتي بـ شقيقة اخرى وانكر على الباقى بـ بريرة
 الانكار في ثلاثة ومنه صحيح وكذا بريرة الافراد ولا ياتي سهم تسعة الا
 كسائر السهم على الاقربان الثلاثة متصرف الثلاثة متصرف تسعة
 في ثلاثة اصل المسئلة بتسعة متصرف بريرة الثلاثة بريرة الانكار
 في قولها في التسعة وانفس على الانكار كان اخن سهمهم وللعا صا
 ثلاثة وعلا افراد لكل اخن سهم واحد وللعا صا ثلاثة بـ فضل عن المفرة
 سهمهم تدفعه للمفر لها والنشر للتبليغ بقوله او شقيق اي اوافرت
 احد من الشفيع والممسئلة بحالها وانكر ما اليه في مسئلة الانكار
 في ثلاثة ومسئلة الافراد بريرة لحج العا صا كالعق بالشفيع لوجع الا
 قرار بينهما تبليغ متصرف الثلاثة في الاربعة باثن عشر ملكا اخن
 في الانكار اربعة في الافراد ثلاثة نفقت المفرة واحد اجماعاً في المفر له
 والثالث وهو التواضع كالتبليغ واي افر باي اء اخر وانكر الا بـ
 بالانكار من اربعة والافراد ما لست في البريرة تبليغ متصرف بالانكار
 بـ بريرة نصف واحد ههنا في الاخر باثن عشر ملكا في الثانية بريرة

١٠٩

من مريضة الانكار اثنتان في ثلاثة واربعة مريضة الافرار بسبعة والكل بنت سهم
 في ثلاثة ثلاثة وثلاثين مريضة الافرار في اثني عشر مريضة الانكار ما
 ربعة يفضل عنه سهمان يدفعهما للمفترق ومثل التماثل في تركه
 المصنف لو خوفي ام واغت لا ب وعم افترت الاغت لا ب بشقيقة للبعث
 وانكرها الباع بالبريضة في الافرار والانكار في سبعة يكنفي باحدهما
 لام في الانكار الثلث سهمان ولا فقت النص في ثلاثة وللعم ما بقي
 وهو واحد ولا فقت لا ب في الافرار سهم السدس من كلمة الثلثين
 يفضل عنهما سهمان تدفعهما للمفترق ولوا فقت برها الام بفك در
 دومت رها سهمان كلمة مريضة لولا يكتفي للعم في الافرار والانكار
 لا استواء نصيبه جبرها واشار كعشر زفوله بفك وهو تعدد المفرا والمفر
 له بقوله وان افرا في بنت وانكرته اخته بنت باسا وكذا في اخوها
 المعلوم بالانكار من الجاني ما ثلاثة لا ب المعلوم سهمان وللجنة
 المعلوم سهمان وافرار له لا ب بفك في اربعة لان الورثة بنتان وارب
 له سهمان ولكن بنت سهمان وافرار هي بفك مرفوعة لاه الورثة
 في افرارها بفك ابنا وبنت لها سهمان ولكن ابني سهمان والبريضة
 الثلاثة متباينة بتصرف اربعة مريضة افرا في خمسة مريضة افرا في
 افرا في عشر في ثم تصرف العشرة في ثلاثة مريضة الانكار من الجاني
 بسبعين وفستفها في الانكار اخذ ابني اربعين والبنت عشرين وعلى
 افرا في ابني ياخذ ثلثين وكل بنت خمسة عشر وقد نفقه افرا في
 عشرة يد دفعه للبنت التي افرا فيهما كما قال بريد الابن من الاربعين
 عشرة للبنت التي افرا فيها وعرا افرا في البنت ثلاثة من العشرة اثنا عشر
 لان الورثة في افرا في ابنا وبنت لكل ابني اربعة وعشرون ولها اثنا
 عشر فمير السنين يفضل عنها ثمانية تدفعها لافترت به ولذا افرا في
 ونزله ثمانية من اصل العشرة وان افترت زوجة حامل مات
 زوجها عنها وعن اخوي شقيقه اولاديه وافرا في اخويه ايضا
 انه لو مات من ذلك العمل ايضا ابنا صيا ثم مات وانكر الاخ الثاني وقال
 بلا وفتته ميتا فافتحها وجود شرك الميراث وهي الكيلة مع انها
 مع اتعافهما

اشترى

واقف

مع اتعافهما على حصة نسبه بالانكار من اربعة للزوجة الربع يفي ثلثة
 على الاخرى لا تنقسم ونجاسي ونصير الاثنى عشر على سهمان
 مع ماله الا اربعة اصل المسئلة ثمانية ومنها سهم ولذا افرا في الانكار في
 ثمانية في الافرار نصيب الاتان صيلا للزوجة اثنتان ولكل اخ ثلاثة ومير
 بضة الاب في الافرار في ثلثة لانه مات بعد افرا في حياته عن ام وعمي
 وسهامه من الاول سبعة لا تنقسم على مير بضة ولا تنقسم على مير بضة
 الثلثة مير بضة ثمانية مريضة افرا في اربعة وعشرين للزوجة
 في الانكار الربع بسبعة الباع ثمانية عشر لكل اخ تسعة وره في الانكار النص
 ثلثة ولا ب في احد وعشرين منها ثلثة لاه ثلثها سبعة ولكل
 اخ لسبعة يفضل عن المفترق سهمان يد دفعها لام تنقسم في السبعة
 التي حصتها في الانكار يحول لها ثمانية ولا في المفترق سبعة وللنكر تسعة
 وقد علمت مما فرنا ان عمل هذه المريضة مركب من عمل افرا في الانكار
 وعمل من صفات لان الولد في الافرار مات قبل النسبة وسهامه
 لا تنقسم على مير بضة ولا تنقسم على مير بضة سهام المريضة الثانية
 في سهام الاول وفي الاثلاثة ثمانية وان اوحي ميتا بشايع لا يفي
 اذ المصنف لا يحتاج لعمل وسواء كان الشايع منكم فاكبر او ثلث او
 اصم فخرج من احد عشر او تسعة عشر فله امير بشايع بالملف
 ما يغير عنه بغير ربة الجزية كبره وسد سواد اصم ما لا يغير الا ب في
 الجزية كجزء من احد عشر جزء الخ اخذ فخرج الوصية بعد تصحيح العر
 بضة او لا ما غير وصية فاذا كانت الوصية بالربع اخذ اربعة او بالثلث
 اخذ ثلاثة واذا كانت كجزء اصم كجزء من احد عشر جزء اخذ احد
 عشر لانه مخرج جزء من احد عشر جزء او هكذا في الجزء المخرج كما انه
 مريضة براسها ثم انظر ان تنقسم الباع في بعد الوصية على المريضة
 كما في قوله اوحي بالثلث مخرج الوصية ثلثة يملك للموصي
 الثلث واحد في يفي سهمان بنفسه على الابن في مخرج ولا يفي سهم
 الباع على احد المريضة فكتبت بي الباع في مخرج الوصية وبني
 مسئلة الورثة ثمانية امر في العواقفة والصلابة ثمانية لان كان بينهم مولاثة

اشترى

مودعة بنصفه او ثلثه او غير ذلك لا يضره وقف مسئلة احوال البرصعة مخرج
 من الوصية وما حصل منه صحيح والارث لا يضره وقف في الباقي والتمسك
 بمسئلة احوال البرصعة واضرب الباقي بجميع مخرج الوصية ثم تقول
 من له شيء من الوصية اخذ مخرج الباقي وقف المسئلة ومن له شيء من
 البرصعة اخذ مخرج الباقي وقف الباقي من مخرج الوصية كما رتبة اولاد
 ذكور او اوصى بالثلث مثلاً بالبرصعة من اربعة ومخرج الوصية من ثلث
 ثمة مخرج جزء الوصية واحد بالباقي اثنين لا ينفصلان عن الاولاد الاربعة
 للكميوا مغان مسئلتهم بالنصف ومخرج اثنين مخرج الباقي مخرج الوصية
 حصة ستة بللوصي له واحد في اثنين باثني والاولاد الاربعة لهم
 اربعة مخرصة واحدة وقف الباقي اربعة لكل واحد والايكسك الباقي
 في والمسئلة مودعة بل ثلثي في الباقي المسئلة يضر به مخرج الوصية
 حصة منه صحيح كثلثه من الباقي والمسئلة في الباقي مخرج الوصية
 من ثلثة عدد من الباقي وبنسبة الباقي وهو اثنين والمسئلة ثلثي
 مخرج الثلثة والثلثة مخرج الوصية بنسبة ومن له شيء من
 الوصية اخذ مخرج الباقي عدد المسئلة ومن له شيء من المسئلة اخذ
 مخرج الباقي للموصي له واحدة ثلثة عدد سهام المسئلة مثلاً
 ثلثي الباقي ثلثة ثلثة اسهم مخرج الباقي اثنين بنسبة ولما
 ذكر كهيئة العمل اذا اوصى لجزء واحد ذكر كهيئة العمل اذا اوصى لجزءين
 وقد يكون ذلك مع اتحاد الوارثين وقد يكون مع تعدد ذكره بقوله وان او
 في الرجل مثلاً بنسبة من ماله وسبعة منه مخرج ثلث ثلثي
 مثلاً مخرج العمل في ذلك ان تنظر الباقي المخرجين بالتوافق والنبات
 وان تبايناً فربما احد المخرجين في الاخر وان توافقا فربما وقف
 احد هما في الاخر فما اجتمع ما فخرج منه الوصية وادقسم الباقي على البرصعة
 فان انقسم مخرج الباقي المخرجين الباقي وقف الباقي مخرج الوصية
 بالنباتين او بالتوافق فان تبايناً فربما اجتمع من الوصيتين احد
 المسئلة وان توافقا فاضرب الباقي في الباقي اجتمع من عدد بمنه
 صحيح وان اوصى بسبعة مخرج ثلث مخرج السدس ستة مخرج السبع
 السبع

مخرج

وتذكره

اولا

السبع سبعة لتباينهما بلغ اثنين واربعين مخرج منها جزء الوصية ثلثة
 عشر السدس سبعة والسبع ستة والباقي تسعة وعشرون لا ينفصل على
 ثلثة ولا توافق بل تباينهما فاضرب الباقي وهو اثنين واربعين في
 ثمة المسئلة وهو مخرج قوله واضرب الباقي في المسئلة وهو ثلثة
 في مثالنا حصل مائة وستة وعشرون ومن له شيء من الوصية ياخذ
 مخرج الباقي المسئلة والوصية ثلثة عشر سهم مائة ثلثة تسعة
 وثلاثين السدس واحد وعشرون والسبع ثمانية عشر ومن له شيء من الباقي
 بصفة ياخذ مخرج الباقي في الباقي في الباقي ثلثة ثلثة السبع تسعة
 وعشرين بنسبة وثلاثة ثلثي لكل واحد تسعة وعشرون او ضربت
 وقف المسئلة ان توافقا مثاله ان يكون البنون ثمانية وخمسين
 بالتوافق الباقي من الوصية وهي تسعة وعشرون وفي المسئلة
 وهي ثمانية وخمسون عدد الباقي وهو تسعة وعشرون مخرج
 جزء المسئلة وقفها وهو اثنين مخرج الباقي مخرج الوصية اثنين واربعين
 باربعة وثلاثين او مخرجها كما هو سبعة اقل المصنف والمعنى واحد ومن له
 شيء من مخرج الوصية اخذ مخرج الباقي وقف المسئلة اثنين بللوصي
 له بالسبع بنسبة باثني باربعة عشر بللوصي له بالسبع ستة في
 اثنين باثني عشر مجموعهما ستة وعشرون ومن له شيء من البرصعة
 اخذ مخرج الباقي وقف الباقي هو واحدة ثمانية وخمسين عدد الباقي
 لكل سهم ولما خرج حصص الله تعالى من الباقي يضره مخرج الباقي
 وبهذا استخلفهم وهي يدخل عليهم بافرار الوصية تسعة مخرج
 نعم الميراث فقال ولا يرث ماله عن غيره من الائمة اذا التفتت
 بعده بمخرج تمام التعداد فان لم تنت فبالتعداد وشرط ولا يرث
 ماله عن زوجته الملتصق قبلها فان ابتعدت هي ومات قبل
 التعداد ورثته بالاصل انه اذا لم يقع اللعان بين الجانيين توارثا
 وان بدأت قبله ولا يحل بعد ما جعل القول بعدم الاكتفاء بلعانه
 ولا بعد ما اعادتها ومات احد هما قبل اعادتها ورثه الاضربا لم يملكه
 الارث ورجح مخرجها واما ولد له الشيء وقع فيه اللعان فلا توارث بينهما

111

مسئلة

قوله في المسئلة
 على علم من العبد
 انك لا يجوز بيعه
 في البيع

بينهم سواء التعتت ام لا وتوه **هذا** الى الصلاة عنده من العمل الخ لا اعت
 فيه شقيقان اي يتوارثان على انهما شقيقان على المشهور كالمستأمنة
 والمسببة لان توه ما زانية ومغتصبة باخوان لام على المشهور وذكر
 المانع الثاني وهو الذي بقوله ولا يرث رقيق قد اوردت في نسخة
 من في بيده والسيد القبيح المقتضى بغيره جميع ارثه ايماله بالملك لبعضه
 والارث الارث عليه عليه مجاز وان كان البعض الرقيق يبي جماعة فلا ان
 ما ماله بقدر استحقاقه ولا يرث الرقيق لا يرث قريبه الحر لان
 مال العبد رقيقه واستثنى من هذا الثاني قوله الا ان كان يبي موت
 ويترك ما فيه واما كتابته مع زنا دعي عليه وان تترك الزيادة ثورث
 عنه يرثها من معه في الكتابة مما يقتضي عليه كما مر مما به وذكر لها
 نعم الثالث وهو القتل بقوله ولا يرث قاتل الموروث ولو معتق له
 لقتله او صبي او مجنون او نسبا او وصيا شرقة عمدا عدوانا وان كان
 بشبهة نزع عنه الفصا كرمي الزوال ولد له بحسب ومات منه
 بالضمير اي القاتل لا يرث العبد وان اذ لا محذور مع التشبهه وفيه
 يقال جعله عدوانا من حيث التعمد كمن يترك لا يرث من الذبيرة ويرث
 من العاقل والحفيظ الخ كما لا يخفى فمورثته وارث قتل مورثه وكان لا يند بع
 الاب لا قتل مقتله الموروث الوارث فانه يرث من العاقل الذبيرة وارثا
 للمانع الرابع وهو المخالفة والذي بقوله ولا يرث مخالف **في**
 كالمسلم مع مرتدة او غيره من يهودي او نصراني او مجوسي او كيسي يهودي
 مع نصراني ولا ثوارث بينهم ما ذكره من ملة مستقلة وسواها ملة ملة
 يقع التوارث بين مجوسين وعلمية وفيه ودهري او نجر ذالك وحكم بين
 النصارى كمن يبي او غيرهم بحكم المسلم بحكم الاسلام كالمسلم ارضيا
 باحكامنا ولم ياب بغيره والالم تفرق بينهم الا ان يسلم بعضهم بعضا بظن رقة
 ما ماتا كاجرا وبسائر الاخرى على كبره وبذلك حكم الاسلام بكون ذالك
 ان الحكم بينهم بحكم المسلم من غير اعتبار الارب لشرف المسلم هذا
 ان لم يكونوا كتابيين والابان كانوا كتابيين واسلم بعضهم بعضا بعد
 موت موروثه **فحكمهم** ان الحكم بينهم بحكم موارثهم اي نفاس المال
 المال

مع جهة
 وارث

وتين

العلم بينهم على حكم موارثهم بان نسك الفسيسي عن ميرث
 ولا يرث عن الفدر الذي يورث عندهم ونحكم بينهم بذالك الا ان يرثوا
 جميعا الحكمنا وارثا للمانع الخامس بقوله ولا يرث من جهل تاخر موته عن
 موروثه بان مات تحت هدم مثلا او بكمفون وكفوف ولم يعلم المتاخر منهما
 بمقدار كل واحد لم يخلف صاحبه وانما خلف الاحياء ما ورثته بلومات
 رجل وزوجته وثلاثة بنين منها مات هدم وجعلت السابغ منهم
 وترك الاب زوجة اخرى وترك ابنتا لهما من غيرهما بلل زوجة اليربع
 وما بقى للعاصب وسفك يمي بسفك به الاخ لام واللم ان ضد المانع شررك
 بشرك الارث خمسة واسبابها ثلاثة تكام او قرابة او عتق ووفيق الفس
 للتركة بين الورثة ومنهم جعل ما زوجته ولو اخ لام او امة للمعسر الروضع
 الحمل او لاجل الحمل للشك هل يورث من الحمل وارثا ام لا وعلم جوده هل
 هو متخذ او عتق دد وعليه ما هل هو ذكرا وانثى او مختلف ولم يجر الفس
 للوارث المحقق هنا ويورث المشكوك فيه للزوج كما يعلموا بالمعقود
 كما ياتي لفصردة الحمل فلا يبيح من جها عدم تغير التركة فالحاج بالمعقود
 بل هو لها يبيح تغير التركة لو وفقت كما قال ابي مرزوق ووفيق مال المعقود
 الذي لم يعلم له موضع ولا يبيح الحكم من التشرع بموته وتقدم نفقة مير
 به باب المعقود هو هو سبعون او خمس وسبعون او ثمانين وكما ذكر الارث
 منه نكلم على ارثه هو ما موروثه وارث شركا به فيه بقال وان مات
 موروثه اى مورث منه المعقود قى المعقود حيا بالنسبة لارث
 بنية الورثة يبيح الا فت ونقص الام والزوج يشار المعنف وقد ايضا
 ميتا بلا تمنع الارث وتزاد الام وينقص الزوج للكون والكمى الارث غير
 المعقود اذن نصيبه ووفيق المشكوك فيه وهو نصيب المعقود وما افتت
 فيه حاله من نصيب غيره بلا ما ثبت حياته او موته بينة بالامور والجمع وان
 لم يثبت ذالك بان مقت مدة التعيين **بما** الجهول ايماله المعقود كما جهل
 تاخر موته مكانه فاللا يرث كمال موته كما موروثه واما تاخر الوفا
 مجازي لرجاء حياته ومثل ذالك بقوله كذا ان زوج ما مات عنه وعاد ام
 واقت شقيقة اولاب واب المعقود بطل نفقة مير حياته حتى موت الزوجة

فوائد من هذا الكتاب
 في ميراث الزوجات
 في ميراث الميراث
 في ميراث الميراث

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36
37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48
49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60

الزوجة وهي بنت البغود والعسيلة **سنة** احدي النفر او بنات الزوجات النصف
 ثلاثة ولا م ثلاث ما بقي منهم هو السدس والاب الباقي سهمان ولا شيء
 لاقت لحيها بالاب **وقل** تغد برؤوسه **الاب** البغود قبل موت الزوج **كذلك**
 في المسئلة من سنة للزوج ثلاثة ولاقت ثلاثة **وتقول** ما اجل ثلاث الام
 والبريقان متفقان بالنصف **ولذلك** **تضرب الوفاة** احدهما **والكل**
 من الاخر **باربعة وعشرين** ثم تقول من له شيء من السنة اخذ مضر وسلا
 اربعة ومن له شيء من السنة اخذ مضر وباربعة ثلاثة جعل موت الاب
 للزوج **تسعة** من ضرب ثلاثة في ثلاثة من الاربعة والعشرين **والسبعة**
 هي الصنفه له لانه لم يل حياة الاب اثنا عشر لانه النصف كما صلاح وعمل
 موته له تسعة لان له النصف على ما يحكم به حياته الاب اكثر من حكمه
 بموته **والام** اربعة ثلاث الباقي وهو الصنفه السدس وهو هذا على تقدير
 حياته الاب لان له باقية غير العديلة اقل من العديلة فتأخذ الصنفه لها
 وهو اربعة ووقع الباقي من الاربعة والعشرين وهو احد عشر ثلاثة
 من حصة الزوج وشمانية للاب **فان ظهر انه حي** بموت بنته **للزوج**
 ثلاثة من الموقوف مضاعفة للتسعة التي بيده ليشتم له النصف كاملا
ولاب ثمانية وهما تمام احد عشر الموقوفة والاب في الاثني عشر لحيها
 بالاب او ظهر موته قبل موت ابنته او مضى مدة التفسير ولم يظهر له
 حياة ولا موت **فلكاقت** من الموقوف **تسعة** للزوج وهو النصف على ما
 والام اثنا عشر تضاعف الاربعة التي اخذتها اول تمام الموقوف علالت المسئلة
 به على تقدير موت الاب لا اجل ثلاث الام كما تقدم والاثنا عشر ربع بالنسبة
 للثمانية واما الزوج وفد اخذ ما يخصه على هذا التقدير وهو تسعة ولها
 ورش من احكام البغود شرع في الكلام على ارث الخنثى المشكل واخرى
 عند ميراث الذكورة والانثى الخنثى لتوفى معرفة ميراثه على معرفة
 ميراثها وخفية الخنثى سوله كان مشكلا لامي له في الذكورة والة
 امراته وفي يوجود منه نوع يسره واحدة منهما وله مكان يقول منه
 والابن صور شرع ان يكون ابلا واما اوجة اوجة الزوج او زوجة
 لانه لا يجوز هنا حخته ما دام قسكلا وهو محصر في سبعة اصناف الاول

لثمة زينة

مقدار

واعلم ان الخنثى حرام في النكاح
 بالاب والابن كما في قوله
 ما اخبرني به جماعة من اصحاب
 التوفيق وغيرهم من مشايخنا
 انهم وسعوا في هذا المسئلة
 سألوا عن رجل خنثى له اب وابنة
 به فاجابوا بان ميراثه ميراث
 امه وان ميراث ابنته ميراث
 وبنين وبنات ما بقي لهم من
 وهو ان ميراثه ميراث امه
 او ان ميراثه ميراث ابنته
 مستغلا وان ميراث ابنته ميراث

الاولاد اولادهم والاخرى اولادهم والاعمام اولادهم والمواشي والاشجار المصنف
 الفدر ميراثه اذا كان مختلف حاله بالذكورة والانثى **والخنثى المشكل**
 الخنثى مع تنصحه ذكوره ولا انوثته بعلامه تعيينه **نصف** **ذكر** **وانثى**
 ايما شئ نصف نصيبه حال مرضه ذكر او حال مرضه انثى لانه يعلم نصف
 نصيب الذكر الصنف الذكورة المفضل له ونصف نصيب الانثى الصنفه الانثى
 ثمة المفضل له واذا كان له على تقدير كونه ذكر اسهمان وعلى تقدير كونه
 انثى سهمان يعل نصف نصيب الذكورة وهو سهم ونصف نصيب الانثى
 وهو نصف سهم ومجموع ذلك اسهم ونصف وهذا اذا كان ميراثا بالحيث
 وكان ارثه بهما مختلفا كما في اب وابنة او اب وابنة او ورثت بالانثى فقط
 وابنته فله نصفها بصفة لانه لو قدر خمسة لم تترك له ورثت بالانثى فقط
 كالاقت في الاكثرية اعلم نصف نصيبه اذا لو قدر ذكر لم يرث له ولو اتحد
 نصيبه على تقدير ذكوره وانوثته كونه اخلا ام او صنفه اعلم السدس
 ان اتحد والثلث مع غيره ان تعدد في الاول واتحد جميع المال في الثاني
 وفد يرث بالانثى اكثر من زوج واخر لام واخر اب خنثى بمسئلة الذكورة
 كما ذكر المصنف من سنة والانثى في ذلك وتقول للسبعة والملاص
 منهما اثنا عشر واربعون كما يصار اربعة وثمانين وقد يشعر بالفجاءة
 المذكورة في قوله نصيب ذكر وانثى وقوله لانه على التقديرين
 وقد علم مما ذكر ان له خمسة احوال حال يرث بالحيثية الاول ان ارثه
 بالذكورة اكثر لكونه ابنا واخا شغيفا والاب الثاني انه يرث علانه
 ذكر وفد لكونه عمما والثالث عكسه والرابع مساوات ارثه ذكوره
 وانثى والخامس ارثه بالانثى اكثر وقد علمت امثلهما فقول
 والخنثى اي جهنم الخنثى الصادق بالواحد والمتعدد الا انه اذا تعدد
 تضاعفت احواله ويتغير بها يحصل لكل نصيب نصيب ذكر
 وانثى وقوله والخنثى خبر مقدم وقوله نصيب الخ منبذ مؤخر فيعيد
 انه لا يورث الفسح لانضمام وهو العشر وهو استثناف استثنافا
 بيانها لبيان كيفية العمل الموصوف لها ذكر وان كان في بعضه خنثى
 يسير بالشروط فقال **نصف** ايها الفاسق **المسئلة** ان تعلمها على وجه

بقوله
 الذكر الصنف الذكورة
 المفضل له

١٢

على وجه التصحيح على حسب التفسيرين في شمس التفسيرين كما مثله الاول والا
 ربع تفديرات كمثل الة الثاني او الة بالجمع ما جوف الواحد اء تصح
 على تفديراته ذكر عطف وعمل تفديراته لا في محققه ثم بعد تصحيح المسئلة
 على الذكر في فقه والاثوثة فقه تضرير في المسئلة في او المسائل بالانكار
 الاربعة المتقدمة المتماثل والتداخل والتوافق والتباين وان كان
 توافق **تضرب الوصف** او وفق احد في المسئلة في كل الاخر او كل
 تباين **تضرب الكون** في كل الاخر بعد حذف المضروب فيه وان تماثل
 الكثرة باحد هما وان تداخلت الكثرة في باكثرهما وسكت المصنف عن
 هذين لسهولة ما اراد علمهما في ذكر احوالهما ثم تضرب ما تحصل
 في **حالات الخش** في ذكره وثانيتها ان كان واحد كماله الاول وفي احواله
 ان تعدد كماله الثاني وثالثه بعد عمل المذكور في كل نصيب مما
 اجتمع ما يجب ان يورثه بالعمول محذوف ثم استبان لبيان اخذ
 ما يجب اخذه قوله في **الاشي** وهو معمول المحذوف ان تداخلت في الاشياء
 ان الحاصل في التضمن على هما الخش الواحد **النصف** اذ هو نسبة الواحد
 الى هواء في المسمى بمجرد التفديرات في الاشياء وتاخذه في اربعة من التفاضل
 ويراد ان في ختيان الربع اذ هو نسبة واحد هواء في الاربعة وفي كلامه
 على عمل معمول في علمي مختلفين اذ اربعة عطف على اثنين والعلا
 من فيه في الربع على في النصف والعلا من فيه تاذ في المقدور **وما**
اجتمع من النصف في الحالب او الربع في الاربعة **بنصيب كل** كل
 واحد من الورثة في كل واحد من الورثة نصف او ربع ما يخص من
 المجموع والحاصل انك تجمع ما حصل وارث لكل وارث وتقسّمه ثم
 تنصيب واحد من احوال الخش التي بيدك في كل وارث
 ما حصل له بتلك النسبة بالان كان بيدك حالان اخذ كل وارث نصف ما
 بيدك وان كان اربعة بربع ما بيدك وان كانت الاحوال ثمانية فثلث
 ما بيدك وهكذا بنسبة واحد من احوال المجموع الى احوال باذ الان في
 البقية خشي واحد فله حالان وان كان اثنان فلهما اربعة احوال
 لانهما يفقدان في حالة ذكرين وفي افرى انشيين وفي افرى يفقد اربعة

الكتبة

احد هما ذكر والا افرى انش وبالعكس وفي ثلاثة خشاف ثمانية احوال لانهم
 اعا ذكر افرى او انا ثلث فقه او ثلث من هم ذكر والا افرى انش او عكسه
 او يفقد اربعة منهم ذكر والا افرى انش او عكسه او خاله ذكر والا افرى
 انش او عكسه في ذكر افرى من ثلثة كشائينهم وتذكر اربعة منهم في اربعة
 وتذكر انشيين في خمسة بتضرب الثلاثة في اربعة للتباين ثم جلا ثلث
 عشر في خمسة بنسبي ثم تضرب في ثمانية احوال بما حصل في كل شيء
 ما بيدك وذكر بعض الامثلة لا يضاه ما ذكره بقوله في ذكر واحد وخشي
 واحد ما تهور وثهما عندهما بالتذكر في تفديرات الخشي في ذكر المسئلة
ماشي والاشياء في تفديراته في ثلثة **تضرب الاشياء** مسئلة
 التذكر فيهما في الثلاثة مسئلة الثانية في ثلثيهما بنسبة ثم
 تضرب في اربعة **حالات الخش** باثنى عشر تقسمها على اثنين مسئلة
 التذكر في كل ستة وعمل ثلاثة مسئلة الثانية في اربعة في الخشي
 في اذ كور ستة وفي الاثوثة اربعة مجموعها عشرة **بنصبها خمسة**
 ياخذ في الخشي لان له تفديري ونسبة واحد لهما النصف وفي الاخرى غير
 الخشي وهو اذ كور المحقق ياخذ نصف ما حصل بيدك وهو اربعة عشر لانه في
 التذكر ستة وفي الثانية ثمانية ومجموعهما اربعة عشر يعطى نصيبها
 سبعة ولو كان بيد اذكر المحقق انش محققه لكان التذكر في ثلاثة والثانية
 كذلك اذ البنندان لهما الثلثان فيكتفي باحد لهما الثلثان وتضرب
 الثلاثة في حالات الخشي بنسبة له في التذكر اربعة وفي الثانية اثنان
 في مجموع ستة ياخذ ثلاثة وللبنات المحققه اثنان في الثانية اثنان
 في التذكر في ثلثي نصيبها انشيين في واحد للعاد وبهذا مثال التماثل
 ومثال التداخل لو كان مع الابن الخشي اخ لاب بالتذكر من واحد
 اذ لا شيء في الاخ مع الابن والثانية من اثنين والواحد داخل فيهما
 فيكتفي بهما وبضربان في حالات الخشي اربعة في كل كور ستة فيقتصر
 بهما على اثوثة ياخذ منها انشيين ومجموعهما ستة يعطى نصيبها
 ثلاثة والاخر ياخذ واحد لانه في الثانية ثلث انشيين ونصيبها واحد **وخشي**
وعا صاحب كاش وعلم في اربعة احوال تفديريهما ذكرين وانشيين

٢١٤

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم عبيد ربه عبد الله برحمته الملوكة
الهوزاكي لطف الله به وامين والصلوة
والسلام على خير الانبياء جميعا وعلى آله
والصالحين وعلى من اتبع
الهدى والحق
والله اعلم
بالحق



ع فرجنا من غلمان الوطع ونور قلوبنا بنور الجهر والجمع علينا انوار جنات

الجنة خزانها رحمة ربها بدار الرشد فان ارتد العبد